رؤية التحديث الاقتصادي

إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل

”

نريـدُه مسـتقبلًا نسـتعيدُ فيـه صدارتَنـا فـي التعليـم، وننهـضُ فيـه باقتصادِنـا، وتـزدادُ فيه قـدراتِ قطاعِنـا العـامّ وفاعليّتـه، ويزدهـرُ فيـه قطاعُنـا الخاص، فتـزداد الفُرَص على مسـتوى متكافـئ، ونواجـه الفقـرَ والبطالـةَ بـكلّ عـزم، وينطلـق شـبابُنا فـي آفـاقِ الرّيـادة والابتـكار.

عبدالله الثاني ابن الحسين
30 كانون الثاني 2022

“

المحتويات

1. المقدمة **7**

2. الملخَّص التنفيذي **11**

3. رؤية التحديث الاقتصادي **15**
3. 1. الدوافع والمبررات 15
3. 2. منهجية العمل 20
3. 3. خصائص الرؤية 22
3. 4. الإطار التنفيذي 23

4. الطريق نحو المستقبل **25**
4. 1. ركيزتا الرؤية 25
4. 2. الاستدامة 29
4. 3. إطار الأهداف الاستراتيجية 31

5. ركيزة النمو الاقتصادي **33**
5. 1. الاستراتيجية المستقبلية للنمو الاقتصادي 33
5. 2. أولويات النمو الاقتصادي 34
5. 3. خريطة طريق النمو الاقتصادي (2022-2033) 88

6. ركيزة «جودة الحياة» **91**
6. 1. الاستراتيجية المستقبلية المتصلة بـ«جودة الحياة» 91
6. 2. أولويات تحسين جودة الحياة 92

7. عوامل النجاح **99**

8. مراحل تنفيذ الرؤية **101**
8. 1. المراحل الزمنية للتنفيذ 103
8. 2. محرِّكات التنفيذ 104
أولاً: محرِّك الصناعات عالية القيمة 107
ثانيًا: محرِّك الخدمات المستقبلية 109
ثالثًا: محرِّك الأردن وجهةً عالمية 111
رابعًا: محرِّك الريادة والإبداع 112
خامسًا: محرِّك الموارد المستدامة 114
سادسًا: محرِّك الاستثمار 115
سابعًا: محرِّك بيئة مستدامة 118
ثامنًا: محرِّك نوعيّة الحياة 119
8. 3. ترجمة الرؤية إلى واقع: النموذج المعتمَد 120

1. المقدمة

وجّه جلالة الملك عبدالله الثاني رسالة، يوم 30 كانون الثاني 2022، إلى أبناء الوطن وبناته، بمناسبة عيد ميلاده الستين، تناول فيها ملامح مستقبل الأردن في إطار رؤيةٍ وطنية شاملة عابرة للحكومات يشارك فيها الجميع.

وأعرب جلالته عن فخره واعتزازه بما أنجزه الأردنيون «رغم الصعاب وكثرة التحديات، ليثبتوا مرارًا وتكرارًا أنّ عزيمتهم وإرادتهم ووعيهم أقوى من أعتى العواصف».

وأكد جلالة الملك أنّ طموحه للأردن ليس له حدود، وهو طموح منبعُه الإيمانُ العميق بأننا «قادرون على صنع المستقبل المشرق الذي نريد».

وتحدث جلالته عن ملامح المستقبل المنشود قائلًا: «نريده مستقبلًا مشرقًا نعزز فيه أمننا واستقرارنا، ونمضي خلاله في مسيرة البناء إلى آفاق أوسع من التميز والإنجاز والإبداع، نريده مستقبلًا نستعيد فيه صدارتنا في التعليم، وننهض فيه باقتصادنا، وتزداد فيه قدرات قطاعنا العام وفاعليته، ويزدهر فيه قطاعنا الخاص، فتزداد الفرص على مستوى متكافئ، ونواجه الفقر والبطالة بكل عزم، ونحدّ من عدم المساواة، وينطلق شبابنا في آفاق الريادة والابتكار». وتابع جلالته بقوله: «نريده مستقبلًا عنوانه التميز، وجوهره الإبداع، مستقبلًا منفتحًا على التغيير والتطور، يستوعب الأفكار الجديدة، ويحتضن التنوع، ويوسع قاعدة قواسمنا المشتركة، لنبقى رمزًا للتسامح والإيثار».

ودعا جلالة الملك إلى تحديد وتنفيذ خطوات فاعلة لجذب الاستثمارات الخارجية، وتحفيز الاستثمارات الوطنية، إلى جانب «وضع خارطة طريق واضحة بسقوف زمنية للتغلب على العقبات التي تعيق نمو القطاع الخاص، ولمعالجة السلبيات التي تشوب العمل المؤسسي في القطاع الإداري في الدولة».

وأكـد جلالتـه أن التشـاؤم لا يبنـي مسـتقبلًا، وأن الإحبـاط لا يقـدم حلـولًا، وأننـا «لـن نمضـي خطـوة إلى الأمـام إن لـم يكـن الطمـوحُ دافعَنـا الـذي لا يهـدأ». مشـدّدًا عـلى أنّ المواطـن «شـريك أساسـي فـي تسـريع وتيـرة التغييـر الإيجابـي والإفـادة منـه»، وأنّ الجميـع عليهـم الوقـوف «صفًّـا واحـدًا فـي مواجهـة مَـن يعمـل عـلى إدامـة الوضـع الراهـن، حمايـةً لمصالـح تتأتـى لـه مـن اسـتدامته، أو خوفًـا مـن بـذل الجهـد والتضحيـات المطلوبـة لتحقيـق الجديـد الـذي يعـود بالمنفعـة عـلى الجميـع».

وقـال جلالـة الملـك: «لا أرى مكانًـا لنـا إلّا فـي مقدمـة التغييـر، الـذي يسـير وفـق رؤيـة وطنيـة شـاملة واضحـة المنهجيـة والأهـداف، لا يعيقهـا تـردُّد ولا يضعفهـا ارتجـال ولا تثنيهـا مصالـح ضيّقـة. نسـير إلى الأمـام دون تراجـع فـي تطبيـق هـذه الرؤيـة، التـي تسـندها الإصلاحـات الإداريـة والاقتصاديـة».

ووجّـه جلالتُـه الديـوانَ الملكـيَّ الهاشـميَّ للبـدء بتنظيـم ورشـة عمـل وطنيـة تجمـع ممثليـن مـن أصحـاب الخبـرة والتخصـص فـي القطاعـات الاقتصاديـة، وبالتعـاون مـع الحكومـة، لوضـع «رؤيـة شـاملة وخارطـة طريـق محْكَمة للسـنوات المقبلـة»، تضمـن إطـلاق الإمكانيـات، لتحقيـق النمـو الشـامل المسـتدام، الـذي يكفـل مضاعفـة فـرص العمـل المتاحـة للأردنييـن والأردنيـات، وتوسـيع الطبقـة الوسـطى، ورفـع مسـتوى المعيشـة لضمـان نوعيـة حيـاة أفضـل للمواطنيـن.

وقال جلالته إن تحقيق هذه الرؤية يتطلب من الجميع جهودًا مكثفة «تبني على مواطن قوّتنا، وتعالج كل نقاط الضعف في التخطيط والتنفيذ»، بما يرفع سويّة الأداء في مختلف القطاعات، ويوفر الفرص والخدمات لكل الأردنيين بما يليق بهم.

ودعا جلالة الملك إلى وضع آلية «تكفل المتابعة الحثيثة لتنفيذ هذه الرؤية في كلّ القطاعات، وتضمن اتخاذ الخطوات الكفيلة بالتغلُّب على المعيقات»، وبما يحقق «ضمان الاستمرارية في الإنجاز للحكومات والمسؤولين، والحيلولة دون إعادة صياغة الخطط والاستراتيجيات كلما حلّت حكومة محلَّ أخرى».

وأكد جلالته أن هذه الآلية ستخضعُ لمتابعةٍ شخصية منه، وأن الرؤية الوطنية الشاملة وما تتضمّنُه من خططٍ وبرامج، ستشكّل «المرتكزَ الأساسي لكتب التكليف للحكومات، بحيث تبني على ما أنجزته سابقاتها، فيتواصل الإنجاز وتتحقق ثمارُه إصلاحاتٍ شاملة وخدماتٍ فاعلة، وتطورًا اقتصاديًّا وإداريًّا، وفُرَص عمل».

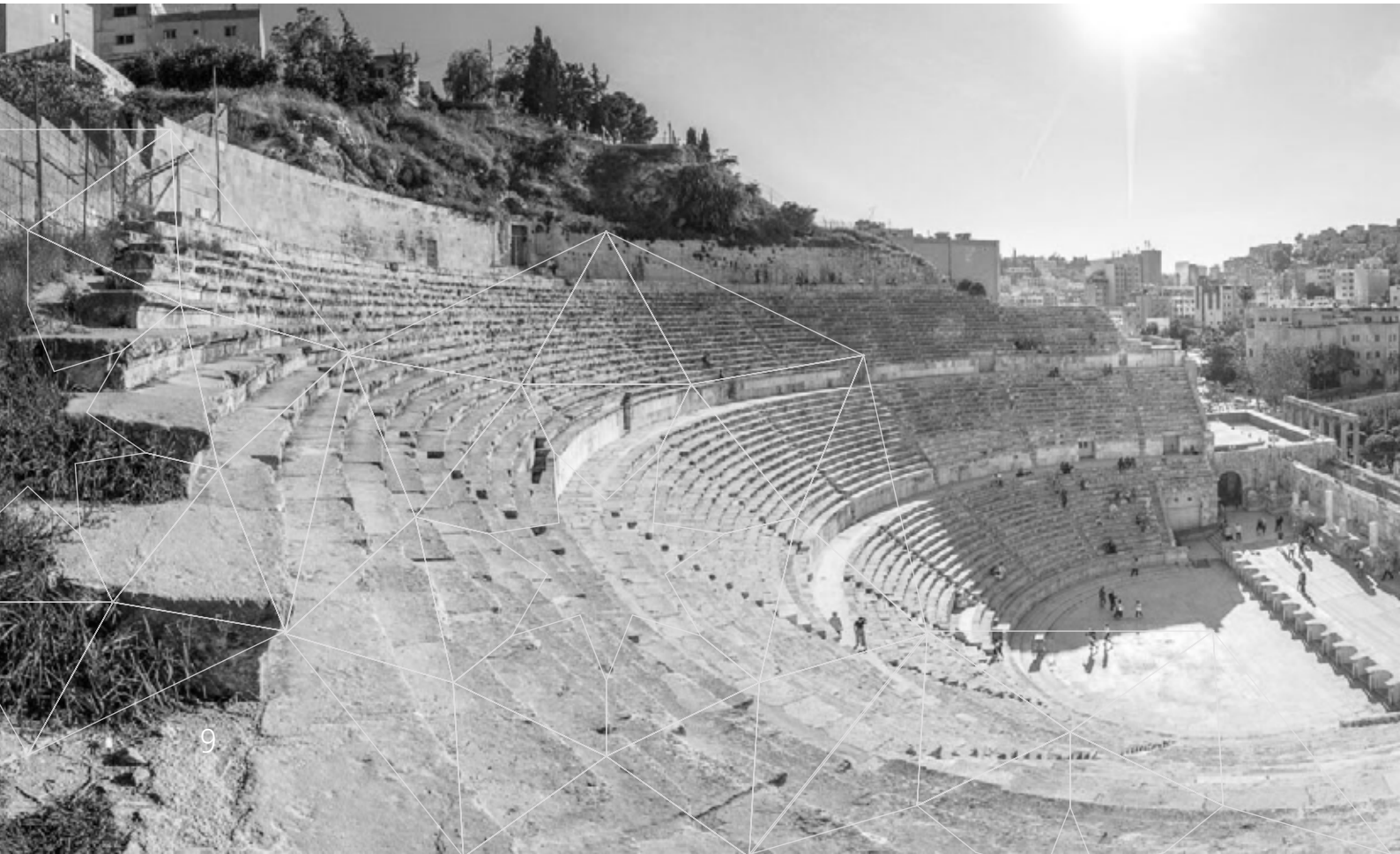

CONSTRUCT3

2. الملخَّص التنفيذي

تتمحور رؤيةُ التحديث الاقتصادي للمملكة حول شعار «مستقبل أفضل»، وتقوم على ركيزتين استراتيجيتين: النمو المتسارع من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، والارتقاء بنوعية الحياة لجميع المواطنين، بينما تشكل الاستدامة ركنًا أساسيًّا في هذه الرؤية المستقبلية. ويمكن للأردن أن يحقق من خلال الركيزة الأولى قفزات نوعية في النمو الاقتصادي واستحداث فرص عمل خلال العقد المقبل، مع النموّ المستمر لصافي دخل الأفراد. ويمكن أن يصل من خلال الركيزة الثانية إلى تحسين نوعية الحياة بشكل ملموس ليكون في طليعة دول المنطقة في هذا المضمار.

تعكس الرؤية خلاصة جهود دؤوبة ونقاشات بنّاءة استمرت شهورًا عدة لأكثر من 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص في القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والبرلمان ووسائل الإعلام والشركاء التنمويين. فقد ساهم جميع المشاركين في ورشة العمل الاقتصادية الوطنية في وضع نقطة الانطلاق، وتحديد مواطن القوة، وتشخيص واقع الحال بما في ذلك العقبات والتحديات التي تبطّئ وتعيق عملية التنمية والتطوير، واستخلاص الدروس من الرؤى والخطط السابقة. وجسّدت المخرَجات جهدًا وطنيًّا حقيقيًّا لفرق العمل التي غطت القطاعات الاقتصادية على أوسع نطاق.

وفي حين تَقرَّرَ أن تكون النقاشات على المستوى القطاعيّ وأنّ يتخللها وضع خريطة طريق لكل قطاع مع مراحل الإنجاز الخاص به وتحديد الجهات المسؤولة عن التنفيذ، بُذل جهدٌ موازٍ لتحديد الروابط المتبادلة والتشبيك بين القطاعات وتبيان أثرها الاقتصادي الكلي في توفير الفرص الاقتصادية ونمو الناتج المحلي الإجمالي.

وسيتم تنفيذ الرؤية من خلال ثمانية محركات لنمو الاقتصاد تغطي 35 من القطاعات الرئيسة والفرعية وتتضمن أكثر من 360 مبادرة، جرى وضع وصف تفصيلي لكلّ منها، وتحديد الأهداف ومؤشرات قياس الأداء والجهات المسؤولة عن التنفيذ ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي.

الشكل رقم (1):
محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

كما وُضعت خريطة طريق للمخرَجات المقترَحة تبيّن «الإجراءات الفورية» التي يمكن تنفيذها خلال الفترة المتبقية من عام 2022، في حين يتم تنفيذ المخرَجات الأخرى على مدى السنوات اللاحقة ارتباطًا بماهيتها وبطبيعة الأنشطة المتصلة بها (قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل)، لتقوم الحكومة بوضع برنامج عمل تفصيلي للتنفيذ .

الشكل رقم (2):
الأهداف الرّئيسة لمحركات النمو الاقتصادي الثّمانية

	الأهداف
الصناعات عالية القيمة	تطوير الأردنّ ليكون مركزًا للصناعة في المنطقة من خلال رفد الصادرات سريعة النّموّ بالمنتجات المتميّزة وذات القيمة العالية.
الخدمات المستقبلية	تحقيق التميّز في القطاعات الخدميّة بهدف دعم التّنمية الوطنيّة وزيادة الصادرات الخدميّة على الصّعيدين الإقليميّ والعالمي.
الأردن وجهة عالمية	ترسيخ مكانة الأردنّ كوجهة رئيسة للسّياحة والإنتاج السّينمائيّ.
الريادة والإبداع	إعداد المواهب المواكبة لمتطلبات المستقبل والموارد والمؤسّسات القادرة على تسريع النّموّ الاقتصاديّ الأردنيّ وأهداف نوعيّة الحياة.
الموارد المستدامة	تحسين استخدام الموارد الطبيعيّة في الأردنّ واستدامتها؛ لإطلاق نموّ قطاعيّ شامل وتحسين نوعيّة الحياة.
الاستثمار	تحفيز الاستثمارات المحليّة والدّوليّة من خلال إعداد إطار لبيئة جاذبة للاستثمار.
بيئة مستدامة	تعزيز الممارسات المستدامة بوصفها جزءًا أصيلًا من النّموّ الاقتصاديّ المستقبليّ للأردنّ وتحسين نوعيّة الحياة.
نوعية الحياة	تحسين نوعيّة الحياة لجميع الأردنيّين من خلال تطوير وتطبيق مفاهيم حياتية شاملة تتمحور حول المواطن والبيئة.

وتسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى ما يلي:

1. انتهاج الشفافية في توفير المعلومات المتعلقة بالأهداف والأولويات الوطنية.
2. تحديد مجالات الميزة النسبية والتنافسية التي يمكن للمملكة البناء عليها لتحفيز النمو وخلق الفرص الاقتصادية.

3. توحيد جهود الوزارات والمؤسسات المختلفة لدعم تحقيق الأهداف الاستراتيجية الوطنية وضمن خريطة طريق واضحة المعالم.

4. توجيه التخطيط الوطني نحو التفكير الاستراتيجي بما يضمن تحقيق الأهداف الوطنية بصورة أفضل وأكثر استدامة مما سيتحقق عبر الإجراءات التكتيكية.

5. تعزيز عملية صنع القرار ووضع السياسات لتستند إلى البيانات والمعلومات بشكل أفضل، وذلك للحد من التغييرات العشوائية والقرارات الشعبوية، لتتطور تلك العملية بما يضمن اتخاذ قرارات أكثر استراتيجية.

6. تعزيز القدرة على المساءلة والمتابعة وإجراء التدخلات المطلوبة لتحسين آلية التنفيذ وقياس الأداء.

7. وضع خريطة الطريق أمام الأحزاب السياسية لتتفاعل معها من خلال برامجها أو باقتراح بدائل وبناء برامج تشتبك مع ما تطرحه الرؤية.

8. إثراء أجندة التعاون مع شركاء الأردن التنمويين، لتوجيه الدعم نحو الأولويات الوطنية.

ولأنّ التحدي الرئيس يكمن في التنفيذ، فقد انصبَّ التركيز على وضع آلية تكفل المتابعة الحثيثة لتنفيذ الرؤية في كل القطاعات، واتخاذ الخطوات اللازمة لضمان استمرارية التنفيذ والتغلُّب على أيّ معيقات. ويتطلب ذلك تعزيز دور كلٍّ من وحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز التابعة لرئاسة الوزراء، والوحدات التنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية، ودعم وزارة التخطيط والتعاون الدولي للوزارات القطاعية من خلال تنسيق عملية التخطيط الاستراتيجي، بينما يتولى الديوان الملكي الهاشمي متابعةَ التقدم والإنجاز بحسب ما أُسند للحكومة من مهمات في كتب التكليف.

3. رؤية التحديث الاقتصادي

3. 1. الدوافع والمبررات

حافظ الأردن على منعته رغم التحديات الكبيرة الممتدة التي واجهها خلال السنوات الأخيرة، على غرار الأزمة المالية العالمية وتداعياتها، وما سُمّي «الربيع العربي» وتبعاته، والإرهاب الذي تصاعدت وتيرته واتسعت رقعته في المنطقة والعالم على حدّ سواء، والأزمة السورية التي تسبّبت بموجات لجوء أثقلت كاهل الأردن بأعبائها، وجائحة فيروس كورونا المستجدّ، وأخيرًا الأزمة الروسية الأوكرانية التي أدّت إلى تعطيل سلاسل الإمداد والتوريد وتسبّبت بأزمة غذاء وبموجة من التضخم وارتفاع الأسعار على مستوى العالم.

ووفقًا لمجموعة من المؤشرات العالمية للأعوام 2019-2021 (الشكل رقم 3) يَظهر أنّ أداء المملكة يتراوح غالبًا بين المتوسط وفوق المتوسط، الأمر الذي يدلّ على أن الإنجازات المتحققة تُعدّ ركيزة يمكن البناء عليها.

وتتمثل نقاط قوة المملكة النسبية في مؤشرات: الأداء البيئي، ومُدركات الفساد، وريادة الأعمال. بينما يظهر أداؤها متوسطًا في مؤشرات: التنافسية، والتعقيد الاقتصادي، والأداء الصناعي التنافسي، والتقدم الاجتماعي، والازدهار، وتنافسية المواهب. أما المؤشرات التي ينبغي تحقيق قفزة نوعية في تصنيف المملكة فيها فتشمل: الابتكار، والتنمية البشرية، وتطوير الحكومة الإلكترونية، والفجوة الجندرية، والمرأة وأنشطة الأعمال والقانون، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.

الشكل رقم (3):
تصنيف الأردن في مجموعة من المؤشرات العالمية (2019-2021)

المؤشرات	تصنيف الأردن					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	الترتيب
مؤشر التنافسية العالمي 2019			●			70/141
مؤشر التعقيد الاقتصادي 2020			●			63/127
مؤشر الأداء الصناعي التنافسي 2020			●			76/152
سهولة ممارسة الأعمال 2020		○				75/190
مؤشر الابتكار العالمي 2021				●		81/132
مؤشر التنمية البشرية 2020				●		102/189
مؤشر الأداء البيئي 2020		○				48/180
مؤشر التقدم الاجتماعي 2021			●			83/168
مؤشر مدركات الفساد 2021		○				58/180
مؤشر الاستقرار السياسي 2020				●		137/213
مؤشر ليغاتوم للازدهار 2021			●			81/167
مؤشر تنافسية المواهب العالمية 2021			●			63/134
المؤشر العالمي لريادة الأعمال 2019		○				63/137
المؤشر العالمي للفجوة بين الجنسين 2021					●	131/156
مؤشر المرأة وأنشطة الأعمال والقانون 2022					●	177/190
مؤشر تطوير الحكومة الإلكترونية 2020				●		117/193
مؤشر القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر 2020					●	76/87

○ متقدم ● متوسط ● متدنٍّ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي، هارفارد إديو، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، ممارسة الأعمال، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ييل EPI، التقدم الاجتماعي، الشفافية الدولية، البنك الدولي، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، INSEAD، GEDI.

وبالتمعّن في نتائج مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019 (الشكل رقم 4) الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، يتوسط الأردن الترتيبَ بحلوله في المركز 70 من بين 141 دولة، ويُصنّف أداؤه ضمن الشريحة الخمسية الوسطى في الغالبية العظمى من محاور المؤشر. وبينما تتركز نقاط القوة النسبية في المؤسسات والصحة والمنظومة المالية، فإنّ مجالَي استقرار الاقتصاد الكُلّي وديناميكية الأعمال يحتاجان إلى الكثير من التطوير والتحسين.

الشكل رقم (4):
تصنيف الأردن في مؤشر التنافسية العالمي لعام 2019

المؤشرات	تصنيف الأردن					
	الخمس الأول	الخمس الثاني	الخمس الثالث	الخمس الرابع	الخمس الخامس	الترتيب
التصنيف العام			●			70
المؤسسات		○				46
البنية التحتية			●			74
تبنّي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات			●			82
استقرار الاقتصاد الكُلي				●		111
الصحة		○				45
المهارات			●			58
سوق المنتجات			●			61
سوق العمل			●			84
المنظومة المالية		○				33
حجم السوق			●			80
ديناميكية الأعمال				●		88
القدرة على الابتكار			●			64

○ متقدم ● متوسط ● متدنٍّ

المصدر: المنتدى الاقتصادي العالمي – تقرير التنافسية العالمي 2019.

وفي الخلاصة، فإنّ الأداء المتواضع للاقتصاد الأردني في ظل تبعات الظروف المحلية والإقليمية والعالمية، وارتفاع عدد السكان (ويشمل ذلك اللاجئين)، أدّى إلى ارتفاع نسب البطالة بشكلٍ ملحوظ وبالأخص بين الشباب، وتراجع نسبي في بعض المؤشرات، الأمر الذي يُعدّ مشكلة أساسيّة ستستمر على مدى العقد المقبل إن لم يتم التعامل معها بجدية.

إن التحدي الأكبر أمام الاقتصاد الأردني هو استيعاب أكثر من مليون شاب وشابة سيدخلون سوق العمل خلال العقد المقبل. لذلك تستهدف هذه الرؤية توسيع القطاعات الاقتصادية من خلال تحديد محركات التشغيل والنمو الاقتصادي التي تركز على إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية، وتمكين الاقتصاد من توفير مثل هذه الفرص.

الشكل رقم (5):
النمو الاقتصادي والنمو السكاني ونسب البطالة في الأردن خلال الفترة 2000-2021

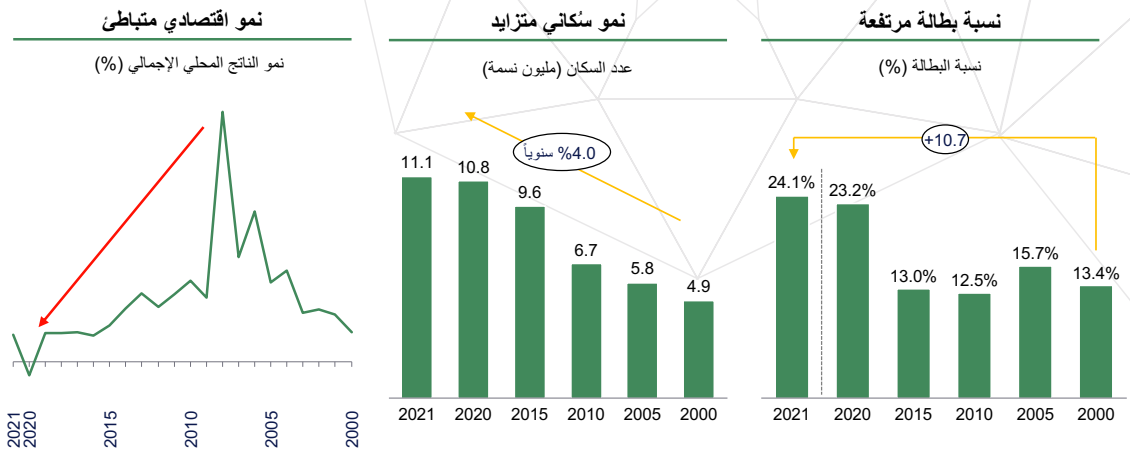

وقد تفاقم الوضع بسبب ضعف الطلب المحلي، وتراجُع الاستثمارات الخارجية، وعدم التركيز على القطاعات ذات الميزة النسبية بوصفها محرِّكات للنمو، إلى جانب تراجع الإنتاجية والتنافسية التشغيلية، وضعف الابتكار، وارتفاع الكلف التشغيلية، ومن أهمها الطاقة.

وبالرغم من تبنّي الأردن استراتيجيات وبرامج عديدة في السابق، إلا أنها لم تستثمر إمكاناته الكاملة، وهذا يستدعي:

1. الحاجة إلى أن تكون الخطط المنفَّذة أكثر فعالية، إذ ينبغي تحديد أولويات واضحة في المجالات ذات الإمكانات العالية، واعتماد رؤية مرجعية موحدة لجميع الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية، والاستعانة بخبرات متخصصة في إحداث التغيير، وتحسين التواصل مع الجهات المعنية.

2. اتسام الاستراتيجيات وخطط العمل القطاعية بالشمولية، والموازنة بين الأهداف القصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل.

3. كفاءة التنفيذ، وذلك بتسريع وتيرة العمل في القطاع العام، وضمان توفر القدرة على تقييم الأداء، ومراعاة الأبعاد الكميّة والنوعية في مؤشرات الأداء، وتحديد المخاطر، وتسريع إجراءات التصعيد في حال قصور الأداء، واعتماد منهجية موحدة لإدارة البرامج.

4. وفرة البيانات، ووجود مصدر مرجعيّ للبيانات الشاملة وتحديثها دوريًّا، الأمر الذي يسهّل القدرة على اتخاذ قرارات وسياسات قائمة على الأدلّة، ويتيح متابعة عملية التنفيذ وتقييمها بشكلٍ سليم.

5. قوة الأداء المؤسّسي وتحسين التنسيق، إذ ينبغي أن تتواءم الاستراتيجيات والخطط مع الرؤية الوطنية، وأن يتمتّع الأمناء العامّون ومديرو الدوائر وفِرَق العمل في الوزارات والمؤسسات الحكومية بالصلاحيات الكافية، وهذا يستدعي وجود آلية استدامة سليمة في حالة التعاقب الوظيفي.

6. دعم التغيير، وتعزيز الثقة في الأهداف الموضوعة والبرامج، واتباع أساليب إدارة التغيير التي تشمل التدريب والتحفيز وفتح قنوات الاتصال.

هذه المرحلة تتطلب بالضرورة بناء رؤية جديدة للمملكة ترفع مستويات النمو المستدام لمضاعفة فرص العمل، وتوفير حياة أفضل لجميع المواطنين، والارتقاء إلى آفاق جديدة، وإطلاق كامل إمكاناتنا الاقتصادية، وتعزيز الاعتماد على الذات في نواحٍ عديدة، والاستفادة مما لدينا من مزايا، ومن أبرزها: امتلاك جيل الشباب قدرًا وافرًا من التعليم والإبداع، وتوفر بيئة أعمال مناسبة، وموقعنا الاستراتيجي، إلى جانب المشهد الواعد للشركات الناشئة، والعلاقات القوية بالشركاء التنمويين، والاقتصاد المنيع نسبيًّا في ضوء التغيرات والتحديات الإقليمية، والإرادة السياسية الصلبة.

أما على الصعيد التحوّلي، فستؤدي التقنيات الناشئة حديثًا -في مجال الثورة الصناعية الرابعة (الذكاء الاصطناعي والتقنيات الذكية تحديدًا)- دورًا محوريًّا، إلى جانب المنتجات والأسواق الناشئة حديثًا في المنطقة وخارجها.

إنّ التغيير يتطلب استثمار الفرص لخلق قيمة مستدامة، ومن خلال رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها، سيتمكن الأردن من توظيف كامل إمكاناته لخدمة المشاريع التنموية والاستثمارية المرتقبة.

ولا بد من الاستفادة إلى أقصى حدّ من التغييرات المتلاحقة، وهذا لا يتطلّب وضع خطط اقتصادية فحسب، بل تبنّي عقلية جديدة أيضًا أثناء سعي المملكة إلى التكيُّف مع تلك التغييرات عبر ريادة الأعمال والتحلّي بالواقعية والمرونة.

3. 2. منهجية العمل

انبثقت رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها عن منهجية تشاركية استندت إلى البيانات وراعت توجهات الأسواق لتثمر حلولًا ملموسة وطَموحة وعملية في آن معًا.

لقد تركّز أساس هذا العمل على تقييم الإنجازات السابقة والبناء عليها، وتحديد التحديات الراهنة، وتحليل الوضع التنافسي بالمقارنة مع دول أخرى. كما دُرست استراتيجيات التنمية الوطنية طويلة الأجل لدول في المنطقة وخارجها. وقَدّمت هذه المدخَلات أساسًا واقعيًّا واستشرافيًّا لاستكشاف خيارات التنمية والأولويات الاستراتيجية للمملكة. وجاءت التحليلات خلاصةَ مشاركةٍ متعددة التخصصات، إذ أُولي اهتمام كبير لفهم القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأردني، وإمكاناتها المستقبلية، وفرص النمو الجديدة والناشئة عن الاتجاهات العالمية وتحولات السوق. وفي موازاة ذلك، دعمت النماذجُ الاقتصادية إعدادَ سيناريوهات للنمو الاقتصادي وتقييم مجموعة واسعة من الخيارات. ثم تُرجمت خلاصة هذه العملية وفق نهج علميّ وعمليّ، إلى رؤية وطنية موجزة وخريطة طريق توضح الطموحات المستقبلية وأهدافها وأولوياتها. ووُضعت لاحقًا نواة خريطة طريق تنفيذية تتكون من ثمانية محرِّكات تنفيذ.

وكانت النتيجة النهائية لكل ذلك، خريطة طريق طموحة وقابلة للتنفيذ للسنوات العشر المقبلة، ستكون بمثابة مرجعية لتطوير برامج وخطط تنفيذية قطاعية. وتضمن هذه الخريطة اتساق الجهود واستمرارية التنفيذ في بيئة حيوية متغيرة، من خلال تحديد الأولويات والأهداف المستقبلية.

الشكل رقم (6):
النهج المتبع في إعداد الرؤية

رؤية شمولية إلى حد كبير وبمشاركة جميع الفئات والجهات ذات العلاقة

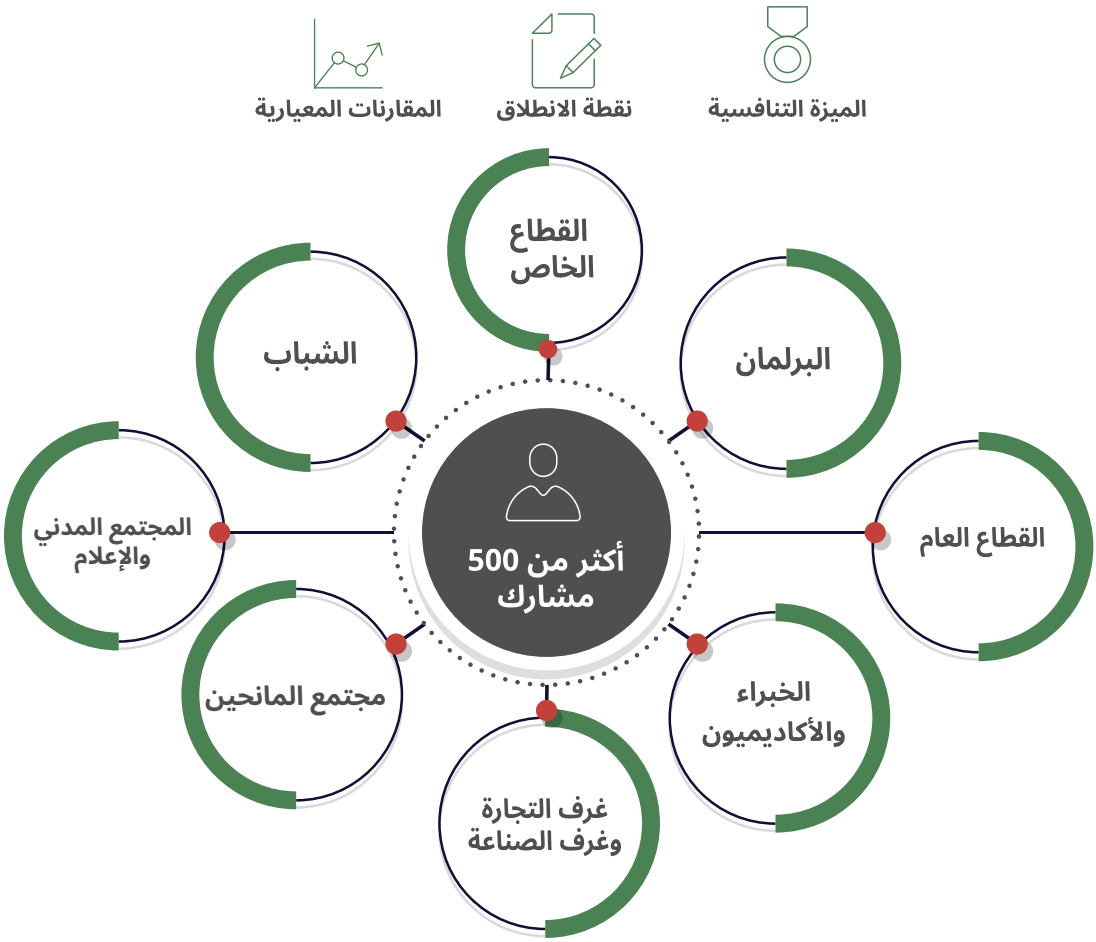

أهم المخرجات

رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق
- التطلعات والأهداف الاستراتيجية
- الأولويات الاستراتيجية
- خريطة الطريق الاستراتيجية

محركات التنفيذ
- مبادرات خاصة
- أهداف ملموسة
- خطط قابلة للتنفيذ
- أولويات مربوطة بالنتائج

حوكمة التنفيذ
- وحدات مخصصة لتحقيق الرؤية
- آليات متابعة وتقييم

3.3. خصائص الرؤية

تختلف رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها عن الرؤى والخطط الاستراتيجية السابقة من حيث النهج المتبع في الإعداد وكيفية تحقيق النتائج المرجوّة. وعلى الرغم من ذلك، تمّ البناءُ على التجارب السابقة.

ويتميز إعداد هذه الرؤية بخمس خصائص لضمان نجاحها وفعالية تنفيذها:

1. الشمولية والمشاركة: شارك أكثر من 500 من أصحاب الخبرة والاختصاص من مختلف قطاعات الاقتصاد والمجتمع، ضمن نهج تفاعلي.
2. تحفيز النمو: تمحورَ العمل حول تشخيص العوائق، وإيجاد طرق جديدة لإطلاق كامل إمكانات النمو والتنمية الشاملة المستدامة، وتوفير فرص العمل، ومواجهة تحدي البطالة من خلال تحفيز النمو، مع السعي المستمر للنهوض بنوعية الحياة وجودة الخدمات.
3. إيجاد حلول فعالة وتجنّب النظريات غير القابلة للتطبيق: أُوليت أهميةٌ بالغة لإيجاد الحلول الفعالة مع مراعاة أوجه الترابط بين القطاعات أثناء المفاضلة بين الخيارات استنادًا إلى البيانات والحقائق.
4. المساءلة: بُني تصميم حوكمة التنفيذ لإدارة تحقيق النتائج الفعلية بآليات تقييم ومتابعة واضحة، مع مراعاة المرونة إذا دعت الحاجة لبعض التغييرات.
5. الاستفادة من التجارب السابقة: يختلف هذا العمل عمّا سبقه من رؤى وخطط لم تحقق كامل إمكاناتها، إذ يشكّل أخذ العِبَر من تباطؤ الأداء في الماضي نقطة البداية لتبني الممارسات الفضلى لزيادة فرص النجاح في المستقبل.

الشكل رقم (7):
خصائص الرؤية

3. 4. الإطار التنفيذي

إنّ الغرض من رؤية التحديث الاقتصادي المضيُّ قُدمًا للوصول بالمملكة إلى حالةٍ من التعافي والانتعاش الاقتصادي الملموس في مجالات التشغيل والنمو الاقتصادي ونوعية الحياة، وذلك من خلال تحديد أهداف وطنية طويلة الأجل، وتوضيح أولويات التنمية، ورسم خريطة طريق التنفيذ الأساسية. ولتحقيق هذه الغايات، كان لا بد من تحديد «نقطة الانطلاق» بناءً على واقع القطاعات، والتحديات التي يجب معالجتها، وتحديد الوضع المستهدف لكل قطاع، وأولويات الاستثمار فيه، وسبل اغتنام مزاياه الكاملة لتعظيم الفرص المستقبلية تحقيقًا للنمو المستدام.

وتماشيًا مع طبيعة العمل، لم يعتمد المشروع على تحليلات تفصيلية على مستوى القطاعات أو على خلاصات تجارب وطنية سابقة فحسب، بل استفاد أيضًا من المدخَلات التي قدمها المشاركون في جلسات ورشة العمل الاقتصادية، وإرشادات الخبراء، والأبحاث والدراسات المتعلقة بكل قطاع، والدروس المستفادة من تجارب دول أخرى.

الشكل رقم (8):
الإطار التنفيذي للرؤية

تقـدّم الرؤيـة مجموعـةَ أهـداف اسـتراتيجية، وتوضّـح الأدوار والمهـام التـي يتعيـن عـلى الـوزارات والمؤسسـات الحكوميـة القيـام بهـا. ويشـمل ذلـك: إعـداد برامـج قطاعيـة تفصيليـة أو تحديـث الاسـتراتيجيات القطاعيـة الحاليـة، ووضـع إجـراءات عمـل للتنفيـذ مـع أطـر زمنيـة لـكل قطـاع، بمـا فـي ذلـك معاييـر قياس الأداء ومتابعـة التنفيـذ. بالإضافـة إلى مراعـاة التوافـق الكامـل مـع المحـددات التنفيذيـة مثـل التمويـل المتـاح والقـدرات الفنيـة.

4. الطريق نحو المستقبل

4. 1. ركيزتا الرؤية

تقوم رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها على ركيزتين، تتمحور الأولى حول رفع مستويات النمو المستدام والشامل من خلال إطلاق كامل الإمكانات الاقتصادية للمملكة، في حين تتمحور الثانية حول المجتمع مستهدفةً النهوض بنوعية الحياة للمواطنين لضمان مستقبل أفضل. وتتشارك الركيزتان بخاصية الاستدامة.

الشكل رقم (9):
ركيزتا الرؤية

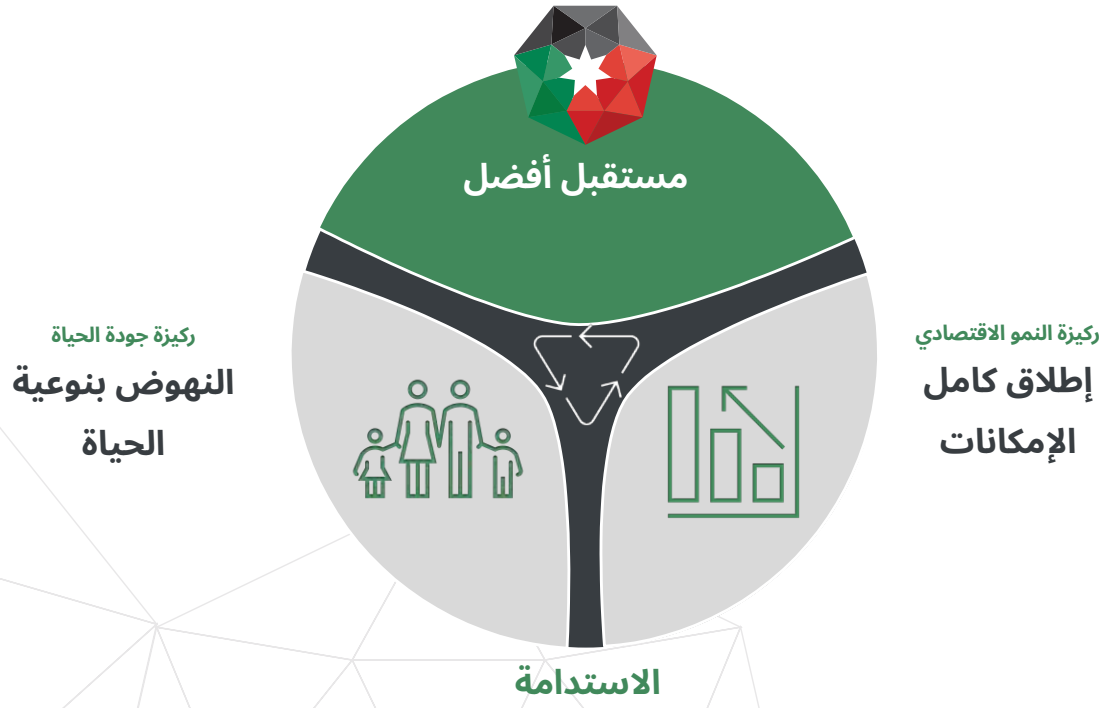

تتفاعل الركيزتان مع التّحدّيَين الأساسيين أمام الدولة والمواطنين (فرص عمل مستدامة، والنهوض بنوعية الحياة). وهو ما خلص إليه مسح وطنيّ أُجري خلال العمل على صياغة الرؤية بإشراف فريق متخصص من الباحثين

وشاركت فيه عينة تتكون من 2500 مواطن ومواطنة، روعي فيها التعبير عن جميع فئات المجتمع وشرائحه.

الشكل رقم (10):
الأهداف الاستراتيجية للرؤية

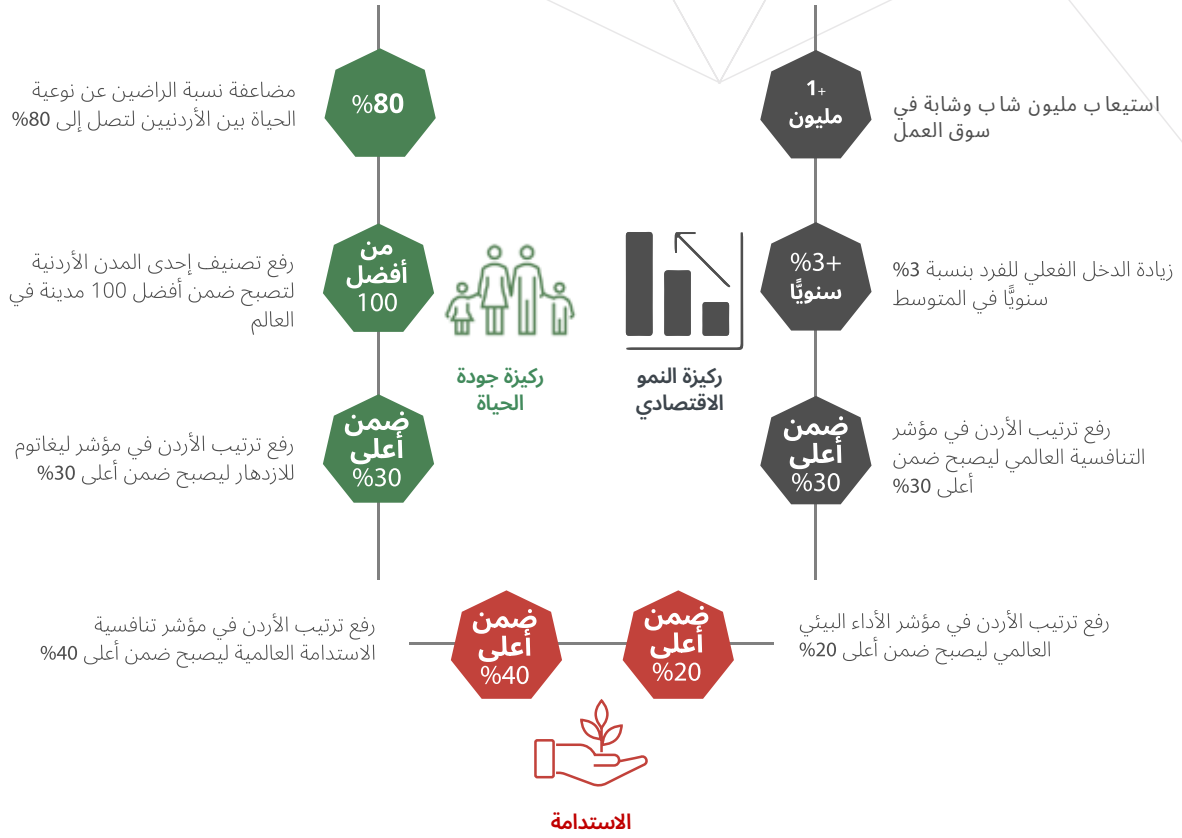

من خلال الركيزة الاقتصادية، سيحقق الأردن قفزات نوعية في النمو الاقتصادي مسخّرًا جهوده لاستيعاب أكثر من مليون شاب وشابة سيلتحقون بسوق العمل خلال العقد المقبل وذلك من خلال نمو القطاعات الاقتصادية. إن تحقيق هذا الهدف الطموح يستدعي تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد في جميع المحرّكات الأساسية بدءًا من جودة البنية التحتية والبيئة التشريعية، ومرورًا بسهولة ممارسة الأعمال، ووصولًا إلى القدرة على خلق مهارات رائدة عالميًّا وتتسم بالابتكار.

ومن خلال ركيزة «جودة الحياة»، يمكن لجميع الأجيال الاستمتاع بمستوى ونمط حياة جيد ليصبح الأردن من أفضل دول المنطقة في ما يتصل بنوعية الحياة والازدهار.

ترتبط الركيزتان ببعضهما بعضًا بشكل وثيق، وكذلك الأمر بالنسبة لأهدافهما، إذ سيوفّر تحقيقُ نمو اقتصادي متين الأسسَ اللازمة لتمويل البنية التحتية لجودة الحياة، وسيتيح نمو الدخل للمواطنين القدرة على الحصول على نمط حياة أفضل. علاوة على ذلك، سيؤدي النمو الأخضر إلى إيجاد بيئة معيشية صحية وأكثر استدامة لجميع المواطنين، كما سيساهم في خلق فرص نمو مبتكرة في مجال المنتجات والخدمات الصديقة للبيئة، مما سيعزز استراتيجيةَ النمو القائمة على التصدير. ونظرًا للروابط الوثيقة بين الركيزتين، تم تعميق أوجه التكامل بينهما.

4. 1.1. إطلاق كامل الإمكانات

سيكون تسريع محرِّك النمو الاقتصادي في المملكة أمرًا بالغ الأهمية لخلق الفرص الكافية لتلبية متطلبات الأفراد المؤهلين للانخراط في سوق العمل في المستقبل، بالإضافة إلى تخفيض معدلات البطالة. إنّ استحداث أكثر من مليون فرصة عمل يطالب بها شبابنا خلال العقد المقبل يستدعي الارتقاء بنقاط القوة الحالية إلى مستويات أعلى بالإضافة إلى إيجاد نقاط قوة جديدة في مجالات الفرص المستقبلية.

إنّ تحقيق مثل هذه النقلة النوعية يستلزم تفعيل محرِّك النمو الاقتصادي في الأردن، لأن السوق المحلية لن تستطيع توفير الفرص المطلوبة وحدها. ستتطلب الريادةُ والإبداع في مجال التصدير جذبَ المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستفادة من موقع الأردن الاستراتيجي واتفاقيات التجارة الحرة.

ولكي يصبح الأردن موقعَ جذبٍ دوليّ، سيتعيّن عليه الارتقاء بشكل كبير في عوامل التمكين الأساسيةِ في مجالات عدة، مثل سهولة ممارسة الأعمال، والبنية التحتية، وتنافسية كلف التشغيل، وتوافر مهارات محددة إلى جانب مستويات عالية من الإنتاجية والقدرة على الابتكار والإبداع في عدد من القطاعات الواعدة المحفزة للنمو، مثل الصناعة والتعدين والسياحة والصناعات الإبداعية.

وفي حين يتصدّر استحداثُ فرص العمل الأولويات، فإن تحسين صافي الدخل والقوة الشرائية للمواطنين يمثّل هدفًا استراتيجيًّا آخر ضمن الركيزة الاقتصادية. ستشكل القفزة في توفير فرص عمل جديدة بالتزامن مع التحسن المستمر في مستوى الدخل، حجرَ الزاوية لهذه الركيزة، ويمكن لمس نتائج ذلك في الحياة اليومية لجميع المواطنين.

ستسعى ركيزة النمو الاقتصادي إلى تحقيق أهداف الرؤية الثلاثة:

1. توفير فرص عمل جديدة لأكثر من مليون شاب وشابة يلتحقون بسوق العمل بحلول عام 2033.
2. زيادة الدخل الحقيقي للفرد بنسبة 3% سنويًّا في المتوسط (نصيب الفرد من الدخل).
3. رفع ترتيب الأردن في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ليصبح ضمن أعلى 30%.

4. 1. 2. النهوض بنوعية الحياة

يتأثر المواطنون بنوعية الحياة التي يعيشونها بصورة يومية والتي تؤثر على إنتاجيتهم في العمل أيضًا، لذا فإن توفر مستوى عالٍ للمعيشة في المملكة يعد أمرًا شديد الأهمية لتقدمها على المدى الطويل.

تسعى رؤية التحديث الاقتصادي إلى تعزيز معايير المعيشة الأساسية، ومنها: الحصول على مسكن عالي المواصفات بأسعار مقبولة، وبنية تحتية متينة، وتعليم عالي الجودة، ورعاية صحية شاملة، وبيئة نظيفة ومستدامة. علاوة على ذلك، تستهدف الرؤية تطوير النشاطات الترفيهية والثقافية والرياضية الجاذبة. وتدمج خريطةُ الطريق جميعَ عناصر «جودة الحياة» ضمن مفهوم مترابط.

وتسعى ركيزة جودة الحياة إلى تحقيق ثلاثة أهداف:

1. مضاعفة نسبة الراضين عن نوعية الحياة بين الأردنيين لتصل إلى 80%.
2. رفع تصنيف إحدى المدن الأردنية لتصبح ضمن أفضل 100 مدينة في العالم.
3. رفع ترتيب الأردن في مؤشر ليغاتوم للازدهار ليصبح ضمن أعلى 30%.

هذه الأهداف الاستراتيجية الثلاثة من شأنها أن تضمن برنامجًا مكثفًا للعمل يجعل رضا المواطن محورَ الاهتمام.

ومن الجدير بالذكر أن النهوض بنوعية الحياة يمكن أن يجذب المواهب والقدرات الشابة الضرورية لنمو الاقتصاد.

4. 2. الاستدامة

من خلال رؤية التحديث الاقتصادي وخريطة الطريق المتصلة بها، ستُلبّي المملكة الاحتياجات المُلِحّة المرتبطة بتغير المناخ، والأمن الغذائي والمائي، وتوفير الطاقة النظيفة. وبما أن الاستدامة تقع في صميم هذه الرؤية، سينشط الأردن لتحقيق أهداف التنمية المستدامة العالمية التي حددتها الأمم المتحدة، والتوافق مع النهج العالمي نحو مستقبل أخضر، بالإضافة إلى حفز شريحة جديدة من الاستثمارات في المشاريع المستدامة، مما يسهل الحصول على التمويل الأخضر.

وستساعد الاستدامة في تعزيز النمو الاقتصادي بينما تستهلّ المملكة حقبة جديدة من النمو من خلال دعم الاستثمارات في المشاريع الأكثر حفاظًا على البيئة (التقنيات، والبنية التحتية، والمنتجات)، وإطلاق حلول ريادية ومبتكرة، وتعزيز القدرة التنافسية التصديرية للأردن، وبالتالي، إيجاد وظائف عالية الجودة ومستدامة للمستقبل. وتهدف المملكة إلى أن تُصبح دولة منخفضة الانبعاثات الكربونية، فعّالة في استغلال الموارد، شاملة اجتماعيًّا، ومركزًا إقليميًّا لريادة الأعمال الصديقة للبيئة والابتكار.

ستكون الاستدامة عنصرًا أساسيًّا في الاقتصاد المستقبلي للمملكة، وتحديدًا في ما يتصل بـ:

1. التوسع في مجالات الطاقة المتجددة، بما في ذلك استخدام أنواع جديدة من الطاقة (مثل الهيدروجين)، وتشجيع الاستخدام الكفؤ للطاقة.
2. تطوير أنظمة النقل المستدامة، وإنشاء محطات للشحن الكهربائي.
3. تحفيز السياحة البيئية والأنشطة الصديقة للبيئة والقائمة على تجربة الاندماج مع الطبيعة.
4. استخدام أنماط زراعية تتواءم مع البيئة المناخيّة، بما في ذلك الممارسات الحديثة والصديقة للبيئة.
5. تشجيع الاستخدام الكفؤ للمياه وتحسين جودتها، وتوفير موارد مائية جديدة، وخفض مستوى الفاقد وصولاً للمعايير الفضلى دوليًّا.
6. تقليل مصادر النفايات، وتطوير إدارتها، وإعادة تدويرها.

تُمثّل الاستدامة في عيش الحياة بالنمط الذي يختاره المواطنون أمرًا مهمًّا، إذ ستضمن أن البيئة التي يعيشون فيها نظيفة ومصانة، وأن مدنهم المستقبلية خضراء وأكثر ملاءمة للعيش. وسيؤدي اعتماد تلك الممارسات والاستثمار في الحلول المبتكرة، إلى تعزيز الاستدامة الزراعية في أنحاء المملكة، والتي ستساعد بدورها في توفير طعام صحي وبقيمة غذائية عالية، وفي الوقت نفسه الحفاظ على المياه، المورد الثمين الذي تصل نسبة المستهلَك منه في قطاع الزراعة إلى 50%. ويشمل تطويرُ المراكز الحضرية الخضراء: اعتماد وسائل نقل صديقة للبيئة، وتوسيع رقعة المساحات الخضراء، والاندماج مع الطبيعة، وتوفير الفرصة أمام نمط حياة أكثر نشاطًا وحيوية.

إنّ إدارة الاستدامة ستساهم بشكل كبير في إيجاد عالم أفضل للعمل في المستقبل، وستستجيب لأهداف التنمية المستدامة، وبخاصة: القضاء على الفقر، والقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والمياه النظيفة والنظافة الصحية، وطاقة نظيفة بأسعار مقبولة، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والبنية التحتية، والحد من أوجه عدم المساواة، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولان، والعمل المناخي.

وسيعتمد النمو الأخضر للاقتصاد الأردني على كفاءة استغلال الموارد، والاستجابة لأوضاع المناخ، وحماية الطبيعة، ورفاهية الإنسان، والاندماج الاجتماعي.

وتساهم الاستدامة في تحقيق هدفين من أهداف الرؤية:

1. رفع ترتيب الأردن في مؤشر الأداء البيئي العالمي ليصبح ضمن أعلى 20%.

2. رفع ترتيب الأردن في مؤشر تنافسية الاستدامة العالمية ليصبح ضمن أعلى 40%.

4. 3. إطار الأهداف الاستراتيجية

ترسم رؤية التحديث الاقتصادي الصورةَ المأمولة للأردن في مجالات خلق الفرص الاقتصادية، وتحسين الدخل، والنهوض بنوعية الحياة وجودتها، وتحسين الخدمات الأساسية.

وفي سبيل تحقيق ذلك، حُددت ثمانية أهداف استراتيجية تشتمل على 72 غاية، تركّز على النتائج الملموسة ومؤشرات قياس الأداء.

في حالة ركيزة النمو الاقتصادي مثلًا، تم تبني مجموعة تتألف من 34 غاية لتوجيه تحقيق الرؤية:

- سيُوجَّه هدف الرؤية المتمثل في «توفير فرص عمل» من خلال خمس غايات تستهدف خفض معدل البطالة، وتقليل الاعتماد على العمالة الوافدة، وتنظيم العمالة غير المنظمة، ومضاعفة نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، وزيادة فرص التوظيف المتاحة في القطاع الخاص.

- سيُوجَّه هدف الرؤية المتمثل في «نمو صافي الدخل» من خلال سبع غايات تستهدف زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحقيق التنوع الاقتصادي، وزيادة دَور كلٍّ من القطاعات المستقبلية والصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر واستثمارات القطاع الخاص المحلي، وزيادة النمو في المناطق الريفية.

- سيُوجَّه هدف الرؤية المتمثل في «زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية الدولية» من خلال تسع غايات تستهدف تحقيق قفزات نوعية في سهولة ممارسة الأعمال، والمهارات المتوافقة مع حاجة سوق العمل، والبحث والتطوير والابتكار، وريادة الأعمال، وجودة البنية التحتية، وجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر، والتعامل مع الفساد، وحماية الملكية الفكرية، وزيادة الوصول إلى الطاقة بكلف تنافسية.

وبالمثل، سيتم توجيه 21 غاية لتنفيذ أهداف ركيزة جودة الحياة، و17 غاية أخرى لتحقيق أهداف الاستدامة طويلة الأجل.

الشكل رقم (11):
المؤشرات الدولية الرئيسة المستهدَفة والتي سيتم تتبُّعها ضمن عملية تنفيذ الرؤية

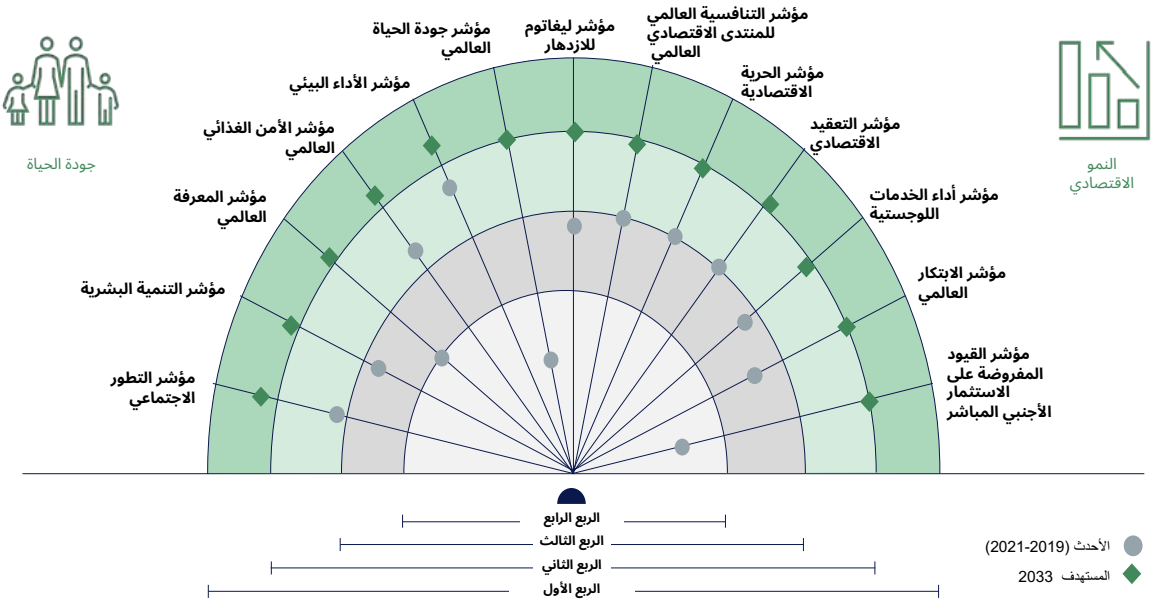

5. ركيزة النمو الاقتصادي

5. 1. الاستراتيجية المستقبلية للنمو الاقتصادي

تتمثّل إحدى ركيزتَي الرؤية في إطلاق كامل الإمكانات للاقتصاد على مدى العقد المقبل، والتركيز على القطاعات الناشئة والواعدة وذات الإمكانات العالية للنمو، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الفرص الاقتصادية للمواطنين وزيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. ويتجسّد ذلك من خلال ثلاثة أهداف استراتيجية اقتصادية متكاملة، هي: إتاحة مزيد من فرص الدخل للمواطنين، وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين مكانة الأردن في مؤشر التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.

لإطلاق كامل الإمكانات للاقتصاد الأردني، أُقيمت ركيزة النمو الاقتصادي على ثمانية مبادئ توجيهية، هي: التركيز، والتنافسية، والمواءمة، والاستثمار، والصادرات، والترابط، والابتكار، والشمولية.

الشكل رقم (12):
المبادئ التوجيهية لركيزة النمو الاقتصادي

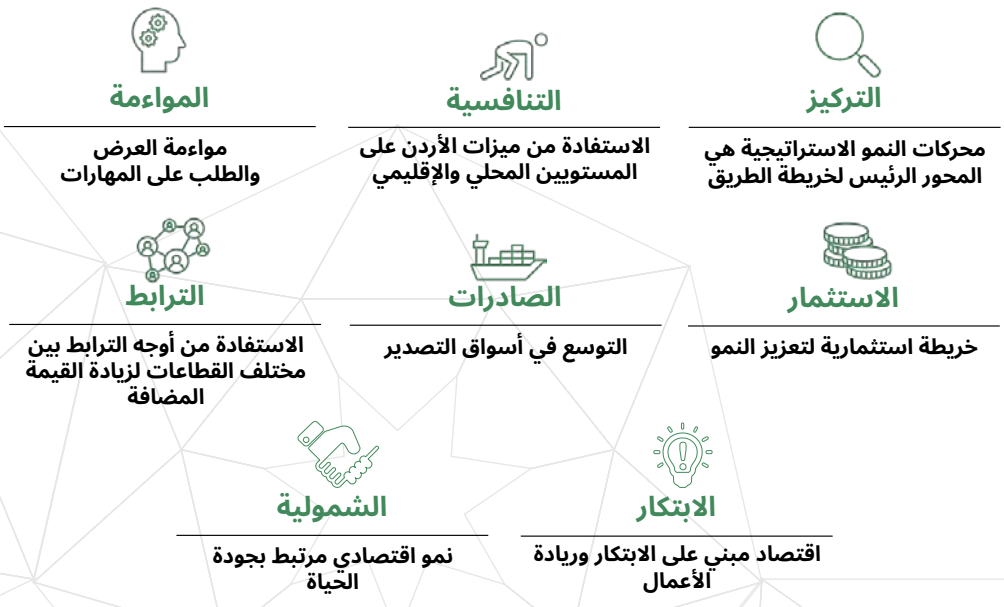

5. 2. أولويات النمو الاقتصادي

تتـوزع أولويـات النمـو الاقتصـادي فـي الرؤيـة عـلى خمسـة محـركات نمـو رئيسـة وذلـك بسـبب الترابـط بينهـا، هـي: الصناعـات عاليـة القيمـة، والخدمـات المسـتقبلية، والأردن وجهـةً عالميـة، والريـادة والإبـداع، والمـوارد المسـتدامة.

تتألـف هـذه المحـركات مـن القطاعـات الرئيسـة والفرعيـة ذات الأولويـة، منهـا مـا يخلـق بيئـة تمكّـن التميّـز والتطـوّر فـي المسـتقبل، ومنهـا مـا يمكّـن نمـو صـادرات المملكـة مـن المنتجـات والخدمـات.

الشكل رقم (13):
القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية

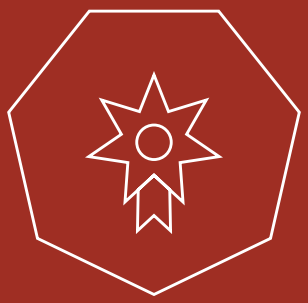

High Value Industries الصناعات عالية القيمة

أوّلًا: الصناعات عالية القيمة

1. الزراعة والأمن الغذائي

يمثّل قطاع الزراعة المصدر الرئيس للمعيشة في الأردن، وقد تأثر القطاع في السنوات الأخيرة من ظواهر التغير المناخي، ولا سيّما في المناطق الريفية. وتعاني الأراضي الصالحة للزراعة من شحّ المياه والافتقار إلى الموارد الكافية. ويستهلك القطاع ما يزيد عن 50% من الاحتياجات المائية للمملكة، الأمر الذي يزيد من احتمالية الاستفادة من مياه الصرف الصحي. ولأن غالبية قطع الأراضي مجزّأة وضمن ملْكيات صغيرة، فإن القطاعَ يفتقر إلى التنظيم ويتسم بمحدودية إنتاجيته للمحاصيل.

وعلى الرغم من أن الأردن يقع إلى جوار أسواق تشهد طلبًا مرتفعًا على الغذاء، فإن انخفاض الإنتاجية وارتفاع الكلفة يؤثران سلبًا في قدرته التنافسية لتلبية احتياجات تلك الأسواق.

ويحظى الأمن الغذائي في الأردن باهتمام وأولوية، إذ شهد عام 2021 إطلاق الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي (2021 - 2030). كما تم في بداية عام 2022 إطلاق الخطة الوطنية للزراعة المستدامة (2022 - 2025).

الملخص التنفيذي الزراعة والأمن الغذائي

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
1.5مليار دينار 4.9% من الناتج المحلي الإجمالي	76 ألف عامل 5.5% من إجمالي العمالة	19.5 ألف دينار 3% أعلى من المتوسط الإجمالي	0.8 مليار دينار 6% من إجمالي الصادرات

2 واقع القطاع

- يمثّل قطاع الزارعة المصدر الرئيس للمعيشة في الأردن، ولا سيّما في المناطق الريفية.
- تعاني الأراضي الصالحة للزراعة من شحّ المياه والافتقار إلى الموارد الكافية.
- يستهلك القطاع ما يزيد عن 50% من الاحتياجات المائية للمملكة، الأمر الذي يزيد من احتمالية الاستفادة من مياه الصرف الصحي.
- لأن غالبية قطع الأراضي مجزّأة وضمن ملْكيات صغيرة، فإن القطاعَ يفتقر إلى التنظيم ويتسم بمحدودية إنتاجيته للمحاصيل.
- على الرغم من أن الأردن يقع إلى جوار أسواق تشهد طلبًا مرتفعًا على الغذاء، فإن انخفاض الإنتاجية وارتفاع الكلفة يؤثران سلبًا في قدرته التنافسية لتلبية احتياجات تلك الأسواق.
- الإطار القانوني لتعزيز منظومة الأمن الغذائي في الأردن ما زال في بداياته.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تحويل الأردن إلى مركز إقليمي للإنتاج الزراعي مع ضمان استدامة الأمن الغذائي لتلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية على الصعيد المحلي.
- تحديث وتطوير الإنتاج الزراعي: استخدام أحدث التقنيات الزراعية والحلول الذكية لتجديد أساليب الإنتاج الزراعي ولجعل الأردن مركزًا إقليميًا لتصدير الإنتاج الزراعي.
- تطوير سلاسل الإمداد للقطاع الزراعي: تحسين القيمة الغذائية المضافة للقطاع بتطوير البنية التحتية لسلسلة التوريد وفرص الصناعات الغذائية وتحسين التسويق الزراعي للصادرات.
- استدامة الأمن الغذائي: تقليل الفاقد الزراعي والغذائي من خلال التحوّل الرقمي لاستدامة الأمن الغذائي في جميع أرجاء المملكة.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تأسيس جهة متخصّصة بالأمن الغذائي.
- تأسيس مركز وطني لأبحاث الأمن الغذائي.
- إعداد نظام رقمي للبيانات الغذائية.
- تعديل اللوائح التنظيمية والسياسات ذات الصلة بالزراعة والثروة الحيوانية.
- تأسيس مجمع متكامل للأغذية الزراعية والمصنعة.
- تجديد البنية التحتية وسلسلة الإمداد/ التبريد.
- إعادة النظر في حلول تمويل قطاع الزراعة ودعم التأمين.
- تطوير الترويج والتسويق الزراعي.
- تأسيس منظومة الجمعيات التعاونية والاتحادات الزراعية.
- تشجيع التحديث والابتكار في قطاع الزراعة، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة.
- إطلاق مبادرة الحفاظ على الموارد المركزية.
- تقديم خدمات التعليم الزراعي والتدريب المهني لصقل مهارات المزارعين.
- إطلاق صندوق لتسريع الاستثمار في القطاع الغذائي في الأردن.
- دعم مشاريع الاستثمار، والتقنيات الزراعية، والبحث والتطوير في مجال التقنيات الغذائية.
- توفير مسرعات وحاضنات الطعام المحسّن تحت إشراف وزارة الزراعة.
- تعزيز المخزون الاستراتيجي من الحبوب وبالأخص القمح والشعير، بما في ذلك زيادة المساحات المخصصة لزراعة هذه المحاصيل.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+ 6.0% سنويًا | + 1.50 مليار دينار

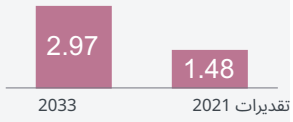

العمالة في القطاع

+5.5% سنويًا | +68.0 ألف موظف بدوام كامل

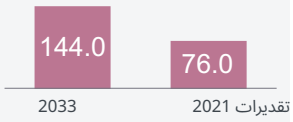

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +1.2 ألف دينار

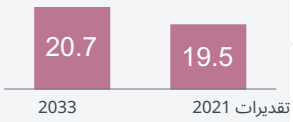

الصادرات

+6.0% سنويًا | +0.8 مليار دينار

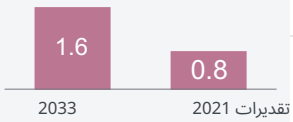

2. التعدين

يتمتع الأردن بميزة فريدة في امتلاكه عددًا من الثروات المعدنية وفي مقدمتها خامات الفوسفات والبوتاس (المرتبة السابعة والثانية عشرة على الترتيب من الاحتياطيات العالمية)، وكذلك البروميين، بالإضافة إلى مجموعة من الصخور الصناعية مثل رمل السيليكا، وكميات واعدة من بعض المعادن الاستراتيجية، مثل النحاس والذهب والعناصر الأرضية النادرة، وكميات ضخمة من خام الصخر الزيتي.

ومن المتوقَّع أن يشهد قطاع التعدين تطورًا خلال العقد القادم، وذلك في ضوء الطلب المتزايد على منتجات القطاعات الصناعية والقطاع الزراعي والقطاعات الأكثر تطورًا والتي تتصل باستخدام التكنولوجيا الحديثة.

والقطاع بحاجة إلى استراتيجية واضحة أو برنامج وطني للتعدين، وإلى توفير المزيد من المعلومات والمسوحات الجيولوجية والدراسات الخاصة بمشاريع التنقيب، وكذلك رفع القدرة التنافسية الذي يمكن تحقيقه من خلال توفير بيانات محدَّثة، وخفض كلف التنقيب، وتقليل التداخلات مع السياسات البيئية الموجَّهة للحفاظ على الأماكن الطبيعية والسياحية.

الملخص التنفيذي التعدين

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
0.7 مليار دينار 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي	9.3 ألف عامل 0.6% من إجمالي العمالة	72.6 ألف دينار 283% أعلى من المتوسط الإجمالي	1.0 مليار دينار 10.4% من إجمالي الصادرات

2 واقع القطاع

- يُعد الفوسفات والبوتاس من نقاط القوة التي تميّز الأردن (حيث يحتل المرتبة السابعة في الاحتياطي العالمي من الفوسفات والمرتبة الثانية عشرة في البوتاس).
- يمتلك الأردن احتياطيًا وفيراً من المعادن الفلزية واللافلزية ومواد التشييد.
- لا توجد استراتيجية أو برنامج وطني للتعدين.
- الافتقار إلى المعلومات حول فرص التعدين في الأردن (محدودية المسح الجيولوجي الملائم ونقص معلومات المستثمرين).
- ارتفاع كلف المُدخلات ما يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية.
- عدم تماشي قوانين القطاع مع أفضل الممارسات الدولية.
- تتعارض ممارسات القطاع مع ممارسات الحفاظ على الطبيعة والسياحة.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تعزيز موقع المملكة لتصبح لاعبًا مميزًا على المستوى العالمي في قطاع التعدين والصناعات التعدينية
  - الفوسفات والبوتاس: دعم الأردن ليصبح مقرًّا فعّالاً ورائدًا عالميًا في توفير الحلول (علامات تجارية ذات قيمة عالية ، والتغذية النباتية للمحاصيل الخاصة، والمشتقات، والصناعات التحويلية)
  - المعادن الفلزية: تأسيس محفظة تنمية تستهدف فئات المنتجات الواعدة، وتحسين مكانة الأردن ليصبح ضمن قائمة أولويات المستثمرين الدوليين
  - مواد التشييد: دعم الإنتاج المحلي واغتنام فرص التصدير

4 أبرز المبادرات المقترحة

- وضع استراتيجية وطنية للتعدين.
- تأسيس جهة مستقلة للمسح الجيولوجي وتوفير البيانات المتعلقة بالمسوحات وفق المعايير الدولية.
- مواءمة التشريعات واللوائح التنظيمية مع المعايير الدولية.
- مراجعة نظام الحوافز المالية.
- جلب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التعدين.
- إنشاء مشاريع الصناعات الوسطى والصناعات التحويلية الخاصة بالقطاع.
- إطلاق برنامج تمويل خاص بقطاع التعدين.
- استقطاب المهارات المتخصصة في قطاع التعدين.
- تحسين البنية التحتية اللوجستية.
- رفع القدرة التنافسية في الكلفة.
- تحسين تقنيات وتكنولوجيا التعدين، وإنشاء مراكز للبحث والتطوير والابتكار للاستفادة من المجالات الجديدة، مثل: الأسمدة النيتروجينية.
- تحسين الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات ضمن القطاع.
- إطلاق مبادرة للمسؤولية الاجتماعية للشركات والمجتمع المحلي.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+10.0% سنويًا | +1.4 مليار دينار أردني

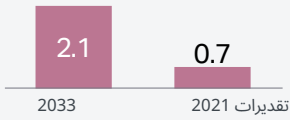

العمالة في القطاع

+9.5% سنويًا | +18.2 ألف موظفًا بدوام كامل

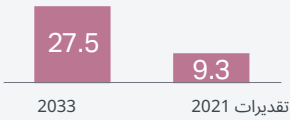

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | + 4.5 ألف دينار أردني

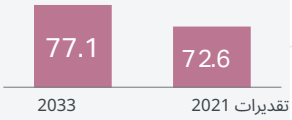

الصادرات

+10.5% سنويًا | + 2.3 مليار دينار أردني

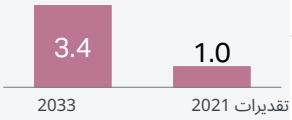

3. الصناعة

تمثّـل الصناعـة 17.4% مـن الناتـج المحلـي الإجمالـي، وتشـكّل 49% مـن الصـادرات الصناعيـة، الأمـر الـذي يجعلهـا مـن أهـم القطاعـات الفرعيـة ضمـن هـذا القطـاع.

يعـد قطـاع الصناعـة مـن أهـم القطاعـات فـي إمكانياتـه فـي توفير فـرص العمل، إذ يمثـل القطـاع 13.6% مـن إجمالـي عـدد العمالة فـي المملكة.

إلا أن هـذا القطـاع يعانـي مـن محدوديـة السـوق المحليـة، وارتفـاع كلـف الإنتـاج، ونقـص العمالـة ذات المهـارات المتخصصـة، وضعـف الترابـط مـع قطـاع البحث والتطويـر، وعـدم وصـول الغـاز الطبيعـي إلى منشـآته، وضعـف دعـم الصـادرات، ممـا يجعلـه يتعـرض إلى منافسـات غيـر عادلـة ويفقـد إمكانيـة اسـتغلال طاقـة إنتاجيـة موجـودة حاليًـا، والاسـتفادة مـن اتفاقيـات التجـارة الحـرة، واسـتقطاب اسـتثمارات وصناعـات جديـدة.

الملخص التنفيذي الصناعة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
5.3 مليار دينار 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي	217.3 ألف عامل 13.6% من إجمالي العمالة	24.2 ألف دينار 28% أعلى من المتوسط الإجمالي	4.8 مليار دينار 49.0% من إجمالي الصادرات

2 واقع القطاع

- يمثّل قطاع الصناعة 17.4% من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي يجعله أكبر قطاع في المملكة من حيث العوائد.
- تبلغ مساهمة مُخرجات قطاع الصناعة الأردني في الصادرات حوالي 15.1 مليار دينار؛ أي ما يعادل 49% من إجمالي الصادرات.
- تُعد الصناعات الكيماوية (لا سيّما الأسمدة) والغذائية والدوائية وصناعة المحيكات، خطوط الإنتاج الرئيسة في المملكة.
- تكمن التحديات الرئيسة في ارتفاع كُلَف الطاقة، وقلة توفر المياه، والافتقار إلى المهارات المتخصّصة وقدرات البحث والتطوير والابتكار، وصِغر حجم السوق المحلية، وتعقيد اللوائح التنظيمية والإجراءات.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- أن يشكّل قطاع الصناعة محركًا رئيسًا لنمو الاقتصاد الأردني، وذلك بمضاعفة حجم الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2033، وتوفير حوالي 260 ألف وظيفة.
- أن يرتكز النمو على القطاعات الفرعية الاستراتيجية مثل: الصناعات الكيماوية والغذائية والدوائية والهندسية وصناعة المحيكات، وهي الصناعات التي يُمكن فيها للأردن تحقيق مزايا تنافسية مهمّة أو إيجاد مزايا جديدة، وتوفّر هذه الاستراتيجية التركيز مع المحافظة على التنوّع وموازنة المخاطر.
- أن تساهم الصادرات في النمو الإجمالي داخل القطاع بنسبة تتراوح بين 35% و65%.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- دعم برامج ترويج المنتجات المحلية.
- جذب استثمارات وصناعات جديدة لقطاع الصناعة.
- خفض كُلَف الطاقة وعلى رأسها كلفة الكهرباء وشبك مجمعات الصناعة بالغاز الطبيعي.
- مساعدة الصناعات الصغيرة والمتوسطة على تحسين الإنتاجية وتنافسية الكلفة.
- تزويد الصناعة بمخرجات بحث علمي تعمل على تمييز منتجاتها.
- تأسيس مركز مختص وتوفير قاعدة بيانات خاصة بقطاع الصناعة.
- إطلاق مبادرة جاذبة متخصّصة في "وظائف قطاع الصناعة".
- تحفيز ريادة الأعمال في الصناعة.
- تنفيذ برامج التدريب المهني وصقل المهارات.
- إطلاق مبادرة وظائف "النساء العاملات في قطاع الصناعة".
- تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية.
- تشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تبسيط القوانين واللوائح التنظيمية والعمليات.
- وضع خطط تفصيلية لتنفيذ استراتيجيات الصناعة، بما في ذلك خطط خاصة بصادرات القطاع.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+ 7% سنويًا | + 8.5 مليار دينار

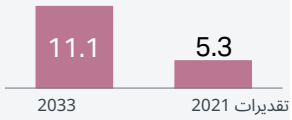

العمالة في القطاع

+8.6% سنويًا | +9.162 ألف موظف بدوام كامل

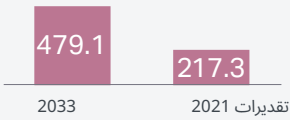

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

- 4.0% سنويًا | - 0.1 ألف دينار

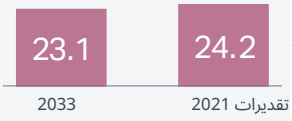

الصادرات

+ 5.21% سنويًا | + 0.51 مليار دينار

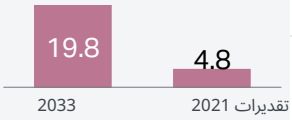

أ. الصناعات الغذائية

تمثّل الصناعات الغذائية حوالي 27.6% من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتشكّل 17.8% من صادراته، الأمر الذي يجعلها من أهم القطاعات الفرعية ضمن هذا القطاع.

وتتميز المملكة بوجود قطاع متطور للصناعات الغذائية ذي مسيرة طويلة وسمعة طيبة، تُستخدم فيه المواد الخام المحلية والمستوردة على السواء.

وتتمثّل التحديات الرئيسة التي يواجهها القطاع في: ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج (وتحديدًا الطاقة)، ونقص المواهب المتخصّصة، ومحدودية المواد الأولية للإنتاج في السوق المحلية.

الملخص التنفيذي الصناعات الغذائية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
1.5 مليار دينار 27.6% من الإجمالي لقطاع الصناعة	37.7 ألف عامل 17.4% من الإجمالي في قطاع الصناعة	38.5 ألف دينار 59% أعلى من المتوسط في قطاع الصناعة	0.9 مليار دينار 17.8% من الإجمالي لقطاع الصناعة

2 واقع القطاع

- تمثّل الصناعات الغذائية حوالي 27.6% من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتشكّل 17.8% من صادراته، الأمر الذي يجعلها من أهم القطاعات الفرعية ضمن هذا القطاع.
- تتميز المملكة بوجود قطاع متطور للصناعات الغذائية ذي مسيرة طويلة وسمعة طيبة، تُستخدم فيه المواد الخام المحلية والمستوردة على السواء.
- تتمثّل التحديات الرئيسة التي يواجهها القطاع في: ارتفاع كلفة مدخلات الإنتاج (وتحديدًا الطاقة)، ونقص المواهب المتخصّصة، ومحدودية المواد الأولية للإنتاج في السوق المحلية.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تنمية قطاع الصناعات الغذائية في الأردن عن طريق خفض كلف الإنتاج، وتعزيز الأنشطة ذات القيمة المضافة.
- التركيز على التوسّع في الأسواق المحلية من خلال تقليص الواردات وإحلال المنتجات المحلية مكانها.
- تحسين بيئة العمل لجذب المزيد من الأردنيين للعمل في هذا القطاع.
- تعزيز التطوير المؤسسي لمصانع المواد الغذائية، وسلاسل التوريد المحلية، بهدف مضاعفة إجمالي قيمة المنتجات وزيادة الصادرات بنسبة 250%.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تنفيذ استراتيجية الأمن الغذائي فيما يخص الصناعات الغذائية.
- تخصيص جزء من المحاصيل الزراعية لصالح التصنيع الغذائي (التكامل الرأسي).
- جذب الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية.
- مساعدة الشركات على الامتثال البيئي.
- تسريع التخلص من السوق الموازية في قطاع الصناعات الغذائية.
- تسويق الصناعات الغذائية والترويج لها.
- تحسين الإنتاجية وتنافسية الكلفة للقطاع.
- تأسيس معارض للصناعات الغذائية.
- تطوير المهارات المتخصصة لقطاع الصناعات الغذائية.
- تبسيط عملية تطوير مصانع الأغذية.
- تسهيل الإجراءات الحكومية.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- تحسين القوانين واللوائح التنظيمية الخاصة بقطاع الصناعات الغذائية.
- تأسيس جهة موحّدة للرقابة على الصناعات الغذائية.
- إعداد خطط تفصيلية للقطاع.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+6.0%سنويًا | +1.5 مليار دينار

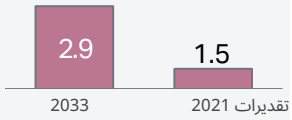

العمالة في القطاع

+5.5%سنويًا | + 33.8ألف موظف بدوام كامل

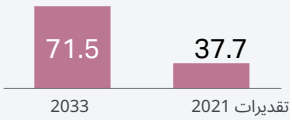

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+6.0. %سنويًا |+2.4 ألف دينار

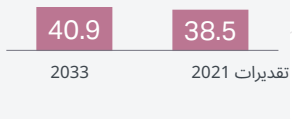

الصادرات

+14.4%سنويًا | + 3.4مليار دينار

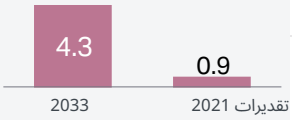

ب. الصناعات الكيماوية

تمثّل الصناعات الكيماوية 11.7% من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتشكّل 30.4% من الصادرات الصناعية، الأمر الذي يجعلها من أهم القطاعات الفرعية ضمن هذا القطاع.

يحتل الأردن مركزًا متقدّمًا في إنتاج الأسمدة ومنتجات ومشتقات الفوسفات والبوتاس والبروميـن، وذلك لامتلاكه قاعدة تعدينية قوية، بينما ما يزال مركزه متواضعًا في إنتاج العديد من المواد الكيماوية الصناعية والاستهلاكية، مثل الدهانات والمنظّفات ومنتجات العناية الشخصية.

الملخص التنفيذي الصناعات الكيماوية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
617 مليون دينار 11.7% من الإجمالي لقطاع الصناعة	21 ألف عامل 13.3% من الإجمالي في قطاع الصناعة	29.4 ألف دينار 21% أعلى من المتوسط في قطاع الصناعة	1.5 مليار دينار 30.4% من الإجمالي لقطاع الصناعة

2 واقع القطاع

- تمثّل الصناعات الكيماوية 11.7% من مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتشكّل 30.4% من الصادرات الصناعية، الأمر الذي يجعلها من أهم القطاعات الفرعية ضمن هذا القطاع.
- يحتل الأردن مركزًا متقدّمًا في إنتاج الأسمدة ومنتجات ومشتقات الفوسفات والبوتاس والبروميين، وذلك لامتلاكه قاعدة تعدينية قوية.
- ما يزال مركز الأردن متواضعًا في إنتاج العديد من المواد الكيماوية الصناعية والاستهلاكية، مثل: الدهانات والمنظّفات ومنتجات العناية الشخصية.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- نموّ القطاع وتطويره ليصبح موردًا مهمًّا لصناعة الكيماويات عالميًّا.
- تقديم حلول من منتجات مشتقات الفوسفات والبوتاس، تُستخدَم في الزراعة والصناعة، وتتميز في أدائها، وتمتلك علامات تجارية قوية، بهدف رفع القيمة المضافة للمواد الأساسية من جهة، وتجنّب الآثار السلبية لتقلّبات أسعار المواد الأساسية من جهة أخرى.
- التوسع في تنويع المنتجات والحلول المقدمة للصناعة والزراعة لرفع مساهمتها في تمكين الأردن من تحقيق أهداف استراتيجيته في الأمن الغذائي، ولخلق فرص عمل من خلال تشكيل تحالفات إقليمية في الأمن الغذائي لمجموعة من أصحاب المهارات.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- إنشاء مجمع للصناعات الكيماوية.
- تأسيس مركز للبحث والتطوير والابتكار يركّز على سلسلة القيمة الخاصة بالبوتاس والفوسفات وفرص الاستغلال التجاري.
- بناء استراتيجية مفصّلة لتصنيع المنتجات الوسيطة والنهائية من البوتاس والفوسفات.
- تسويق الصناعات الكيماوية الأردنية دوليًّا.
- جذب مستثمرين دوليين استراتيجيين لانشاء صناعات كيماوية جديدة.
- إعداد برامج تعليمية متخصّصة لتوفير المهارات المطلوبة في قطاع الصناعات الكيماوية.
- تشجيع التعاون الإقليمي، وتطوير استراتيجية تكاملية للصناعات الكيماوية في الإقليم.
- تأسيس جهة صناعية مختصة في قطاع الصناعات الكيماوية الأردنية.
- إعداد استراتيجية وخريطة طريق للاستثمارات في هذا القطاع.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+7.0% سنويًا | +0.8 مليار دينار

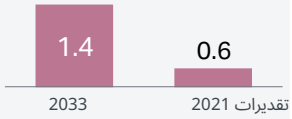

العمالة في القطاع

+6.5% سنويًا | 23.5 ألف موظف بدوام كامل

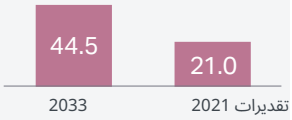

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +1.8 ألف دينار

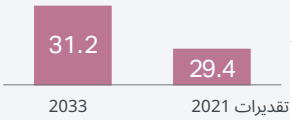

الصادرات

+11.4% سنويًا | +3.9 مليار دينار

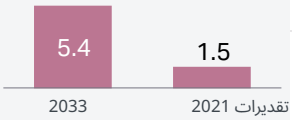

ج. الصناعات الدوائية

تُعدّ الصناعات الدوائية في الأردن قطاعًا إنتاجيًّا فرعيًّا متوسط الحجم لكن مرتفع القيمة، إذ تمثّل 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة، وتشكّل 4.7% من إجمالي صادراته.

ويتسم القطاع بقدرة إنتاجية كبيرة من خلال أكثر من 70 خطّ إنتاج، ويمتلك نموذجَ عمل ناجحًا يركّز على الأدوية الجنيسة ذات العلامات التجارية، ومجموعة واسعة من المنتجات، والمعايير الدولية العالية.

تشمل التحديات الحالية للقطاع: صِغر السوق المحلية، والتسعير المحلي الصارم، وبطء إجراءات التسجيل، وارتفاع كلف الإنتاج والضرائب.

الملخص التنفيذي الصناعات الدوائية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
536 مليون دينار 10.2% من الإجمالي لقطاع الصناعة	5.4 ألف عامل 2.5% من الإجمالي في قطاع الصناعة	99.2 ألف دينار 309% أعلى من المتوسط في قطاع الصناعة	0.2 مليار دينار 4.7% من الإجمالي لقطاع الصناعة

2 واقع القطاع

- تُعدّ الصناعات الدوائية في الأردن قطاعًا إنتاجيًّا فرعيًّا متوسط الحجم لكن مرتفع القيمة.
- تمثّل الصناعات الدوائية 10.2% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة، وتشكّل 9% من إجمالي صادراته.
- يتسم القطاع بقدرة إنتاجية كبيرة من خلال أكثر من 70 خطّ إنتاج.
- يمتلك القطاع نموذجَ عمل ناجحًا يركّز على الأدوية الجنيسة ذات العلامات التجارية، ومجموعة واسعة من المنتجات، والمعايير الدولية العالية.
- تشمل التحديات الحالية: صِغر السوق المحلية، والتسعير المحلي الصارم، وبطء إجراءات التسجيل، وارتفاع كلف الإنتاج والضرائب.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- الارتقاء بالأردن ليصبح مركزًا إقليميًّا للمنتجات الدوائية؛ عن طريق استخدام تقنيات ومجالات علاجية، وتطوير عقاقير جديدة، وتعزيز البحث والتطوير، وتسريع العمليات والروابط بين الجهات الفاعلة الرئيسة.
- التركيز على التوسّع نحو أسواق جديدة من خلال تيسير التشريعات واللوائح التنظيمية والعمليات.
- أداء دورٍ فاعل في تحقيق غايات المملكة ودول المنطقة في مجال الأمن الدوائي.
- الاستفادة من الصناعات الدوائية كمنصّة لتحفيز المزيد من بناء المعرفة والقطاعات كثيفة الابتكار، مثل: الصناعات الهندسية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تبسيط الإجراءات الحكومية لتسجيل الأدوية الجديدة المصنعة محليًّا لتشريع دخولها إلى الأسواق التصديرية.
- إتاحة بيانات الملكية الفكرية لتيسير الوصول إليها.
- تنمية البحث والتطوير لدعم إنتاج عقاقير جديدة.
- وضع التشريعات الناظمة لتمكين إنتاج الأدوية البيولوجية وعقاقير التكنولوجيا الحيوية والبدائل الحيوية.
- إعداد سياسة ترويجية للصناعات الدوائية المحلية.
- جذب الاستثمارات في القطاع.
- تحسين الإنتاجية وتنافسية الكلفة للقطاع.
- تطوير المهارات البشرية المختصة في قطاع الصناعات الدوائية.
- إطلاق قواعد تسعير ميسّرة تضمن استقرار الأسعار.
- تأسيس جهة استراتيجية مختصة بقطاع الصناعات الدوائية.
- إعداد خطط عمل تفصيليّة لصادرات القطاع.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+10.0% سنويًا | +1.1 مليار دينار

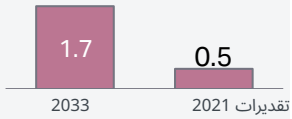

العمالة في القطاع

+9.5% سنويًا | +10.6 ألف موظف بدوام كامل

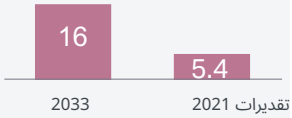

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +6.1 ألف دينار

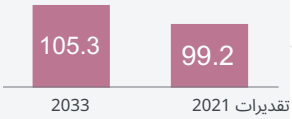

الصادرات

+20.3% سنويًا | +1.9 مليارات دينار

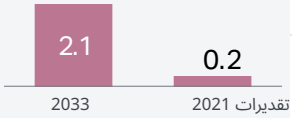

د. صناعة المحيكات

تمثّل صناعة المحيكات 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة، وتشكّل 27.5% من صادراته، الأمر الذي يجعلها قطاعًا فرعيًّا رئيسًا في المملكة. وقد أقام هذا القطاع علاقات متينة، لا سيما مع تجار الملابس في الولايات المتحدة الأميركية، قائمة على بنود اتفاقية التجارة الحرة، وبما يعزز العلامة التجارية «صُنع في الأردن» ويحقق النزعة الاستهلاكية الأخلاقية.

ومن التحديات التي يواجهها هذا القطاع، أن العاملين من غير الأردنيين يشكّلون حوالي 70% من القوى العاملة فيه، وأنّ معظم الأنشطة فيه أساسية (تحويلية)، إلى جانب ارتفاع الكلفة، والاعتماد الكبير على المواد الخام المستوردة.

الملخص التنفيذي صناعة المحيكات

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
426 مليون دينار 8.1% من الإجمالي لقطاع الصناعة	76.0 ألف عامل 35.0% من الإجمالي في قطاع الصناعة	5.6 ألف دينار 77% دون المتوسط في قطاع الصناعة	1.3 مليار دينار 27.5% من الإجمالي لقطاع الصناعة

2 واقع القطاع

- تمثّل صناعة المحيكات 8.1% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة، وتشكّل 27.5% من صادراته، الأمر الذي يجعلها قطاعًا فرعيًّا رئيسًا في المملكة.
- أقام هذا القطاع علاقات متينة، لا سيما مع تجار الملابس في الولايات المتحدة الأميركية، قائمة على بنود اتفاقية التجارة الحرة، وبما يعزز العلامة التجارية "صُنع في الأردن" ويحقق النزعة الاستهلاكية الأخلاقية.
- من التحديات التي يواجهها هذا القطاع، أن العاملين من غير الأردنيين يشكّلون حوالي 68% من القوى العاملة فيه، وأن الأنشطة فيه أساسية (تحويلية)، إلى جانب ارتفاع الكلفة، والاعتماد الكبير على المواد الخام المستوردة.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- رفع قيمة الصادرات لقطاع المحيكات 3-4 أضعاف.
- استحداث أكثر من 149 ألف فرصة عمل للأردنيين.
- تعزيز مكانة القطاع محليًّا وإقليميًّا من خلال ممارسة الأنشطة ذات القيمة المضافة، وزيادة الحجم الإجمالي للإنتاج، وإنشاء مصانع ألبسة جديدة، ودعم المصانع القائمة لتنمو ضمن سوق الأزياء.
- تصنيع المواد الخام المحلية لتسريع سلاسل الإمداد ورفع القيمة المضافة.
- تنويع شراء المستوردات اللازمة من مصادر أقلّ كلفة، الأمر الذي سيساعد على تحسين مكانة المملكة في أسواق التصدير الرئيسة.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- إنشاء صناعات أقمشة (تكامل رأسي) تمكّن الصناعة من تلبية عدّة طلبات لأسواق التصدير خلال الموسم الواحد.
- توسيع برنامج التدريب المهني والاستفادة من مجلس مهارات القطاع.
- تشجيع توظيف المواهب المحلية، والعمل على زيادة نسبة الأردنيين العاملين في المناصب الإدارية في القطاع.
- جذب الاستثمارات في القطاع.
- تحسين الإنتاجية وتنافسية الكلفة في القطاع.
- زيادة الترابط بين الشركات العاملة الكبيرة والصغيرة لمساعدة الأخيرة على النمو.
- إنشاء قاعدة بيانات خاصة بالقطاع.
- إعداد حوكمة موحّدة للقطاع.
- تبسيط الإجراءات الحكومية الخاصة بالقطاع.
- إعداد خطة تفصّيلية للقطاع.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+10.0% سنويًا | +0.9 مليار دينار

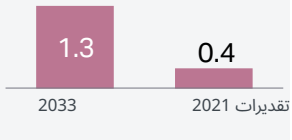

العمالة في القطاع

+9.5% سنويًا | +148.7 ألف موظف بدوام كامل

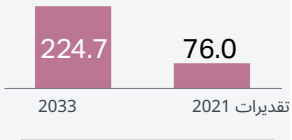

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +0.3 ألف دينار

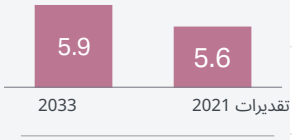

الصادرات

+12.0% سنويًا | +3.9 مليار دينار

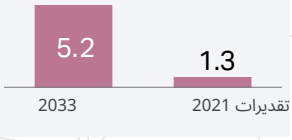

هـ. الصناعات الهندسية

تمثّل الصناعات الهندسية 5% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة، وتشكل 14.1% من صادراته، الأمر الذي يجعلها قطاعًا فرعيًّا ناشئًا، بالرغم من وفرة أعداد المهندسين في شتى التخصصات في الأردن.

ويحتل الأردن مكانة واعدة في مجالات متعددة مرتبطة بهذا القطاع، مثل التدفئة والتهوية والتكييف، والصناعات الكهربائية، ومواد التشييد. ولديه قاعدة ناشئة من الشركات التي تعمل بوصفها مورّدة لشركات التجميع.

الملخص التنفيذي الصناعات الهندسية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
199 مليون دينار 5% من الإجمالي لقطاع الصناعة	10 آلاف عامل 4.6% من الإجمالي في قطاع الصناعة	26.4 ألف دينار 9% دون المتوسط في قطاع الصناعة	0.2 مليار دينار 4.1% من إجمالي صادرات قطاع الصناعة

2 واقع القطاع

- تمثّل الصناعات الهندسية 5% من الناتج المحلي الإجمالي لقطاع الصناعة، وتشكل 14.4% من صادراته، الأمر الذي يجعلها قطاعًا فرعيًّا ناشئًا.
- يحتل الأردن مكانة واعدة في مجالات متعددة، مثل التدفئة والتهوية والتكييف، والصناعات الكهربائية، ومواد التشييد.
- لدى الأردن قاعدة ناشئة من الشركات التي تعمل بوصفها موزّدة لشركات التجميع.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تطوير القطاع ليصبح جهة فاعلة متخصّصة في مجالات محددة من الحلول الهندسية التي يُمكن الاعتماد عليها في بناء مهارات عالية.
- الاستفادة من المزايا الفريدة، ومن أبرزها وجود قدرٍ كافٍ من المؤهلات الهندسية.
- الارتقاء بعلامة "صُنع في الأردن" للولوج إلى السوق العالمية.
- التركيز على فئات من المنتجات ذات إمكانات النجاح العالية (مثل أنظمة البناء والتشييد).
- تبنّي أفكار ابتكارية مستمدة من تجارب الآخرين وتوسيع نطاقها في الأردن.
- بناء "سابقة أعمال" مرجعية للصناعات الهندسية في أسواق التصدير.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- جذب ثلاث شركات عالمية رائدة في القطاع لخلق سوق للشركات المحلية.
- إعداد دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية حول إدخال واستخدام المنتجات الهندسية الجديدة والمستقبلية سريعة النمو.
- تأسيس مركز للبحث والتطوير والابتكار يركّز على حلول الصناعات الهندسية ذات الإمكانات العالية والقيمة المضافة وفرص الاستغلال التجاري.
- تسريع تبني حلول الثورة الصناعية الرابعة.
- تعزيز التعاون بين قطاعات الصناعات الهندسية والتصميم الصناعي والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وقطاعات التوريد.
- تسويق المنتجات الهندسية في الأسواق المحلية والعالمية.
- إطلاق برنامج تعليمي متخصّص (الأكاديميات الهندسية).
- إعداد خطط وطنية تفصيلية وخريطة طريق للاستثمار في القطاع.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+7% سنويًا | +0.3 مليار دينار

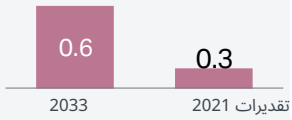

العمالة في القطاع

+6.5% سنويًا | +11.2 ألف موظف بدوام كامل

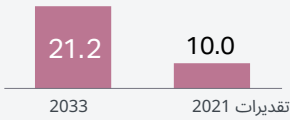

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +1.6 ألف دينار

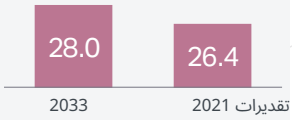

الصادرات

+10.3% سنويًا | +0.4 مليار دينار

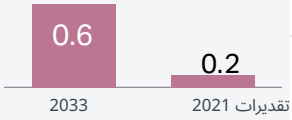

4. النقل والخدمات اللوجستية [1]

يساهم قطاع النقل والخدمات اللوجستية للبضائع والسلع بفعالية في خلق فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي. كما أن وسائل النقل التي يوفرها القطاع تساهم في حصول الأفراد على فرص عمل أفضل، خاصةً ضمن فئتَي المرأة والشباب. ويشكّل هذا القطاع عاملًا أساسيًّا في ربط محرك الصناعات عالية القيمة بالموقع الجغرافي الاستراتيجي للمملكة الذي من شأنه أن يُمكّن النقل الإقليمي، بما يشمل ميناء العقبة الذي يعدّ أحد المرتكزات الاستراتيجية لنمو القطاع.

ومن أبرز التحديات الراهنة للقطاع: ضعف الربط بين المدن، وضعف البنية التحتية للسكك الحديدية لنقل السلع والبضائع، وإجراءات التخليص الجمركي التي تستنزف الوقت والمال. وهناك فرص لتطوير مرافق التخزين، والموانئ، والشحن الجوي للبضائع.

1 تندرج الخدمات اللوجستية ضمن محرك الصناعات عالية القيمة، بينما يندرج نقل الأفراد (Mobility) ضمن محرك الخدمات المستقبلية.

الملخص التنفيذي النقل والخدمات اللوجستية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
1.6 مليار دينار 5.4%من الناتج المحلي الإجمالي	93.6 ألف عامل 5.9% من إجمالي العمالة	17.5 ألف دينار 8% أقل من المعدل	0.4 مليار دينار 3.6% إجمالي الصادرات

2 واقع القطاع

- مساهم فعّال في عملية التوظيف في الأردن وفي الناتج المحلي الإجمالي.
- يُمكن أن يؤدي تحديد الموقع الجغرافي الاستراتيجي المتميّز إلى تمكين النقل والتنقل الإقليمي.
- الخطط الاستراتيجية موجودة إلّا أنها محدودة التنفيذ.
- مطار الملكة علياء الدولي حائز على العديد من الجوائز.
- يُعد ميناء العقبة من الأصول الاستراتيجية بالغة الأهمية.
- تردي البنية التحتية للطرق والسكك الحديدية.
- القطاع مجزّأ إلى حدّ كبير.
- نقص التمويل الحكومي والحوافز غير كافية لمشاركة القطاع الخاص.
- الاعتماد الكبير على السيارات الخاصة بسبب نقص وسائل النقل العام، الأمر الذي يتسبب في حدوث الازدحام.
- بطء عملية التخليص بسبب آلية أخذ العينات والفحوصات.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تعزيز البنية التحتية لقطاع النقل، وتبسيط التشريعات لتحقيق كفاءة الحركة.
- الاستفادة من موقع الأردن الجغرافي سعيًا لتوفير طرق عبور قارية مُجدية لجميع القطاعات تخدم دول الإقليم.
- توسيع قدرات الأردن بدرجة كبيرة، وتحديث العمليات لنقل البضائع على نحو مستدام وفعّال داخل الأردن وخارجه، إلى جانب تمكين التجارة والأنشطة القطاعية الأخرى.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تطوير إطار العمل المؤسسي بالقطاع.
- مراجعة التشريعات المرتبطة بالقطاع.
- تعزيز السياسات والأنظمة البيئية.
- تعزيز الترابط الإقليمي.
- وضع آلية تمويل ودعم مالي مستدام.
- تنمية القدرات والكفاءات البشرية المتخصّصة.
- تحسين البنية التحتية للقطاع.
- التحوّل إلى استخدام مصادر طاقة نظيفة في آليات النقل.
- الاستفادة من الحلول والتطبيقات التقنية والذكية في القطاع.
- تطوير نظام البيانات والمعلومات للقطاع.
- وضع سياسات السلامة والحلول المرورية وتطبيقها.
- إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالقطاع.
- وضع خطة تنفيذية لقطاع النقل العام.
- إطلاق استراتيجية جديدة لقطاع النقل، تشمل المبادرات الواردة أعلاه.
- تفعيل النافذة الوطنية الموحدة في جميع المعابر الحدودية.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+5% سنويًا | +1.3 مليار دينار أردني

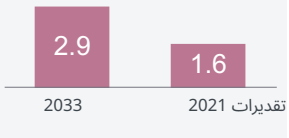

العمالة في القطاع

+4.5% سنويًا | +64.8 ألف موظفًا بدوام كامل

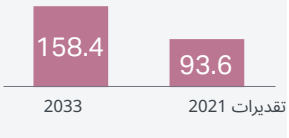

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +1.1 ألف دينار أردني

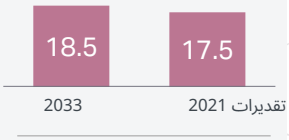

الصادرات

أكثر من 8% سنويًا | أكثر من 0.5 مليار دينار أردني

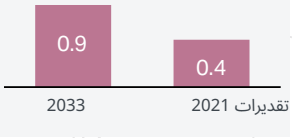

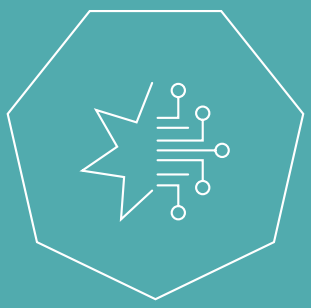

Future Services الخدمات المستقبلية

ثانيًا: الخدمات المستقبلية

1. خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

تتمتع المملكة بثلاث ركائز أساسية تجعل قطاع تكنولوجيا المعلومات قطاعًا واعدًا يمتلك فرصًا كبيرة في النمو والازدهار، وهي: بنية تحتية رقميّة متينة ومتطورة، وموارد بشرية مؤهلة وقادرة على المنافسة عالميًّا، ومجموعة من التشريعات الناظمة للقطاع التي تشتمل على الكثير من الحوافز الضريبية وبرامج التحفيز.

ويتمتع الأردن بثقافة متقدمة في ريادة الأعمال؛ فعلى سبيل المثال؛ تُظهر بيانات المنتدى الاقتصادي العالمي أنّ 27 من أفضل 100 رائد أعمال في مجال التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من الأردن، والكثير من الشركات الكبرى التي نشأت في المنطقة أسّسها أردنيون (مثل مكتوب، وسوق دوت كوم، وجواكر)، ثم استحوذت عليها شركات عالمية كبرى بمئات الملايين. كما ساهم صندوق الريادة في جذب 11 صندوقًا استثماريًّا لتستثمر في الشركات الريادية الأردنية.

وبالإضافة إلى أن الخدمات المصدَّرة، وخصوصًا خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الممكّنة رقميًّا، معفاة من الضريبة كلّيًّا، هناك العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية التي تتيح للأردن الوصول إلى أكثر من 160 دولة في العالم.

إلّا أن هناك إدراكًا بضرورة مراجعة وتحديث بعض تشريعات العمل الحالية لتلبية احتياجات القوى العاملة المستقبلية، فضلًا عن أن هناك ضرورة للمواءمة بشكل أفضل بين العرض والطلب على المهارات الرقمية في ظل التقدّم التكنولوجي الذي يسير بوتيرة أسرع من وتيرة تطور المناهج الأكاديمية، لذلك وُضعت برامج لردم هذه الفجوة من خلال مشروع «الشباب والتكنولوجيا والوظائف» وتخصيص الموازنات اللازمة لذلك.

الملخص التنفيذي الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
0.9 مليار دينار 3.0% من الناتج المحلي الإجمالي	24.7 ألف عامل 1.6% من إجمالي العمالة	36.7 ألف دينار 93% أعلى من المتوسط الإجمالي في المملكة	0.2 مليار دينار 1.9% من الإجمالي

2 واقع القطاع

- يتمتع القطاع بثلاث ركائز تجعله قطاعًا واعدًا يمتلك فرصًا كبيرة في النمو والازدهار: بنية تحتية رقميّة متينة ومتطورة، وموارد بشرية مؤهلة وقادرة على التنافس عالمياً، ومجموعة من القوانين والتشريعات التي تشتمل على الكثير من الحوافز الضريبية.
- نجح الأردن في إنشاء وتطوير القطاع بتنافسية عالية، الأمر الذي اجتذب كبرى شركات التكنولوجيا العالمية، وشهدت السنوات الأخيرة نموًّا كبيرًا في هذا المجال.
- يتمتع الأردن بثقافة متقدمة في ريادة الأعمال؛ فعلى سبيل المثال؛ 27 من أفضل 100 رائد أعمال في مجال التكنولوجيا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا هم من الأردن، والكثير من الشركات الكبرى التي نشأت في المنطقة أسّسها أردنيون، ثم استحوذت عليها شركات عالمية كبرى بمئات الملايين.
- بالإضافة إلى أن الخدمات المصدَّرة، وخصوصاً خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات الممكّنة رقميًّا، معفاة من الضريبة كلّيًّا، هناك العديد من اتفاقيات التجارة الحرة والاتفاقيات الثنائية التي تتيح للأردن الوصول إلى أكثر من 160 دولة.
- هناك إدراك بضرورة مراجعة وتحديث بعض تشريعات العمل لتلبية احتياجات "القوى العاملة المستقبلية"، وهناك ضرورة للمواءمة أكثر بين العرض والطلب على المهارات الرقمية بسبب التقدّم التكنولوجي الذي يسير بوتيرة أسرع من وتيرة تطور المناهج الأكاديمية.
- المبالغة في تنظيم القطاع، خصوصًا التكنولوجيا الجديدة، قد تعيق إمكاناتِ تنمية خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (التكنولوجيا المتقدّمة) والقطاعات القائمة على التكنولوجيا، الأمر الذي يستلزم إطارًا مرنًا للتعامل مع التكنولوجيا الجديدة للسماح بها بشكل أسرع.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تعزيز موقع الأردن ليكون مركزًا استثماريًّا جاذبًا للابتكار الرقمي ومنصّة انطلاق للحلول الرقمية القابلة للتوسع؛ وتطويره ليصبح مركزًا لتقديم الخدمات الممكّنة رقميًّا عالية القيمة>
- الاستفادة من مجموعات المهارات، والبنية التحتية، والمنظومة، والموقع الجغرافي الاستراتيجي للأردن.
- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لتسريع وتيرة التحوّل الرقمي الحكومي عبر تحديث منظومة الشراء لمشاريع التحول الرقمي بحيث تسمح للقطاع الخاص بالتنافس على تقديم الخدمات للمواطنين من خلال واجهات التطبيقات المفتوحة.
- إتاحة مساحة أوسع للشركات الناشئة، وذلك بتخفيف القيود والكلف عليها في السنوات الأولى من عملها.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- إطلاق خدمات تقنية الجيل الخامس.
- إنشاء منطقة حرة افتراضية حاضنة للابتكار والريادة ومركز للشركات الناشئة.
- إنشاء بيئة اختبار تنظيمية (Sandbox) للتقنيات الثورية.
- تسريع وتيرة وضع أطر وتشريعات العمل للتكنولوجيا الجديدة لتسهيل تأسيس شركات تكنولوجيا جديدة.
- إعداد قوى عاملة جاهزة للمستقبل (قادرة على العمل) من خلال برامج التدريب والتعليم على أحدث مخرجات الثورة الصناعية الرابعة.
- تحديث قوانين العمل لتلائم احتياجات "القوى العاملة المستقبلية".
- إنشاء جهة معنية بالبيانات العامة لتكون مسؤولة عن توفير البيانات وتسهيل الوصول إليها والمساعدة في صنع القرار.
- إنشاء وحدة تُعنى بالتحوّل الإلكتروني.
- تسريع وتيرة التحوّل الرقمي الحكومي من خلال إقامة شراكات مع القطاع الخاص.
- تحسين حزم الحوافز والمحافظة عليها للاستثمار وتنمية المواهب على نطاق واسع.
- إطلاق حملات محلية ودولية لإنشاء الهوية التجارية وتعزيز المكانة.
- استقطاب التمويل من صناديق رأس المال المخاطر.
- إنشاء صندوق معني بالبحث والتطوير وخلق الملكية الفكرية.
- ترسيخ مؤشرات الأداء الرئيسة للرؤية الوطنية على المستوى الحكومي.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+13% سنويًا | +3مليار دينار

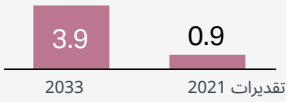

العمالة في القطاع

+12.4% سنويًا | +76.3 ألف موظف بدوام كامل

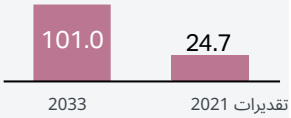

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +2.3 ألف موظف بدوام كامل

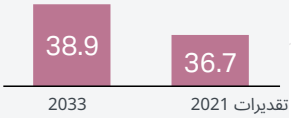

الصادرات

+30.7% سنويًا | +4.4 مليار دينار

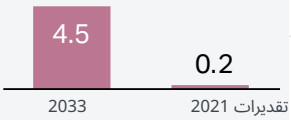

2. الصناعات الإبداعية

يُعرف الأردن بكونه علامة تجارية إقليمية قوية مشهودًا لها في مجال ريادة الأعمال والإبداع لما يشتمل عليه من إمكانات غير مستغلّة مع قاعدة متينة من المواهب والموارد المؤهّلة، لكنه على الرغم من ذلك يعاني من استنزاف المواهب ونقص بعض المهارات في المجالات المهمّة.

كما يعاني قطاع الصناعات الإبداعية من التشتُّت، والافتقار إلى الوعي الراسخ والتقدير والتكامل من جانب القطاعين العام والخاص، بالإضافة إلى صغر السوق المحلية ومحدودية الوصول إلى الأسواق الدولية.

الملخص التنفيذي الصناعات الإبداعية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الترتيب في مؤشر الابتكار العالمي	الصادرات
0.6 مليار دينار 1.9% من الإجمالي	10.4 ألف وظيفة 0.7% من الإجمالي	132/81	0.1 مليار دينار 1.1% من المجموع

2 واقع القطاع

- علامة تجارية إقليمية قوية معروفة بالنسبة لريادة الأعمال والإبداع تنطوي على إمكانات غير مستغلّة.
- قاعدة مواهب قوية ذات موارد مؤهّلة، لكنها تعاني من استنزاف المواهب ونقص المهارات في المجالات المهمّة.
- قطاع مفكّك يفتقر إلى الوعي الراسخ والتقدير والتكامل من جانب القطاعين العام والخاص.
- سوق محلية صغيرة تتسم بمحدودية الوصول إلى الأسواق الدولية.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- وضع الإبداع في جوهر الاقتصاد والتعليم والثقافة في الأردن.
- الأردن بوصفه مركزًا لتطوير الألعاب والرياضات الإلكترونية.
- الأردن بوصفه وجهة للأعمال السينمائية والمواهب الإبداعية الماهرة.
- الأردن بوصفه مركزًا للتفكير التصميمي والإبداع.
- الأردن بوصفه موطنًا ووجهةً للفنون الإبداعية النابضة بالحياة.
- الأردن بوصفه مركزًا للمحتوى العربي.
- قطاع الصناعات الإبداعية بوصفه عامل تمكين لتحسين العمليات الحكومية ونمو القطاع الخاص وجودة الحياة لجميع الأردنيين.
- الصناعات الإبداعية بوصفها بنية تحتية أساسية للقطاعات الأخرى في الاقتصاد.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تأسيس الهيئات التمثيلية أو إعادة بنائها.
- تبسيط العمليات الحكومية ودمج التصميم في الحكومة.
- البحث والجمع وتصنيف البيانات.
- تبسيط المدفوعات والمنح والتمويل.
- رفع مستوى الوعي القطاعي على المستوى المحلي.
- تنمية القدرات المطلوبة والحفاظ عليها.
- إنشاء البنية التحتية والمنظومة المادية والخدمية.
- الارتقاء بمكانة القطاع على الصعيد العالمي.
- حماية العاملين في القطاع وترقيتهم.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+8% سنويًا | + 0.9 مليار دينار أردني

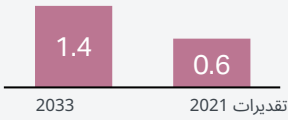

العمالة في القطاع

+7.5% سنويًا | +14.3ألف موظفًا بدوام كامل

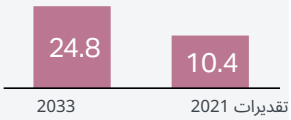

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +3.3 ألف دينار أردني

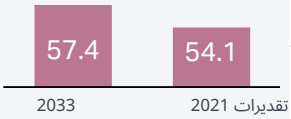

الصادرات

+24.8% سنويًا | +1.5 مليار دينار أردني

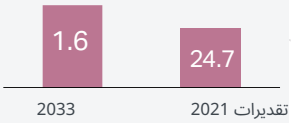

3. الأسواق والخدمات المالية

يحظى قطاع الأسواق والخدمات المالية بدعم جهاتٍ تنظيمية قوية وفعّالة وبقوى عاملة مؤهلة، ويتمتع بشكل عام بالصلابة وكفاية رأس المال مع إمكانية الوصول إلى مصادر التمويل واستغلال التحوّل الرقمي في بيئة واعدة ومتسارعة لتوفير حلول رقمية جديدة تثري أعمال القطاع.

وقد نجحت المملكة في زيادة الشمول المالي من 33.1% في عام 2017 إلى 50% في عام 2020، مع إمكانية تحقيق شمول أكبر للمواطنين والشركات الصغيرة والمتوسطة (الادخار، والسداد، والاقتراض، والاستثمار، والتأمين).

وعلى الرغم من ذلك، يغيب عن القطاع المصرفي التمويل الميسر، طويل الأجل، وتمويل المشاريع المبني على الجدوى الاقتصادية، والمقدرة على تمويل المشاريع الكبرى إضافة إلى إمكانية بعض القطاعات من الحصول على التمويل. كما أن القطاع يعتمد بشكل كبير على التمويل المصرفي مع محدودية توفر بدائل التمويل الأخرى، الأمر الذي يحدّ من قدرة الفئات التمويلية الأخرى على النمو، بالإضافة إلى أنّ السوق المالية متواضعة الأداء وتحتاج إلى التطوير لدفع الاستثمار والنمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى. فضلًا عن ذلك، يعاني القطاع التمويلي من ارتفاع كلف التمويل، بالإضافة إلى قطاع تأميني متناثر، لكن هناك إمكانية لتحسين القاعدة المالية.

الملخص التنفيذي الأسواق والخدمات المالية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
2.3 مليار دينار 7.6% من الناتج المحلي الإجمالي	26 ألف عامل 1.6% من إجمالي العاملين	88.6 ألف دينار 367% أعلى من المتوسط	0.1 مليار دينار 0.9% من إجمالي الصادرات

2 واقع القطاع

- يحظى القطاع بإشراف جهة رقابية وتنظيمية قوية وفعالة، ويتمتع بقوى عاملة مؤهلة.
- يتمتع القطاع بقاعدة رأسمالية قوية وتمويلية مستقرة.
- إمكانات واعدة في سرعة التحول الرقمي للخدمات المصرفية باستخدام التكنولوجيا المالية.
- محدودية بدائل التمويل أدت إلى الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي، مما يحد من مساهمة القطاعات التمويلية في تمويل القطاعات الأخرى.
- سوق رأس المال متواضعة الأداء وتحتاج إلى التطوير لدفع الاستثمار والنمو الاقتصادي إلى مستويات أعلى.
- قطاع التأمين مجزأ مع إمكانية تحسين مستويات الخدمات والقاعدة المالية.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- مواصلة تنمية قطاع الأسواق والخدمات المالية بوصفه الأساس الذي يمكّن النمو الاقتصادي ويحسّن وصول المواطنين إلى التمويل.
- القطاع المصرفي: مواصلة تنمية وتطوير ومرونة القطاع المصرفي لتحقيق عمليات التنمية.
- التأمين: العمل على تحويل القطاع إلى قطاع قوي ومستدام يحمي المواطنين والاقتصاد.
- التأجير التمويلي: نمو القطاع ليصبح مصدرَ تمويلٍ شاملٍ لنمو المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- التمويل الأصغر : تطوير القطاع ليصبح قطاعًا متطورًا وحيويًّا يشجع على النمو الاجتماعي والاقتصادي.
- أسواق رأس المال: العمل على تطوير أسواق رأس المال للمساهمة في الاستثمار والتمويل.
- التقنيات المالية: أن يصبح الأردن مركزًا إقليميًّا رائدًا ووجهة استثمارية للتقنيات المالية.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تحديث استراتيجية الشمول المالي.
- إطلاق حملة لرفع مستوى الوعي والثقافة المالية.
- التوسع في إقراض المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- تطوير قائمة معتمدة مسبقًا بأسماء الجهات المانحة والمقرضة لشركات التمويل الأصغر .
- تطوير الإطار التنظيمي لشركات التأجير التمويلي.
- تطوير التشريعات والأنظمة لتتسم بمزيد من المرونة والاستجابة للنمو السريع في قطاع التقنيات المالية.
- تطوير سوق رأس المال لتصبح أكثر سيولة وعمقاً (الأسهم والسندات).
- تسريع التحوّل الرقمي في القطاع.
- تأسيس شركة محلية لإعادة التأمين.
- إعادة هيكلة قطاع التأمين.
- تطوير خريطة طريق لتنمية القطاع المالي.
- تطوير استراتيجيات تفصيلية للقطاعات الفرعية.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+6% سنويًا | +2.3 مليار دينار أردني

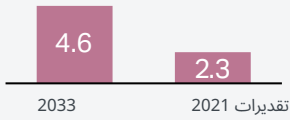

العمالة في القطاع

+5.5% سنويًا | +23.3 ألف موظف بدوام كامل

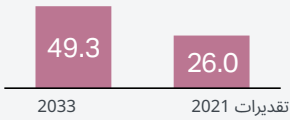

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +5.5 ألف دينار أردني

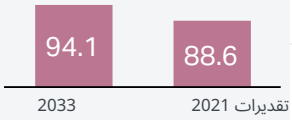

الصادرات

+10.7% سنويًا | +0.2 مليار دينار اردني

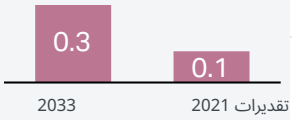

4. الرعاية الصحية

يتمتع الأردن بقطاع رعاية صحية مرموق يمتلك سجلَّ إنجازاتٍ حافلًا في السياحة العلاجية على مستوى المنطقة بسبب توفر الإمكانات الصحية والمهارات الطبية المتخصّصة والمستشفيات الحديثة المميزة.

ويتسم القطاع الذي يساهم بـ 3.2% في الناتج المحلي الإجمالي، ببنية تحتية قوية في ما يتصل بمرافق الرعاية الأولية والثانوية والثالثية في القطاعين العام والخاص.

لكن القطاع يواجه بعض المشكلات في تفعيل الحوكمة والمساءلة لتعزيز أداء النظام الصحي على الرغم من أن إطار العمل المؤسسي قائم بالفعل للفصل بين الدور الإشرافي ودور مزوّد الخدمة، فضلًا عن أن نظام التمويل غير مستدام ولا يوفّر حزمًا واضحة من الخدمات أو مصادر متنوعة للتمويل.

وتشمل التحديات الأخرى: التفاوت بين القطاعين العام والخاص في ما يتصل بجودة خدمات الرعاية الصحية وفترة الانتظار وكفاءة الإدارة، وعدم توافق مهارات الموارد البشرية وكفاءاتها مع نمو القطاع واحتياجاته، واقتصار التحوّل الرقمي على السجلات الطبية الإلكترونية، وتوجيه التركيز بشكل عام على العلاج لا على الوقاية والصحة العامة.

الملخص التنفيذي الرعاية الصحية

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
1 مليار دينار 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي	74.8 ألف عامل 4.7% من إجمالي العاملين	13.0 ألف دينار 31% أقل من المتوسط	0.2 مليار دينار 1.8% من الإجمالي

2 واقع القطاع

- يتمتع الأردن بقطاع رعاية صحية مرموق يمتلك سجلَّ إنجازاتٍ حافلًا في السياحة العلاجية على مستوى المنطقة بسبب توفر الإمكانات الصحية والمهارات الطبية المتخصّصة.
- يتسم القطاع الذي يساهم بـ 8.9% في الناتج المحلي الإجمالي، ببنية تحتية قوية في ما يتصل بمرافق الرعاية الأولية والثانوية والثالثية في القطاعين العام والخاص.
- يواجه القطاع بعض المشكلات في تفعيل الحوكمة والمساءلة لتعزيز أداء النظام الصحي على الرغم من أن إطار العمل المؤسسي قائم بالفعل للفصل بين الدور الإشرافي ودور مزوّد الخدمة.
- نظام التمويل غير مستدام ولا يوفّر حزمًا واضحة من الخدمات أو مصادر متنوعة للتمويل.
- هناك تفاوت بين القطاعين العام والخاص في ما يتصل بجودة خدمات الرعاية الصحية.
- عدم توافق مهارات الموارد البشرية وكفاءاتها مع نمو القطاع واحتياجاته.
- اقتصار التحوّل الرقمي على السجلات الطبية الإلكترونية.
- توجيه التركيز بشكل عام على العلاج لا على الوقاية والصحة العامة.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تحسين خدمات الرعاية الصحية من خلال إعداد الاستراتيجية اللازمة لتعزيز أداء النظام الصحي بحيث يتسم بالابتكار والتميّز.
- توفير الحماية الصحية لجميع المواطنين، والتركيز على نهج الصحة العامة والوقاية.
- تبنّي مفاهيم أساليب الحياة الصحية في التصميم الحضري وضمن المجتمعات لتحسين جودة الحياة.
- ترشيد النفقات التي يتكبدها القطاع.
- تقديم الرعاية المتواصلة بصورة مترابطة من خلال تقوية دور الرعاية الصحية الأولية بوصفها المدخل الأساسيّ لإتاحة الوصول إلى الخدمات الصحية بتساوٍ ضمن نظام متكامل وممكّن رقميًّا.
- الترويج للسياحة العلاجية ليصبح الأردن إحدى الوجهات المفضّلة في هذا المجال بأسعار ميسّرة وتجارب رعاية صحية عالية الجودة.
- تعديل إطار الحوكمة والمساءلة في القطاع وتعزيزه لضمان فعالية التعاون، وتحسين الجودة، وتقليل فترات الانتظار، والحرص على سلامة المريض، وضمان مواءمة مُخرجات الرعاية الصحية مع المعايير الدولية.
- تعزيز القطاع ليصبح مستدامًا ومستقرًّا من الناحية المالية.
- ضمان التعاون مع القطاع الخاص.
- تبسيط التمويل لتوسيع غطاء التأمين الصحي المنْصف لجميع الأردنيين.
- تسريع عملية التحوّل الرقمي والابتكار وتعزيزها في القطاع للوصول إلى أفضل المعايير المعنية بتقديم الرعاية الوقائية والخدمات الصحية عالية الجودة.
- تجهيز أفضل القوى العاملة الملائمة التي تتمتع بالمهارات والكفاءات في قطاع الرعاية الصحية من خلال تحسين نظام التعليم، والحرص على التطوير المهني المستمر وإدارة الأداء والقيادة.
- الإسراع في التوسع للتغطية الصحية الشاملة للجميع، واستدامة المستشفيات والمراكز الصحية.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تحديد معايير جودة الرعاية الصحية الوطنية واعتمادها، ومراقبة البيانات وإجراء المقارنات المعيارية.
- تقديم إطار لحوكمة وتمويل القطاع الصحي.
- تحقيق التأمين الصحي الشامل وتوحيد أنظمة التأمين الصحي العام.
- تحسين نظام الرعاية الصحية الأولية للأسرة.
- تطوير قدرات الموارد البشرية في القطاع الصحي، ووضع أهداف واضحة وقابلة للتنفيذ.
- تصميم برنامج لتنمية السياحة العلاجية وتطبيقه.
- إطلاق برنامج لتمويل نظام الرعاية الصحية لتنفيذ خطط الفعالية والكفاءة.
- بدء عملية التحوّل الرقمي لنظام الرعاية الصحية، ويشمل ذلك إعداد نظام المعلومات لقطاع الصحة وتحسين إمكانية الوصول إليه تقنيًّا.
- إطلاق نظام متكامل للتصنيع الصحي، ودعم التصنيع المحلي.
- إعداد خطة تنفيذية تفصيلية للخدمات الصحية، والقطاعات الفرعية والمتخصصة المنبثقة عنها.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+ 7.0% سنويًا | + 1.2 مليار دينار

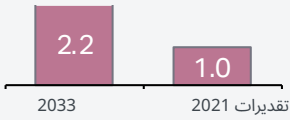

العمالة في القطاع

+ 6.5% سنويًا | + 83.9 ألف موظف بدوام كامل

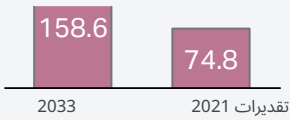

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+ 0.5% سنويًا | + 0.8 ألف دينار

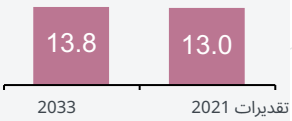

الصادرات

+ 10.1% سنويًا | + 0.4 مليار دينار

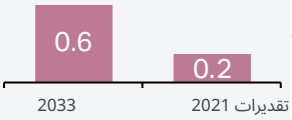

5. التجارة

يقع قطاع التجارة في صدارة الأولويات الوطنية في ضوء مساهمته العالية في الناتج المحلي الإجمالي وفي التوظيف.

وتساهم الشركات الصغيرة والمتوسطة بصورة كبيرة في هذا القطاع الذي يمتلك إمكانات غير مستغلّة لتحديث تجارة التجزئة التقليدية، فهو لم يواكب بعد الممارسات العالمية الفضلى التي من شأن اتباعها رفع مستويات الجاهزية الرقمية من خلال المهارات البرمجية لتحفيز تطوير التجارة الإلكترونية.

وإلى جانب ذلك، يفتقر القطاع إلى تشريعات تنظم التجارة الإلكترونية، ويعتمد إلى حدّ كبير على الاستيراد، ويعاني من منظومة غير فعّالة للجمارك والشحن والضرائب المفروضة على التجارة وإعادة التصدير، إلى جانب صعوبة الحصول على التمويل، والمنافسة غير العادلة.

الملخص التنفيذي التجارة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
2.4 مليار دينار 7.9% من الناتج المحلي الإجمالي	265.2 ألف عامل 16.6% من إجمالي العاملين	9 آلاف دينار 52% أقل من المتوسط	0.3 مليار دينار 3.3% من إجمالي الصادرات

2 واقع القطاع

- يأتي قطاع التجارة في صدارة الأولويات الوطنية في ضوء مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وفي التوظيف.
- يتيح هيكل القطاع وسمات المنشآت الصغيرة والمتوسطة الفرص أمام استحداث الوظائف.
- الإمكانات غير المستغلة لتحديث التجارة التقليدية التي لا تُلبي المعايير العالمية حاليًا.
- ارتفاع مستويات الجاهزية الرقمية من خلال المهارات البرمجية لتحفيز تطوير التجارة الإلكترونية.
- الافتقار إلى تشريعات التجارة الإلكترونية.
- يُعد ميناء العقبة من الأصول الاستراتيجية للاستفادة منه في التجارة الإقليمية (غير مستغل بالكامل).
- ارتفاع الاعتماد على الواردات لتوفير السلع.
- عدم كفاءة الإطار التشريعي بدءًا بالجمارك ووصولًا إلى الضرائب على التجارة وعمليات إعادة التصدير.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- التحوّل إلى مركز إقليمي للتجارة وتحقيق أقصى استفادة من التواجد عبر قنوات التجزئة والتجارة التقليدية والرقمية لتمكين الظروف المواتية من أجل جذب الشركات الدولية والمستثمرين العالميين.
- التجارة وإعادة التصدير: إعادة اكتساب أسواق الشركاء التجاريين الرئيسين والدول المجاورة ودخولها لتقليل الكلفة التشغيلية.
- تجارة الجملة والتجزئة التقليدية: تحديث الأنشطة من خلال الابتكارات وتجربة العميل الاستثنائية لتحفيز الطلب ليصل إلى أعلى إمكاناته.
- التجارة الإلكترونية: التحوّل إلى أحد أسرع مراكز التجارة الإلكترونية وتجارة التجزئة عبر الإنترنت من حيث النمو لتقدّم خدماتها إلى سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وخصوصًا تعزيز مشاركة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال اعتماد تطبيق التقنيات وتوفير الحوافز.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تطوير التشريعات المتعلقة بحماية المستهلك.
- تبسيط اللوائح التنظيمية المتعلقة بالجمارك والضرائب والشحن أمام التجارة والتجارة بالتجزئة.
- تحديث الميناء والبنية التحتية للتخزين.
- تقديم الدعم لتمويل التجارة.
- توسيع نطاق شراكات التجارة واتفاقيات التجارة الحرة.
- إنشاء قاعدة بيانات للسلع القابلة للتداول التجاري والخدمات.
- تفعيل التشغيل الآلي للإجراءات والعمليات الحكومية.
- تحديد حوافز للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وبرامج الخصومات.
- تحديث مراكز التوزيع والخدمات اللوجستية.
- تحديث البنية التحتية الرقمية للتجارة الإلكترونية.
- إطلاق مراكز للتدريب على تقديم خدمة العملاء.
- تحسين البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية، وتحقيق عدالة المنافسة مع التجارة التقليدية.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+ 4% سنويًا | + 1.4 مليار دينار أردني

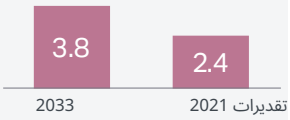

العمالة في القطاع

+3.5 سنويًا | +134.7 ألف موظف بدوام كامل

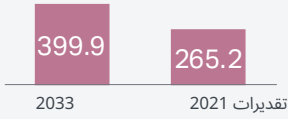

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +0.6 ألف دينار أردني

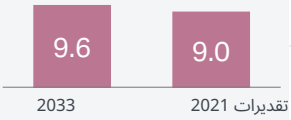

الصادرات

+ 13.9% سنويًا | + 1.2 مليار دينار أردني

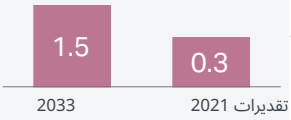

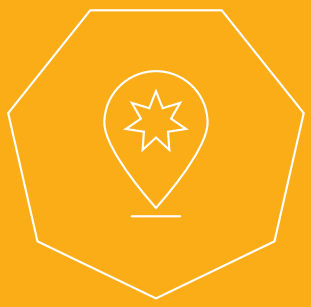

Destination Jordan الأردن وجهة عالمية

ثالثًا: الأردن وجهةً عالمية

1. السياحة

تُعدّ السياحة أحد أكبر القطاعات الرافدة للاقتصاد الأردني، إذ تتمتع المملكة بمواقع فريدة تنتشر في أرجائها، تتوزع بين الدينية والتاريخية والأثرية والتراثية والطبيعية، كالبترا، والبحر الميت، ووادي رم، والمغطس، وقلعة مكاور، وموقع أهل الكهف، والمسجد الحسيني، إلى جانب مواقع للغوص والرياضات المائية، وسياحة المغامرة، فضلًا عما تتسم به من مناخ ملائم للسياحة على مدار العام.

ويكتسب الأردن مكانة مرموقة في سوق السياحة العلاجية سريعة النمو، ويحظى باهتمام لافت من السيّاح المتخصّصين ممن يبحثون عن تجارب مُميَّزة في السياحة التراثية والطبيعية والعلاجية.

وعلى الرغم من توفّر بنية تحتية سياحية قوية تتمتع بالأمان وسهولة التجوّل من خلالها، إلّا أن تدفق الاستثمارات السياحية إلى الأردن يُعدّ متواضعًا نسبيًّا، الأمر الذي يُضعف المنافسة أمام دول أخرى في المنطقة، مع الإشارة إلى أن هذا القطاع كان الأكثر تأثرًا من تبعات جائحة كورونا والأكثر حاجة للدعم ليستعيد ألقه ووتيرة نموه.

الملخص التنفيذي السياحة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات
0.9 مليار دينار 2.9% من الناتج المحلي الإجمالي	50.6 ألف عامل 3.2% من إجمالي العاملين	17.5 ألف دينار 8% أعلى من المتوسط	1.5 مليار دينار 15.2% من الإجمالي

2 واقع القطاع

- قطاع السياحة أحد أكبر القطاعات الرافدة للاقتصاد الأردني.
- تتمتع المملكة بمواقع فريدة تنتشر في أرجائها، تتوزع بين الدينية والتاريخية والأثرية والتراثية والطبيعية، كالبترا، والبحر الميت، ووادي رم، والمغطس، وقلعة مكاور، إلى جانب مواقع للغوص والرياضات المائية، فضلًا عما تتسم به من مناخ مناسب للسياحة على مدار العام.
- تكتسب المملكة مكانة مرموقة في سوق السياحة العلاجية سريعة النمو.
- تحظى المملكة باهتمام لافت من السيّاح المتخصّصين ممن يبحثون عن تجارب مُميَّزة في السياحة التراثية والطبيعية والعلاجية.
- تتوفّر بنية تحتية سياحية قوية تتمتع بالأمن وسهولة التجوّل من خلالها.
- يُعدّ تدفق الاستثمارات السياحية إلى الأردن متواضعًا نسبيًّا، الأمر الذي يُضعف المنافسة أمام دول أخرى في المنطقة.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تنمية إمكانات الأردن ليصبح أفضل الوجهات السياحية للباحثين عن تجارب عالمية المستوى في المواقع الأثرية والتراثية والطبيعية، وسياحة المغامرات، والسياحة الدينية، والسياحة العلاجية.
- استمرارية تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته.
- تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية.
- تحسين خدمات النقل السياحي.
- تطوير المناهج التعليمية والتدريبية المتصلة بقطاع السياحة، وفتح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة مراكز التدريب التابعة لمؤسسة التدريب المهني.
- السياحة في المواقع الأثرية والتراثية والطبيعية: تنمية الإمكانات ليصبح الأردن من أفضل الوجهات في هذا المجال.
- السياحة العلاجية: دفع الأردن ليصبح من الوجهات الفضلى لتجارب السياحة العلاجية والخدمات الطبية والرعاية الصحية عالية الجودة بأسعار ميسّرة.
- السياحة الدينية: تنمية الإمكانات ليصبح الأردن إحدى الوجهات المفضّلة في مجال السياحة الدينية.
- السياحة المتخصّصة: أن يصبح الأردن وجهة رئيسة للسياحة المتخصصة، مثل سياحة المؤتمرات والفعاليات والمعارض.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تطوير وإدارة المواقع والمرافق السياحية والحفاظ عليها.
- تطوير المنتجات الخاصة بالسياحة بأنواعها المختلفة.
- تفعيل مُبادرة الاستثمار السياحي.
- تسهيل السفر إلى الأردن والتنقل داخله.
- إطلاق مُبادرة تنافسية الكُلَف وإتاحة الخدمات بأسعار مناسبة.
- إنشاء برنامج لصقل المهارات في قطاع السياحة.
- إطلاق مُبادرة السائح الرقمي.
- تحديث بيانات القطاع بما يمكّن من اتخاذ القرارات.
- الاستمرار بالتسويق السياحي، وربط الأردن بشبكة أوسع رافدة للسياح، وتطوير الهوية التجارية.
- وضع معايير وقواعد عالمية المستوى لقطاع السياحة.
- تحسين القوانين المُرتبطة بقطاع السياحة.
- تبسيط الإجراءات الحكومية.
- إطلاق مُبادرة «أردن الأمن والسلامة والبيئة النظيفة».

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+ 10.0% سنويًّا | + 1.9مليار دينار

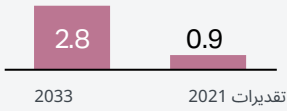

العمالة في القطاع

+ 9.5% سنويًّا | + 99.0 ألف موظف بدوام كامل

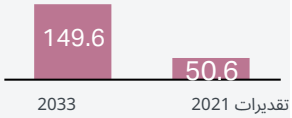

العمالة في القطاع

+0.5% سنويًّا | +1.1 ألف دينار

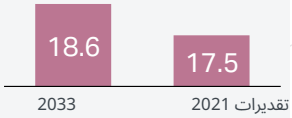

الصادرات

+ 13.6% سنويًّا | + 5.4 مليار دينار

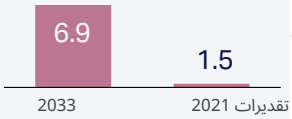

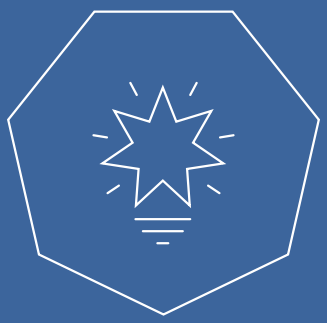

الريادة والإبـداع Smart Jordan

رابعًا: الريادة والإبداع

1. التعليم

يشكّل التعليم أحد عوامل التمكين ذات الأهمية الاستثنائيّة نظرًا لدوره الرئيس في إمداد قطاعات النمو الأخرى بالمؤهلين ذوي المهارات، ويحظى الأردن بسمعة طيبة على الصعيد الإقليمي في هذا المجال، إلى جانب التقدّم الملحوظ في الحصول على التعليم الأساسي وتحقيق التكافؤ بين الجنسين.

إلا أن القطاع فقد بعض بريقه، لعدم قدرة الخريجين على الالتحاق بسوق العمل لافتقارهم إلى المهارات المطلوبة في سوق العمل، كما يوجد تفاوت كبير في مستوى التعليم الذي تُقدمه المؤسسات المختلفة في السنوات الأخيرة.

وبالرغم من التحديات التي تواجه هذا القطاع من ضعف القدرات المؤسسية، وعدم وضوح الحوكمة، وطغيان الطرق التقليدية في التدريس، وانخفاض المخرجات التعليمية، إلّا أن هنالك جهودًا متواصلة لتطوير المناهج وسياسة الاختبارات والامتحانات، واستحداث البرامج التعليمية المناسبة.

الملخص التنفيذي التعليم

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	نسب الالتحاق بالتعليم	الترتيب في مؤشر المعرفة العالمي
2.2 مليار دينار 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي	176.5 ألف عامل 11.1% من اجمالي العاملين	الأساسي: 97.9% الثانوي: 77.5% التعليم العالي: 34%	154/103

2 واقع القطاع

- السمعة الطيبة على الصعيد الإقليمي إلى جانب التقدّم الملحوظ في الحصول على التعليم الأساسي والتكافؤ بين الجنسين.
- مواجهة التحديات الماثلة أمام المناهج الدراسية والبرامج التعليمية القديمة، وطرق التدريس التقليدية، والقدرات المؤسسية الضعيفة، وعدم وضوح الحوكمة، والانخفاض في النتائج التعليمية.
- افتقار التعليم العالي والتعليم والتدريب المهني والتقني إلى التعلّم العملي الموجَّه إلى سوق العمل.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- إعداد مواطنين ذوي معرفة ومهارة قادرين على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم.
- الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة: نظام متكامل ومنصف وعادل يتمحور حول الطفل.
- قطاع التعليم الأساسي والثانوي: إعداد متعلّمين قادرين على التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلّم الدائم، يؤمنون بالقيم الإنسانية ويعتزون بالهوية الوطنية.
- قطاع التعليم العالي: نظام شامل وجيد ومنصف قائم على البحوث وممكّن تقنيًا.
- قطاع التعليم والتدريب المهني والتقني: إعداد قوى عاملة مُدربة جيدًا وذات مهارات عالية ومتنوعة.

4 المبادرات المقترحة

- تحديث الاستراتيجية الوطنية لتنمية الموارد البشرية.
- إطلاق البرنامج الوطني لتمويل التعليم.
- تطوير المناهج الدراسية وطرق التدريس.
- تطوير إجراءات تدريب المعلمين وتنفيذها واهدافها.
- تأسيس مراكز للتميّز البحثي.
- إطلاق برنامج لتطوير البنية التحتية لقطاع التعليم.
- تعزيز التشاركية بين القطاعين العام والخاص.
- تأسيس قاعدة بيانات شاملة للقطاع.
- إطلاق منصة موحّدة للتعليم الرقمي.
- دمج الهيئات الإدارية ذات الصلة بنظام التعليم في هيئة مرجعية واحدة.
- تأسيس جهة واحدة شاملة متخصّصة في تنمية الموارد البشرية.
- تأسيس جهة متخصّصة باعتماد نظام التعليم الخاص والعام.
- تفعيل خطة العمل الخاصة بالقطاعات الفرعية.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+4.0% سنويًا | +1.3 مليار دينار أردني

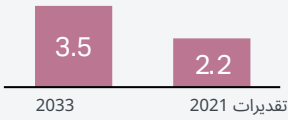

العمالة في القطاع

+3.5% سنويًا | +89.7 ألف موظفًا بدوام كامل

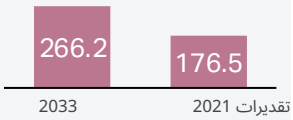

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | + 0.8 ألف دينار أردني

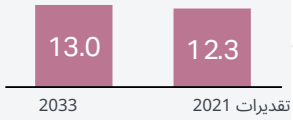

الصادرات

ليس قطاعًا موجهًا بالصادرات

أ. تنمية الطفولة المبكرة

عـدد الأطفـال فـي مرحلـة الطفولـة المبكـرة بالمملكـة كبيـر نسـبيًّا، ويُتوقـع أن يتزايـد فـي المسـتقبل القريـب.

ويتسـم هـذا القطـاع بأنـه يتعامـل مـع مرحلـة حساسـة فـي رحلـة النمـو (85% مـن نمـو مقـدرة الدمـاغ تكـون قبـل عمـر ثـلاث سـنوات)، لكـن الخدمـات التـي يتطلبهـا هـذا القطـاع ليسـت متاحـة عـلى نطـاق واسـع، وهـي مجـزأة إلى حـدّ كبيـر، وغيـر كافيـة، ومتباينـة فـي الجـودة وأحيانًـا لا تتناسـب مـع دخـل الأسـرة. إلى جانـب ذلـك، هنـاك حاجـة لتحسـين البيانـات، وتوظيـف القـوى العاملـة، والتدريـب، وتوحيـد المرجعيـات، والحوكمـة، والتواصـل، والتوعيـة، والترخيـص، والبرامـج التربويـة المخصّصـة للأشـخاص ذوي الإعاقـة.

الملخص التنفيذي تنمية الطفولة المبكرة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

الفئة العمرية	الطلاب	دور الحضانة	معدل الالتحاق الإجمالي في مرحلتي رياض الأطفال الأولى والثانية
دون 6 سنوات	لا تتوفّر بيانات عن إجمالي الطلاب المسجلين	أكثر من 400 مركز مجازة إلى حد كبير	%41.1

2 واقع القطاع

- هناك أعداد كبيرة من الأطفال في مرحلة الطفولة المبكرة، ويُتوقع أيضًا أن تنمو في المستقبل القريب.
- هذه المرحلة أساسية في رحلة النمو (85% من نمو مقدرة الدماغ تكون قبل عمر 3 سنوات).
- تُعد الخدمات الحالية مجزّأة على نحوٍ كبير في الحوكمة، وغير كافية. ومتباينة في الجودة.
- هناك حاجة لتحسين البيانات، وتوظيف القوى العاملة، والتدريب، وتوحيد المرجعيات، والحوكمة، والترخيص ، والبرامج التربوية المخصّصة لذوي الاحتياجات الخاصة، والتواصل، والتوعية.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- الرؤية: بحلول عام 2033، من المؤمل أن يكون لدى جميع الأطفال في الأردن نظام متكامل ومنصف وعادل يتمحور حول الطفل لتطوير الرعاية الصحية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، في إطار الحوكمة الفعّالة، لتمكينهم من إطلاق العنان لقدراتهم وإمكاناتهم، والقدرة على التكيّف، وجعلهم مواطنين إيجابيين وسعداء ومنتجين.
- الأولويات: البرامج الشاملة والمتكاملة للتعليم والتطوير في مرحلة الطفولة المبكرة، والموجهة نحو تشكيل وعي أفضل، وصقل المهارات في مجال تربية الأطفال، وتوفير فرص منصفة وعادلة للحصول على الرعاية والبنية التحتية والبيئة الشاملة والوقائية، والتشخيص المبكر لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوفير القوى العاملة ذات المهارة.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تطوير مناهج دراسية وبرامج مناسبة للتعلّم في مرحلة الطفولة المبكرة.
- تأسيس مجلس موحّد لقطاع تنمية الطفولة المبكرة.
- تخفيف أعباء الترخيص والتشغيل التي يتحملها مقدّمو الخدمات في قطاع تنمية الطفولة المبكرة.
- إطلاق قاعدة بيانات مبسطة خاصة بقطاع تنمية الطفولة المبكرة.
- الوصول إلى جميع الأطفال في الأردن ضمن قطاع تنمية الطفولة المبكرة.
- إطلاق خدمات الرعاية الصحية لجميع الأطفال دون سن السادسة وما قبل التسجيل بمرحلة رياض الأطفال.
- التوسّع في إعداد برامج فعّالة من حيث الكلفة، خاصة بقطاع تنمية الطفولة المبكرة.
- إطلاق مبادرة لإنشاء دور حضانة ورياض أطفال في أماكن العمل.
- تحفيز مقدّمي الخدمات غير الحكوميين لتشجيع الاستثمارات والخدمات في قطاع تنمية الطفولة المبكرة.
- حشد الأسر لدعم التعلّم وتنمية الطفولة المبكرة في المنزل على نحوٍ أفضل.

5 الأثر الاقتصادي المباشر (السيناريو الأساسي)

النتائج

الالتحاق بمرحلتي رياض الأطفال الأولى والثانية

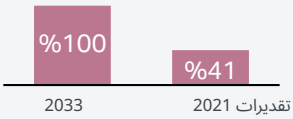

ب. التعليم الأساسي والثانوي

حقّق الأردن نموًّا كبيرًا في مجال الالتحاق بالتعليم الأساسي والثانوي والمساواة فيه، لكن نظام التعليم في هاتين المرحلتين يواجه تحديات تتصل بالتسرب المدرسي، والتعليم الشامل، والمناهج التقليدية، والحوكمة الملائمة، وتوظيف المعلمين وتدريبهم، واستخدام التكنولوجيا، وأساليب تقييم الطلبة.

الملخص التنفيذي التعليم الأساسي والثانوي

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

الفئة العمرية	الطلاب	الجهات	الالتحاق
الأساسي: من 6 إلى 15 عامًا الثانوي: من 16 إلى 17 عامًا	المدارس الحكومية: أكثر من 1.5 مليون طالب المدارس الخاصة: أكثر من 0.5 مليون طالب	المدارس الحكومية: 4 آلاف المدارس الخاصة: 3.5 ألف	معدل الالتحاق الإجمالي في التعليم الأساسي: 97.9% معدل التسجيل الإجمالي في التعليم الثانوي: 77.5%

2 واقع القطاع

- تحقّق نمو كبير في الحصول على التعليم الأساسي والثانوي والمساواة فيه.
- يواجه النظام تحديات تتمثّل في معدل التسجيل والتسرب من المدارس، والتعليم الشامل، والمناهج والمنهجيات التقليديتين، والحوكمة الملائمة، وتوظيف المعلمين وتدريبهم، والتكنولوجيا، والتقييم، ومواءمة احتياجات سوق العمل.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- الرؤية: بحلول عام 2033، سيتخرَّج أردنيون ذوو معرفة ومهارة لديهم القدرة على التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلّم الدائم، ويؤمنون بالقيم الإنسانية ويعتزون بالهوية الوطنية، قادرون على تحقيق أحلامهم وتطلعاتهم عبر نظام تعليمي ممكّن تقنيًا قادر على المنافسة، مرن، يتمحور حول الطلاب، ضمن بيئة تعليمية آمنة تعتمد على المناهج الدراسية العصرية، والمعلمين المؤهلين والمدربين تدريبًا جيدًا، والقيادة الفعّالة.
- الأولويات: التعلّم التجريبي والتطوير الشامل، وغيرها.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- هيكلة برامج التدريب للمعلمين والترخيص قبل الخدمة.
- إعداد نظام قائم على الكفاءة واعتماده لاختيار جميع موظفي التعليم وتعيينهم عبر إبرام عقود التوظيف ومساءلتهم بموجبها.
- إعداد برنامج التطوير المهني المستمر للمعلمين.
- اختيار مديري المدارس وإعدادهم وتمكينهم.
- تطوير المناهج الدراسية والتقييم.
- تحديث التعليم المهني والتقني في النظام المدرسي.
- إصلاح نظام التقييم والاختبار للتوجيهي.
- إضفاء الطابع اللامركزي على إدارة الشؤون المالية والإدارية.
- الشفافية في تقييم الجودة المدرسية (ضمان الجودة) ونظام الاعتماد.
- تمكين القرار القائم على الأدلة.
- تحويل المدارس الحكومية إلى النظام المختلط.
- بناء مدارس تعليمية جديدة.

5 الأثر الاقتصادي المباشر (السيناريو الأساسي)

النتائج

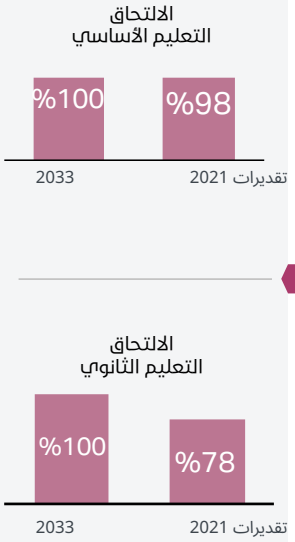

ج. التعليم العالي

يبلغ متوسط عدد الخريجين الجامعيين في المملكة حوالي 68 ألف طالب سنويًّا، بينما لا ينتج الاقتصاد أعدادًا كافية من الفرص (لمختلف مستويات المهارات)، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد البطالة في أوساط الخريجين.

ويواجه نظام التعليم العالي في الأردن مشكلات تتعلق بقِدَم البرامج، وعدم التركيز على الكفاءات، والتعليم بالتلقين، وضعف استخدام التكنولوجيا، وعدم كفاية الميزانية والتمويل، وضعف إدارة الجودة، وغياب المساواة وتكافؤ الفرص في ملف القبول الجامعي، وتدهور المرافق، وقصور البحث والتطوير، وعدم مواءمة التخصّصات الجامعية مع متطلبات سوق العمل.

الملخص التنفيذي التعليم العالي

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

الفئة العمرية	الطلاب	الجهات	الالتحاق
فوق 18 عامًا	أكثر من 332 ألف (بما يشمل أكثر من 35 ألف طالب أجنبي)	إجمالي عدد المؤسسات: 73	معدل الالتحاق الإجمالي: %34

2 واقع القطاع

- يتخرج 68 ألف طالب من الأردن سنويًا في حين يستحدث الاقتصاد نحو 30 ألف فرصة عمل سنويًا فقط .
- يواجه النظام مشكلات تتعلق بالبرامج القديمة، وعدم التركيز على الكفاءات، وطرق التعلّم عن طريق التلقين، ونقص استخدام التكنولوجيا، وعدم كفاية الميزانيات والتمويل، وضمان الجودة، والمساواة في القبول، وسوء المرافق، وضعف البحث والتطوير، وغيرها.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- الرؤية: توفير نظام للتعليم العالي سهل الوصول ومنصف ومستند إلى البحث وممكّن تقنيًا ومرموق وتنافسي ومرن وشامل وقادر على تزويد المجتمعين الأردني والدولي بخريجين أكفاء قادرين على التفكير الناقد وحل المشكلات والتعلّم الدائم في بيئة آمنة وسهلة التعلّم باستخدام المناهج التعليمية الحديثة وأساليب التدريس والتعلّم المبتكرة.
- الأولويات: برامج الجودة، والبنية التحتية عالية الجودة، وتوفير الدورات المتنوعة، والروابط الصناعية، والعمالة، وغيرها.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- إصلاح القوانين واللوائح التنظيمية المتعلقة بتعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، والمنح الدراسية، والتطوير المهني المستمر، والترقية، وريادة الأعمال.
- إطلاق التعاون الاستراتيجي في القطاع وتقييم سوق العمل من أجل التعليم العالي.
- إطلاق شهادات الاعتماد المصغرة والمسارات المتعددة.
- تعزيز البحث والتطوير في مجال التعليم العالي وإطلاق برنامج تسويق التكنولوجيا المتقنة وربطها باحتياجات القطاعات المختلفة كالصناعة.
- إرساء الاستقلال الأكاديمي والمالي والمؤسسي لمؤسسات التعليم العالي.
- البدء بإصلاح عملية القبول في التعليم العالي والرسوم الدراسية مع إيجاد موارد وإيرادات جديدة أخرى لضمان الاستدامة المالية.
- تمكين نظام الاعتماد وضمان الجودة في التعليم العالي وتعزيزه.
- إصلاح إدارة التعليم العالي والمساءلة فيه عن طريق تعزيز الهياكل القانونية والمؤسسية.

5 الأثر الاقتصادي المباشر (السيناريو الأساسي)

النتائج

التسجيل بالتعليم العالي

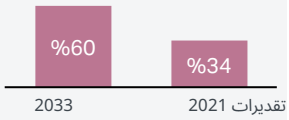

د. التعليم والتدريب المهني والتقني

يقـوم الأردن بإجـراء تغييـرات فـي حوكمـة التعليـم والتدريـب المهنـي والتقنـي لتعزيـز القطـاع ولمواجهـة معـدّل البطالـة المرتفـع بيـن الشـباب الـذي يصـل إلى 46%.

تشـمل التحديـات الرئيسـة التـي يواجههـا هـذا القطـاع: انخفـاض معـدلات الالتحـاق، والافتقـار إلى الرؤيـة الموحّـدة، وضعـف الترابـط مـع الصناعـة، وتدنّـي النظـرة المجتمعيـة للقطـاع، وقِـدَم المناهـج الدراسـية واقتصارهـا عـلى الجانـب النظـري، وعـدم كفايـة الميزانيـة، وضعـف الإدارة، وقلـة المدرّبيـن المؤهليـن، وضعـف البنيـة التحتيـة.

الملخص التنفيذي التعليم المهني والتدريب التقني

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع (تقديرات 2021)

الفئة العمرية	الطلاب	الجهات	الالتحاق
16 عامًا فما فوق	أكثر من 35 ألف طالب في نظام التعليم المهني والتدريب التقني	43 كلية مجتمع 6 كليات جامعية 39 مركزًا تقنيًا	لا تتوفر بيانات التعليم الثالثي (الذي يلي المرحلة الثانوية) يختاره نحو 10% من طلاب الصف الحادي عشر

2 واقع القطاع

- يجري الأردن تغييرات في حوكمة التعليم المهني والتدريب التقني ومؤهلاته لتعزيز القطاع الفرعي.
- يواجه معدل بطالة مرتفعًا بين الشباب بنسبة 46%.
- تحديات انخفاض معدل التسجيل بالمدارس، والافتقار إلى الرؤية الموحّدة، والروابط الصناعية، وتدني النظرة العامة له، والمناهج الدراسية النظرية والقديمة، وعدم كفاية الميزانية، وضعف الإدارة، وقلة المدرّبين المؤهلين، وضعف البنية التحتية، وغيرها.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- الرؤية: توفير نظام مرن وعالي الجودة وتنافسي ومبتكر مدفوع بالتقنيات قادر على تزويد الأردن والمجتمع الدولي بقوى عاملة ملهمة وجذابة وجيدة التدريب وذات مهارات عالية ومؤهلة لريادة الأعمال ومتنوعة، ومدعوم بممارسات تجارية جيدة وبيئة سياسية سليمة.
- الأولويات: إقامة شراكات وطيدة في سوق العمل، وإعداد برامج محسنة، وخلق فرص تدريب داخلي وتدريب مهني وفرص عمل، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص، وتعزيز أدوات تمويل المؤسسات والطلاب، وغيرها.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تدريب المعلمين والتطوير المهني.
- إطلاق مساقات التعليم المهني والتدريب التقني ما بعد الصف التاسع.
- إطلاق شهادات الاعتماد المصغرة والمسارات المتعددة.
- إطلاق البرامج الفنية في التعليم العالي.
- تحسين معدل التسجيل الإجمالي بالمدارس.
- إعداد نظام معلومات عن سوق العمل.
- إنشاء تخصّصات جديدة في التعليم التقني والتدريب المهني.
- وضع إطار وطني للاعتراف بالتعلّم المسبق.
- وضع إطار للتعلّم القائم على العمل.
- تعزيز التحوّل الرقمي للتعليم التقني والتدريب المهني.
- وضع إطار وطني للتوجيه الوظيفي.
- تفعيل دور هيئة تنمية وتطوير المهارات المهنية والتقنية وإعداد إطار حوكمة الكلية المهنية والتقنية.
- توحيد المرجعية التنظيمية للقطاع.
- تنفيذ الإطار الوطني للمؤهلات.
- تبسيط البيانات لقطاع التعليم المهني والتدريب التقني.

5 الأثر الاقتصادي المباشر (السيناريو الأساسي)

النتائج

نسبة الالتحاق في قطاع التعليم المهني والتدريب التقني

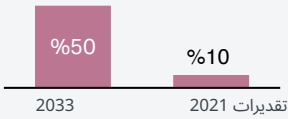

Sustainable Natural Resources الموارد المستدامة

خامسًا: الموارد المستدامة

1. الطاقة

يعتمد قطاع الطاقة في الأردن اعتمادًا كبيرًا على واردات الغاز الطبيعي، مع الإشارة إلى أن قطاع الطاقة المتجددة يتنامى بشكل سريع، إذ أصبح يُساهم بـ 26% من إجمالي خليط إنتاج الطاقة.

ومن أبرز التحديات في قطاع الطاقة: عدم تطور بيئته التنظيمية، وحصرية شراء الطاقة الكهربائية بالمشتري الواحد، والتشوّه في التعرفة الكهربائية الذي يؤثر سلبًا على نمو القطاعات الاقتصادية، واعتماد الخزينة على ضرائب المحروقات التي تشكل عاملاً يسهم في إضعاف تنافسية المنتج المحلي مع المنتجات المشابهة في البلدان المنافسة، وعدم المواءمة بين العرض والطلب، واحتمال دخول مصدر جديد مكلف (الصخر الزيتي) إلى مزيج إنتاج الكهرباء، إضافة إلى عبء خدمة الديون القديمة الناتجة عن انقطاع الغاز المصري، وبطء مشروع توسعة وتحديث مصفاة البترول الأردنية.

الملخص التنفيذي الطاقة

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع «تقديرات 2021"

الناتج المحلي الإجمالي للقطاع	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	الصادرات في القطاع
0.4 مليار دينار أردني 1.3% من الإجمالي	9.5 ألف 0.6% من الإجمالي	42.6 ألف دينار أردني 125% أعلى من المتوسط	نحو 80 ميغاوات لفلسطين

2 واقع القطاع

- يعيق هيكل التعرفة غير المناسب من القدرة التنافسية للاقتصاد .
- الاعتماد الكبير على واردات الطاقة .
- تساهم عمليات الطاقة المتجددة سريعة النمو بنسبة 26% من إنتاج الطاقة المحلية .
- زيادة الطلب على الطاقة نتيجة الزيادة السكانية في العقد الماضي على الرغم من جائحة فيروس كورونا المستجد.
- يوفّر الموقع الجغرافي الاستراتيجي الملائم فرصًا لتوصيل الطاقة .
- سوق كهرباء مركزي مع مشغل واحد لنظام النقل .
- يُعيق الإطار التنظيمي المتأخر التنمية .

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- السعي للوصول إلى قطاع طاقة موثوق، ومستدام، ومستقر (قطاع الكهرباء)، وشديد الترابط لتمكين التنمية من خلال التنوّع، والتوطين، والابتكار، والتطوير السريع.
- قطاع الكهرباء: تطوير قطاع طاقة أكثر كفاءة وميسور التكلفة من خلال المصادر المتجددة، وتحسين هيكل تعرفة الدعم المتبادل.
- قطاع المواد الهيدروكربونية: التحقّق من متوسط الاحتياطيات غير المستغلة وفرص الصناعات التحويلية واستكشافها أثناء التحوّل نحو الطاقة النظيفة (الهيدروجين الأخضر والوقود الحيوي) .
- تحفيز استهلاك الطاقة بكفاءة في جميع أنحاء الأردن .
- تحديث قدرة شبكة الطاقة الذكية واتصالها لتلبية احتياجات الأردن بكفاءة وبدء التصدير إلى المنطقة .
- تعزيز الإطار القانوني لتمكين نمو القطاع.
- بناء شبكة لتوزيع الغاز الطبيعي إلى المجمعات الصناعية.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- وضع خارطة الطريق لتحوّل الطاقة (التحوّل إلى الطاقة المتجددة والبديلة، وتطوير محطات الطاقة، والكهربة، وتعزيز الربط مع دول الإقليم).
- وضع أو سن لوائح وسياسات قطاع الطاقة الجديد لتلائم المستقبل، واستحداث حوافز لخفض التكاليف.
- تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وترويج الاستثمار وإعداد المشاريع (تمويل مشاريع الطاقة).
- إطلاق عمليات التنقيب ودراسة جدوى الاحتياطيات (النفط، والغاز، والغاز الصخري) لتوفير بيئة مواتية للاستثمار (الشراكة بين القطاعين العام والخاص).
- اعتماد التكنولوجيا والحلول لخفض الانبعاثات، وإزالة الكربون، وتحقيق كفاءة الطاقة.
- التنسيق بين قطاعات الطاقة وإدارة الطلب وتخطيطه، والتحول إلى صافي الفوترة بدل صافي الطاقة.
- تقييم تدابير ترشيد تكلفة الطاقة وتنفيذها (تقليل الخسائر ، وحوافز تحوّل الطاقة) .
- تطوير البنية التحتية للطاقة (شبكة الطاقة الذكية والعدادات، وأنظمة تخزين الطاقة، وتطوير التعرفة حسب وقت الاستخدام، وبناء القدرات والإمكانيات، وخطوط أنابيب النقل والتوزيع).
- سن تشريعات تمكّن من استخدام الهيدروجين، وجذب الاستثمارات في هذا المضمار.

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+4.5% سنويًا | +0.3 مليار دينار أردني

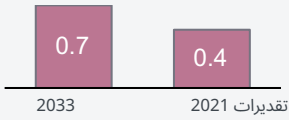

العمالة في القطاع

+4.0% سنويًا | +5.7 ألف موظفًا بدوام كامل

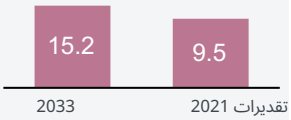

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +2.6 ألف دينار أردني

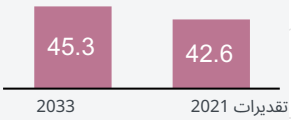

الصادرات

صادرات محدودة من الطاقة إلى فلسطين (نحو 80 ميغاوات)، مع خُطط توسع لخدمة أسواق إقليمية أوسع (سوريا، والعراق، وغيرهما)

2. المياه

تُعـدّ مـوارد الميـاه فـي الأردن مـن الأضعـف عـلى مسـتوى العالـم، إذ يبلـغ المعـدل السـنوي لهطـول الأمطـار 95 ملـم تقريبًـا، وتشـكّل الميـاه الجوفيـة والسـطحية مـا نسـبته 85% مـن المصـادر المتاحـة.

ويستهلك قطاع الزراعة 50.17% من موارد المياه المتوفرة، بينما يُستهلك 45.8% منها للأغراض المنزلية. وقد أدّى الطلب المتزايد على المياه بفعل التحوّلات الديموغرافية والنمو السكاني إلى انخفاض حادّ في وفرة المياه العذبة.

عـلاوة عـلى ذلـك، تبلـغ نسـبة فاقـد الميـاه فـي الأردن حوالـي 47%، الأمـر الـذي يتطلـب اتّخـاذ تدابيـر صارمـة لمعالجـة هـذا الفاقـد، وإدارة أفضـل للطلـب.

الملخص التنفيذي المياه

1 البيانات ذات الصلة بالقطاع «تقديرات 2021"

مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي	العمالة في القطاع	الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل	نسبة الفاقد
0.2 مليار دينار 0.5% من الإجمالي	6.8 ألف 0.4% من الإجمالي	22.3 ألف دينار 17% أعلى من المتوسط	47%

2 واقع القطاع

- تُعد موارد المياه في الأردن من الأضعف على مستوى العالم.
- يبلغ المعدل السنوي لهطول الأمطار في الأردن 95 ملم تقريبًا، وتشكّل المياه الجوفية والسطحية ما نسبته 85% من المصادر المتاحة.
- يستهلك قطاع الزراعة 50.17% من موارد المياه المتوفرة، بينما يُستهلك 45.8% منها للأغراض المنزلية.
- أدّى الطلب المتزايد على المياه بفعل التحوّلات الديموغرافية والنمو السكاني إلى انخفاض حادّ في وفرة المياه العذبة.
- تبلغ نسبة فاقد المياه في الأردن حوالي 47%.
- هنالك حاجة إلى اتّخاذ تدابير كفاءة صارمة وإدارة أفضل للطلب.

3 الإمكانات الاستراتيجية وأولويات القطاع

- تحقيق الأمن المائي للأردن بطريقة مستدامة ماليًّا، لتحسين الجودة العامة للحياة.
- إنشاء قنوات مبتكرة لتحسين إنتاج المياه.
- تمكين الاستخدام المستدام للمياه عبر إدارة الطلب.
- تقليل مستوى عدم الكفاءة ضمن النظام ككلّ، ومنح الأولوية للبلديات لاستخدام المياه.
- حل مشكلة شُحّ المياه بصورة عامة، عن طريق إيجاد مصادر مائية جديدة، وتقليل فاقد المياه، وجذب الاستثمارات، وتمكين الاستخدام المدروس والأمثل للمياه.

4 أبرز المبادرات المقترحة

- تقليل نسبة الفاقد 2% سنويًا.
- إطلاق المشاريع الوطنية لتحلية المياه.
- توفير الفرص أمام استثمارات القطاع الخاص.
- رفع كفاءة الطاقة المستخدمة في قطاع المياه وزيادة استخدام الطاقة البديلة واستغلال تخزين المياه لتخزين الطاقة.
- رفع كفاءة استخدام المياه وتحقيق الاستدامة الذاتية المالية.
- تطوير المراقبة والتحكم في إدارة العرض والطلب على المياه.
- إطلاق برنامج توعية للحفاظ على المياه.
- تعزيز القدرة على مقاومة المناخ والاستخدام المستدام للمياه.
- الاستفادة من الحلول التقنية في برنامج استدامة المياه.
- إطلاق المركز الوطني للابتكار.
- الإنفاذ الصحيح للقوانين واللوائح المتصلة بقطاع المياه.
- تشكيل مجلس الترابط (بين وزارات المياه والزراعة والطاقة والبيئة).

5 الأثر الاقتصادي المباشر

المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي

+3.5% سنويًا | +0.08 مليار دينار

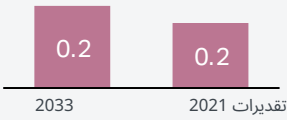

العمالة في القطاع

+3% سنويًا | +2.9 ألف موظف بدوام كامل

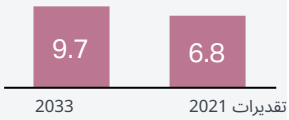

الناتج المحلي الإجمالي لكل عامل

+0.5% سنويًا | +1.4 ألف دينار أردني

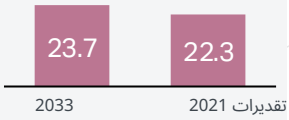

الصادرات

بيانات صادرات القطاع غير مسجلة

5. 3. خريطة طريق النمو الاقتصادي (2022-2033)

ترتكز خريطة الطريق للفترة 2022-2033 على مساهمة القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية في الناتج المحلي الإجمالي ونمو فرص العمل، بما يشمل الاستثمار المطلوب من القطاعَين العام والخاص لتحقيق النمو.

في ما يتصل بالناتج المحلي الإجمالي، يتمثّل الطموح في زيادة الناتج الحقيقي من 30.2 مليار دينار إلى 58.1 مليار دينار، أي بمقدار 27.9 مليار دينار وبنسبة نموّ 5.6% سنويًّا. أما المحركات التي يُتوقَّع أن تساهم في ذلك بشكل أساسيّ فهي: الخدمات المستقبلية (10.2 مليار دينار)، والصناعات عالية القيمة (7.6 مليار دينار)، والأردن وجهةً عالمية (1.9 مليار دينار).

وبالنسبة للتوظيف، يتمثّل الطموح في زيادة فرص العمل من 1.6 مليون فرصة إلى 2.6 مليون فرصة بحلول عام 2033، وهو ما يعكس نموًّا بنسبة 4.2% سنويًّا. وستُستحدَث أغلب الوظائف في ثلاثة محركات: الصناعات عالية القيمة (314 ألف وظيفة) والخدمات المستقبلية (397 ألف وظيفة) والأردنّ وجهة عالمية (99 ألف وظيفة).

ويتطلب تحقيق الرؤية جلب استثمارات وتمويل بقيمة 41 مليار دينار، ويأتي معظم هذا التمويل (حوالي 72%) من خلال الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر والشراكات بين القطاعين العام والخاص.

الشكل رقم (14):
مصادر تمويل الرؤية

تقليص الاستثمار الحكومي، وزيادة الاستثمار الأجنبي، واستكمال بقية التمويل المطلوب من القطاع الخاص المحلي

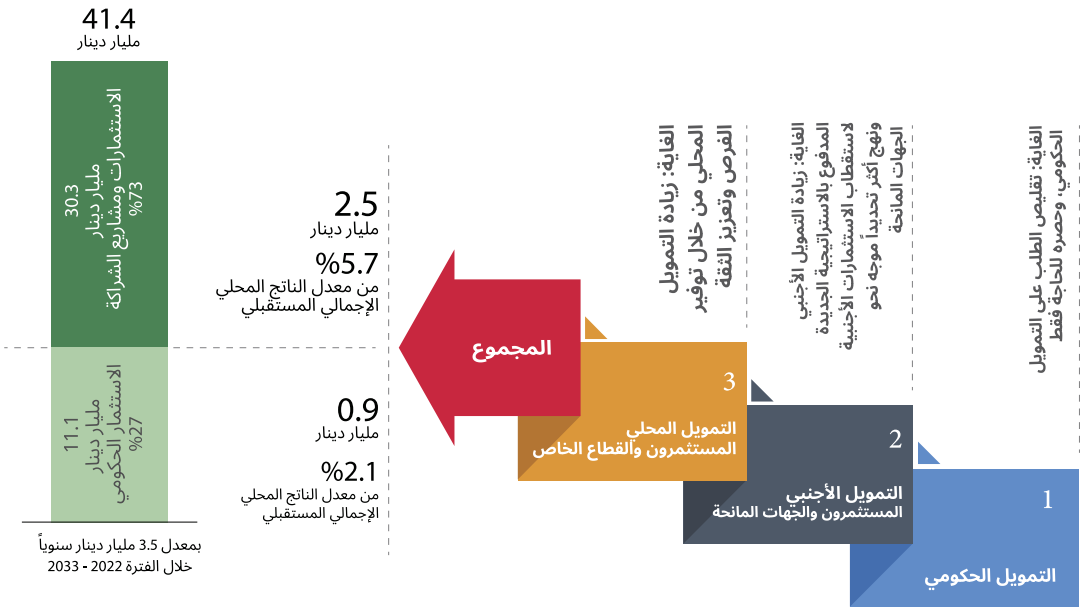

الشكل رقم (15):
مساهمة المحركات الأساسية في الناتج المحلي الإجمالي ونمو فرص العمل (2022-2033)

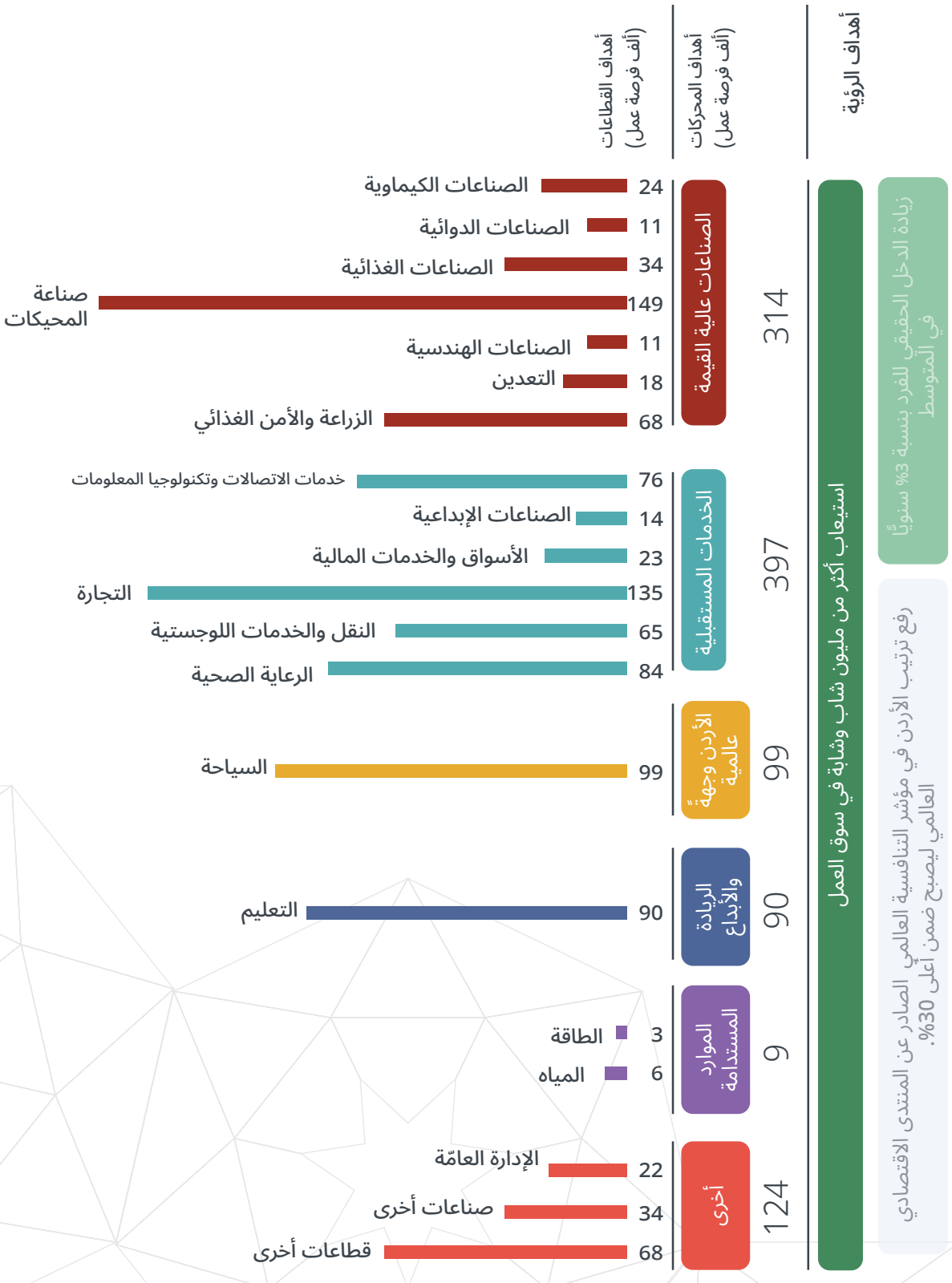

الشكل رقم (16):
التمويل الرأسمالي المطلوب

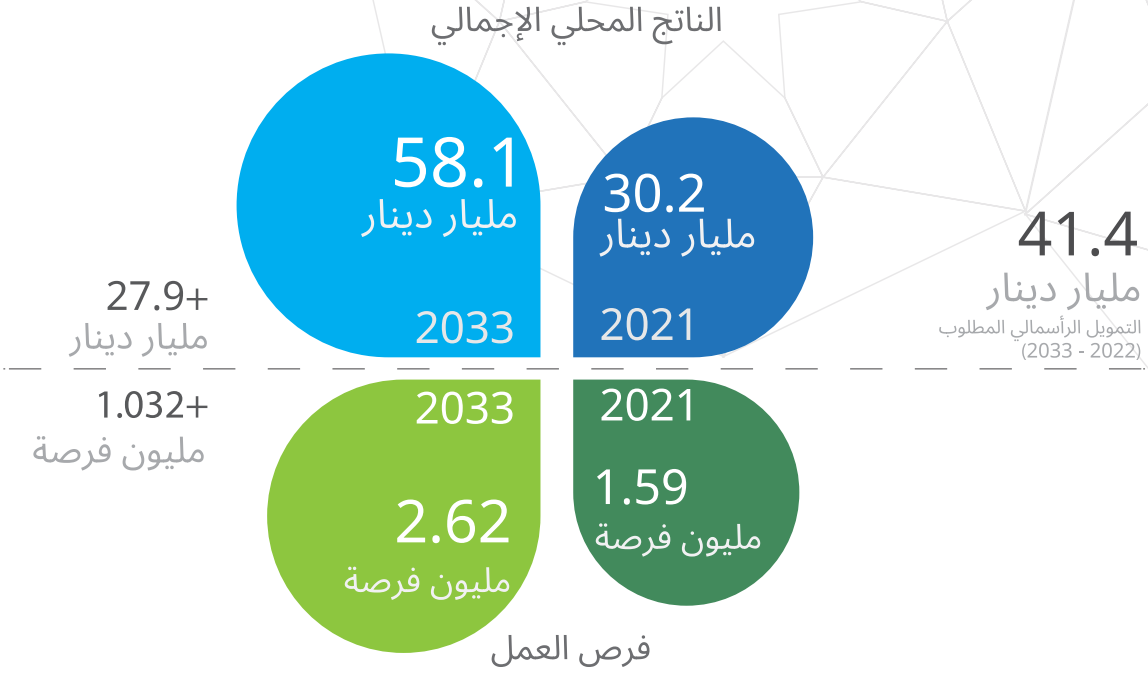

الشكل رقم (17):
معدلات النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

معدل النمو المستهدف مقارنة بالعقدين الماضيين

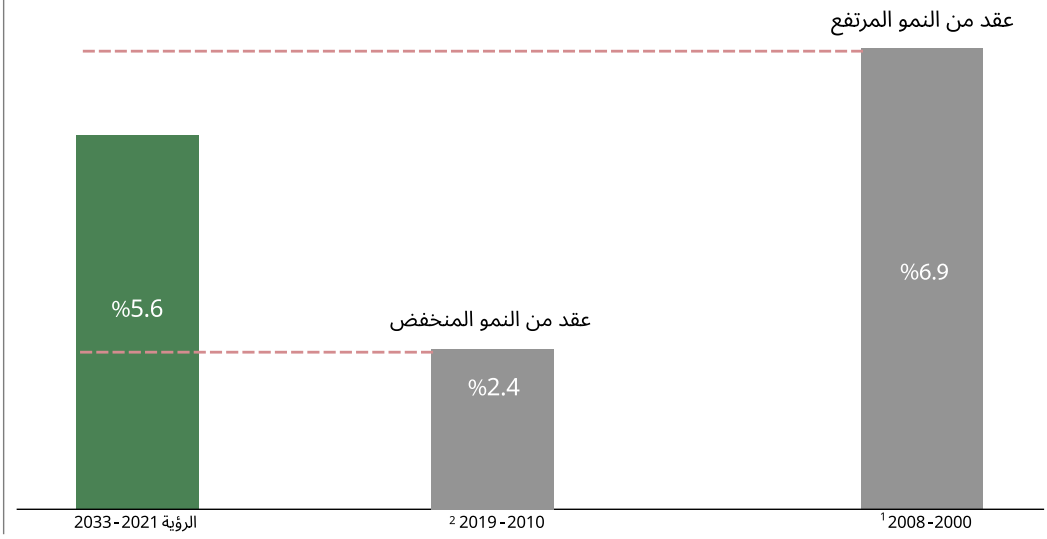

1. بناءً على أسعار 1994 (باستثناء سنوات الأزمات المالية).
2. بناءً على أسعار 2016 (باستثناء تأثير كورونا في عام 2020).
3. لم يتم تضمين قطاع العقارات في الفترة 2021 – 2033, ومع ذلك ساهم هذا القطاع بـ 11% من الناتج المحلي الإجمالي.

6. ركيزة «جودة الحياة»

6. 1. الاستراتيجية المستقبلية المتصلة بـ«جودة الحياة»

تتمثل الركيزة الثانية للرؤية في النهوض بنوعية الحياة وتطوير مستوى مرتفع ومستدام لجودة الحياة للجميع.

وفي إطار العمل خلال تطوير الرؤية، أُجري مسح وطني شمل عيّنة تتكون من 2500 مواطن لقياس رضا المواطنين عن مستوى حياتهم بشكل عام، وعن بعض العناصر الفرعية المحدّدة. وكشفت نتائج المسح أن نسبة الرضا تبلغ 40%، وأن الهدف الرئيس لركيزة «جودة الحياة» سيُضاعِف هذه النسبة لتصل إلى 80% بحلول عام 2033.

يبدأ تحسين جودة الحياة باستحداث الوظائف وفرص العمل ذات الدخل المرتفع في جميع المحافظات، وإعداد منظومة تدعم تأسيس معايير لمستوى المعيشة وخيارات لنمط الحياة تتسم بالشمولية، وتحفيز المشاركة النَّشِطة للمواطنين في المجتمع.

ولتحسين جاذبية المجتمعات المحلية وتوفير مستويات عالية للمعيشة، تستند ركيزة «جودة الحياة» إلى ستّ أسس هي: الميزة التنافسية، والسعادة، ومستوى الرضا، ومجتمعات محلية حيوية، ومدن المستقبل، والمدن الذكية.

الشكل رقم (18):
الأسس التي تستند إليها ركيزة «جودة الحياة»

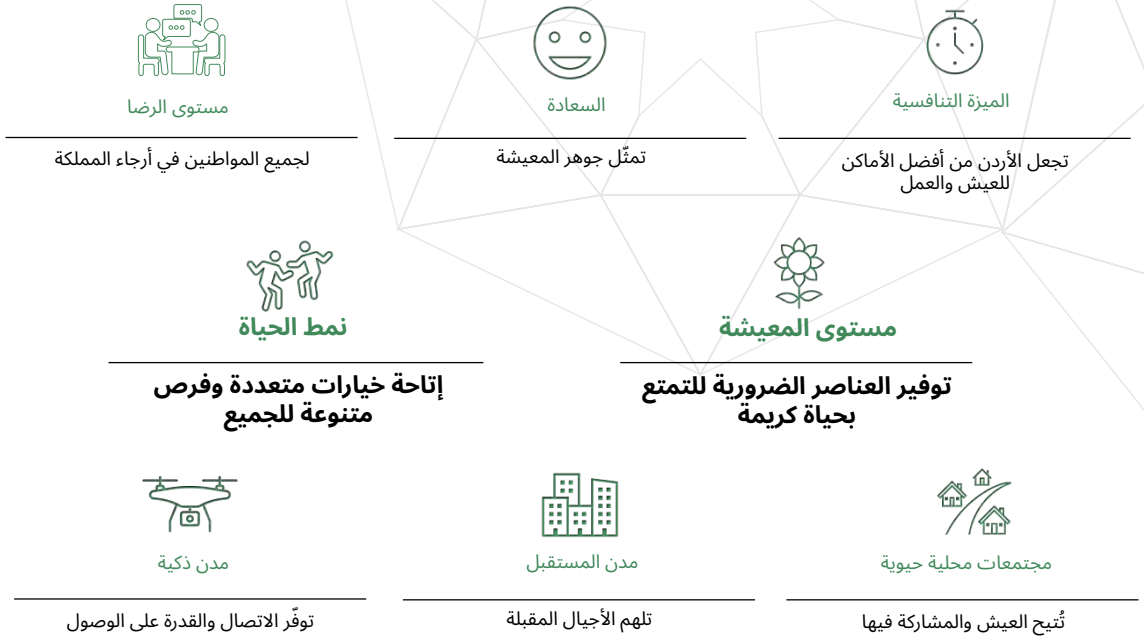

6. 2. أولويات تحسين جودة الحياة

ينقسم مفهوم «جودة الحياة» في رؤية التحديث الاقتصادي إلى مكوّنَين رئيسَين، هما: (1) مستوى المعيشة: ويشمل العناصرَ الأساسية الضرورية للتمتع بحياة كريمة ومُرْضية؛ (2) نمط الحياة: ويشمل الخياراتِ الإضافية لنمط الحياة الكفيلة بحصول المواطن على ما ينشده من راحة واستمتاع.

وتتطلع الرؤية إلى النهوض بنوعية الحياة لجميع الأردنيين من خلال إجراء تحسينات على «مستوى المعيشة» و«نمط الحياة»، وبما يكفل تحويل مدن المملكة إلى مدن نابضة بالحياة وتوفير مستوى عالٍ من الرفاهية للمجتمعات فيها.

يؤدي هذان المكونان معًا، دورًا أساسيًّا في تحسين جودة الحياة للأردنيين، وينبغي تطويرهما بالتوازي لتحقيق الرضا الشامل. وبناءً على نتائج المسح، تم تحديد ستة عشر عنصرًا تندرج تحت هذين المكوّنَين.

الشكل رقم (19):
إطار عمل ركيزة «جودة الحياة»

الدخل (الوظيفة) والرفاه الاقتصادي وفقًا للمتطلبات الأساسية لتحسين نوعية الحياة

وأُدرجت تحت «مستوى المعيشة» عشرةُ عناصر بوصفها متطلبات أساسية لتحقيق حياة مُرْضية، وهي ذات أهمية كبيرة للمواطنين وفقًا لنتائج المسح المشار له سابقًا، وبخاصة: البنية التحتية، والرعاية الصحية، والأمن والسلامة الشخصية، والتعليم.

الشكل رقم (20):
العناصر الرئيسة لمكوِّن «مستوى المعيشة»

وفـي مـا يتصـل بـ«نمـط الحيـاة»، حُـدِّدَت سـتة عناصـر بوصفهـا متطلبـات لتحقيـق الحيـاة التـي تتسـم بالرفاهيـة لجميـع الأردنييـن.

الشكل رقم (21):
العناصر الرئيسة لمكوِّن «نمط الحياة»

وبمجـرد الوفـاء بالمتطلبـات الأساسـية لـ«مسـتوى المعيشـة» وتحسـين مسـتويات الدخـل، تُصبـح العناصـر المندرجـة تحـت مكـوّن «نمـط الحيـاة» أكثـر أهميـة، إذ يُتيـح ارتفـاع القـوة الشـرائية للمواطنيـن الانخـراط فـي نشـاطات ترفيهيـة متعـددة، مثـل السـفر الداخلـي وحضـور المهرجانـات والفعاليـات الثقافيـة والفنيـة، إلى جانـب توفـر خيـارات أوسـع للتسـوق.

تسـعى رؤيـة التحديـث الاقتصـادي إلى إحـداث تحـوّل مـن خـلال عـدم الاكتفـاء بتعزيـز العناصـر المندرجـة تحـت «مسـتوى المعيشـة»، بـل تخطّـي ذلـك باتجـاه توفيـر خيـارات جاذبـة ومتنوعـة لـ«نمـط الحيـاة» وجعـل المملكـة مـن أفضـل الأماكـن للعيـش والعمـل.

الشكل رقم (22):
مسار مكوِّنَي «جودة الحياة» (2022-2033)

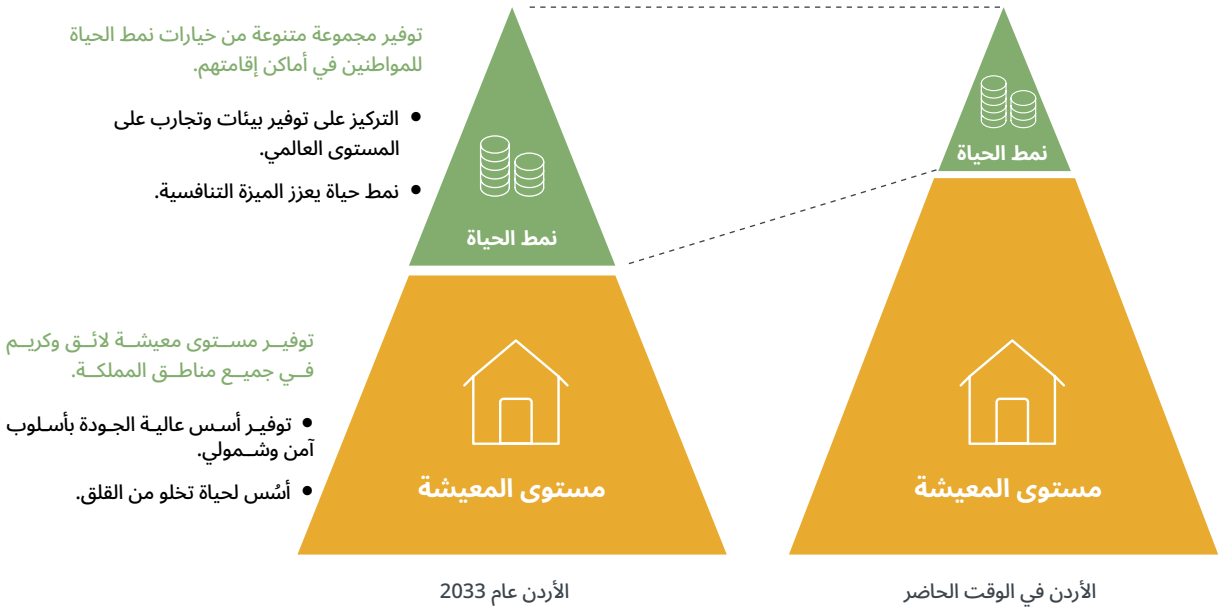

وبطبيعة الحال، يؤدي اتساع تعريف «جودة الحياة» وتنوّع عناصره إلى تداخل كبير مع القطاعات الرئيسة ذات الصلة بركيزة النمو الاقتصادي، الأمر الذي يوضّح الترابط القائم بين النمو الاقتصادي وتحسين جودة الحياة للأردنيين. وقد أشارت إلى ذلك أيضًا نتائجُ المسح الوطني المشار إليه سابقًا، إذ جرى تحديد عدد من العناصر الأساسية بوصفها الأشدّ إلحاحًا لتحسين مستوى المعيشة، وهي: الرعاية الصحية، والتعليم، والطاقة والمياه، والطرق والنقل العام. وتم تناول هذه العناصر بشكل منفصل وتفصيلي في القطاعات الاقتصادية الخاصة بكل منها من حيث أولويات التنمية التي لن تكتفي بدعم النمو الاقتصادي، بل ستعزز نوعية الحياة للمواطنين أيضًا.

وبالتالي، فإنّ ركيزة «جودة الحياة» ستتأثر بكل محرِّك من محرِّكات تنفيذ الرؤية إلى درجة معينة. وترتبط العناصر المختلفة بعضها ببعض ضمن محرّك «نوعية الحياة»، الذي يضمن أن تكون جهود التنمية الوطنية ملموسة ويُمكن الوصول إليها في جميع المجتمعات المحلية والمحافظات والمناطق داخل المملكة.

الشكل رقم (23):
الصلات بين محرّكات النمو وركيزة «جودة الحياة»

تهدف هذه الرؤية إلى تحقيق مستوى عالٍ من جودة الحياة للمواطنين من خلال التركيز على تحوّل المملكة لتصبح أكثر حيوية، والاعتماد على الحلول الذكية، وذلك من خلال تبني مفهوم «مدن المستقبل» المخصّصة وفقًا لاحتياجات محدّدة. وستشكّل التنمية الحضرية ومبادئ التصميم المتمحورة حول المواطن، محفزًا رئيسًا لتوفير قوة الدفع اللازمة لتحسين الجوانب الأساسية لـ«مستوى المعيشة» و«نمط الحياة» في المدن والمجتمعات الأردنية، والتقدّم باتجاه تلبية المتطلبات المستقبلية للمواطنين وتحقيق مستوى أعلى من جودة الحياة.

الشكل رقم (24):
ترابط «جودة الحياة» والتنمية الحضرية للوصول إلى «مدن المستقبل»

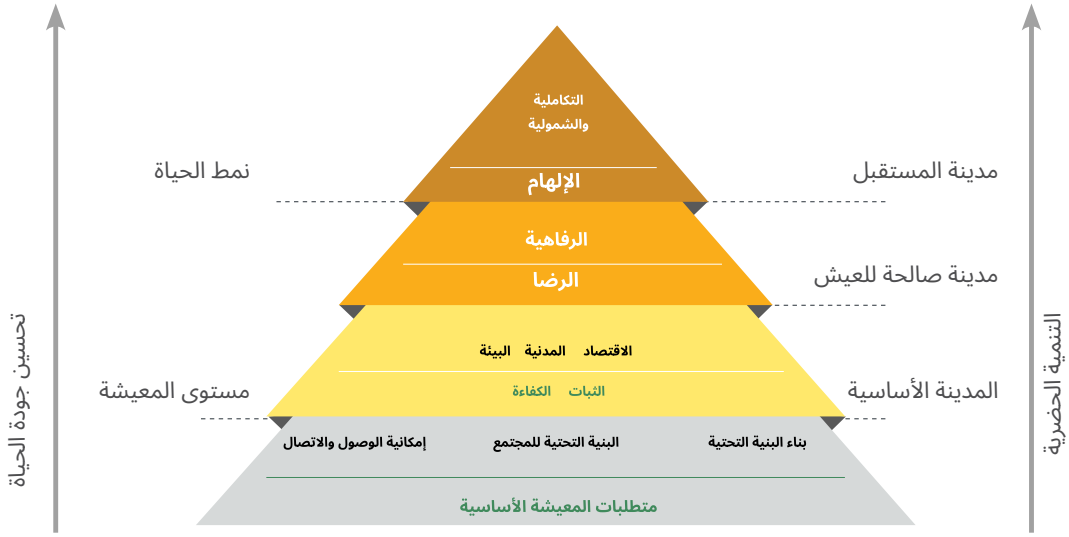

سيكون إدراج «جودة الحياة» ضمن التنمية الحضرية للمجتمعات المحلية بمثابة عنصر رئيس للتنمية المستقبلية في أرجاء المملكة، إذ تؤدي «جودة الحياة» إلى ما يلي:

1. تعزيز صحة السكان والقوى العاملة المنتجة، القادرة على المساهمة في تحقيق أهداف الرؤية الوطنية.
2. تحويل المجتمعات المحلية إلى مجتمعات أكثر جاذبية للأعمال والاستثمارات.
3. تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تحسين رفاهية المواطنين، والشمول الاجتماعي، والنقل، والأمن، والسلامة العامة، والاستدامة البيئية.
4. إتاحة تدابير تصنع رؤية واضحة للتقدّم المجتمعي وللآثار غير المباشرة التي توفّر فرصًا اقتصادية.
5. تعزيز عملية صنع واتخاذ القرارات ورسم السياسات من قِبَل الحكومات ليصبح الأردن أكثر قدرة على المنافسة إقليميًّا وعالميًّا.

لقد وضع الأردن التنمية الحضرية ضمن أولوياته الرئيسة. على سبيل المثال، نفذت أمانة عمان الكبرى وعدد كبير من البلديات تحسينات كبيرة وتطويرًا في العديد من الخدمات المقدمة للمواطنين بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية المناسبة. وعلى الرغم من ذلك، يوضَع الأردن في التصنيف العالمي لجودة الحياة في مرتبة متدنية، الأمر الذي يشير إلى أن المجال واسع لإجراء التحسينات.

وتشمل نقاط القوة التي تتمتع بها المملكة: الأداء الفعّال في تلبية الاحتياجات الأساسية مثل الأمن والسلامة العامة والشخصية، والسلامة المرورية، والخدمات الأساسية مثل المياه والصرف الصحي والتعليم.

أما التحديات، فمن أبرزها: ضعف الوصول إلى الأماكن العامة (الخضراء أو التي يُمكن التنزُّه فيها)؛ وعدم وجود شبكة نقل عام متطورة وفعّالة، وبعض المخاوف بشأن الأمن الغذائي والمائي والقدرة على تحمُّل الكلف المرتبطة بهما، وتدني مستويات الثقة بالمؤسسات وبالمشاركة العامة وسيادة القانون.

يتعيّن على الخطط التنموية أن تلبي احتياجات 12 عنصرًا رئيسًا من عناصر «جودة الحياة» من أجل تحوُّل المدن في المملكة إلى مدن حيوية، مزدهرة، يتمتع سكانها بالعيش والعمل فيها، وبالوصول إلى جميع الخدمات بسهولة.

وبناءً على ما سبق، ستتم تنمية المدن والمجتمعات المحلية مستقبلًا استنادًا إلى المفاهيم التي تتمحور حول المواطن والتي تُركّز على كلٍّ من: الملاءمة، والاتصال، وسهولة الوصول إلى الخدمات عالية الجودة بأسعار ميسّرة، وأنماط الحياة النشطة التي تشجع على الرفاهية، والاستدامة للأجيال القادمة في المملكة.

ستكون التنمية الحضرية محفزًا رئيسًا لتحسين سبل العيش الأساسية للمدن الأردنية وتوجيهها نحو تلبية متطلبات المواطنين في المستقبل، ويُمكن أن تساعدهم على تحقيق رغباتهم في امتلاك منظومة «ملائمة للعيش» تخلو من القلق، فضلًا عن تحسين الوصول إلى خيارات أفضل لنمط الحياة في ظل تطوّر المملكة. ويُعدّ دمج مفهوم «مدن المستقبل» بخطط التنمية الحضرية من أهم أولويات ركيزة «جودة الحياة»، إلى جانب التعامل مع مسألة التحسينات المؤسسية والتنظيمية. وسيلعب هذا دورَ عامل التمكين لاستراتيجية النمو الاقتصادي المستقبلية في المملكة من خلال إنشاء مجتمعات يقطنها مواطنون يشعرون بالرضا ويتّصفون بالإنتاجية.

7. عوامل النجاح

إنّ تحقيق كامل الإمكانات لرؤية التحديث الاقتصادي يتطلّب تفعيلَ عوامل تمكين متعددة، من أهمّها تحفيزُ القطاع الخاص وتمكينه من الاستثمار في القطاعات الواعدة، وتوسعة القطاعات القائمة (وتحديدًا الصناعة ذات القيمة المضافة والخدمات المستقبلية). كما أن تحفيز الاستثمار واستقطابه من خلال وضع خريطة استثمارية واضحة المعالم وتفعيل الشراكة الحقيقية بين القطاعين العام والخاص من شأنه أن يساهم في تحقيق الأهداف.

وينبغي تنمية المهارات بما يُلبّي احتياجات خطط النمو المستقبلية ويواكب التكنولوجيا ومتطلبات الثورة الصناعية الرابعة. إن تنمية المهارات المتخصصة بما يتوافق مع المتطلبات القطاعية والتقنيات والابتكارات الجديدة يمثّل أولوية وطنية، بدءًا من المهارات التقنية والمهنية وانتهاء بالمهارات الأكاديمية والعلمية والإدارية بحيث تضمن مواءمة العرض والطلب على المهارات بطريقة سريعة ومرنة، وقد خُصص محرِّك تنفيذ لهذه الغاية.

كما سيكون للابتكار دورٌ أساسيّ في تحقيق كامل إمكانات التنمية الكامنة في الرؤية، إذ سيعتمد خلق فرص النمو الجديدة وتمكين بيئة العمل على قدرة المملكة على الابتكار، كما أن خفض الكلف ورفع التنافسية تمكّنان القطاعات من رفع حصتها في أسواق التصدير الحالية والدخول إلى أسواق جديدة، لذا لا بد من تحديد سياسات الطاقة لتدعم تحقيق هذه الأهداف.

وستلعب ريادة الأعمال من خلال تأسيس شركات جديدة أو توسيع الشركات الريادية القائمة دورًا حيويًّا في تحقيق إمكانات النمو الاقتصادي، إذ ستكون تلك الشركات منصة لتبني ومواكبة أحدث التطورات والاتجاهات وخدمة الأسواق الناشئة، في الوقت الذي تصبح فيه مورّدة للشركات المتوسطة والكبيرة، مشكّلةً سلاسل القيمة المحلية التي تعزز القدرة التنافسية والمرونة الاقتصادية للمملكة.

وستشـمل ريـادةُ الأعمـال طيفًـا واسـعًا بـدءًا مـن المنشـآتِ متناهيـة الصغـر والمشـاريع المنزليـة، ومـرورًا بالشـركات الصغيـرة فـي مجـالات الخدمـات، ووصـولًا إلى الشـركات الناشـئة فـي مجـالات التكنولوجيـا والصناعـات الإبداعيـة. ومـن المتوقـع نمـو العديـد مـن الشـركات مـن صغيـرة إلى متوسـطة، ومـن متوسـطة إلى كبيـرة، بمـا يمكّنهـا مـن خلـق فـرص العمـل والمسـاهمة فـي تحفيـز النمـو الاقتصـادي، بمـا يشـمل التصديـر، وبالأخـص تصديـر الخدمـات.

وأخيـرًا، يتعيّـن عـلى الأردن أن يتعـاون مـع شـركائه من مجتمـع المانحيـن لتوجيه خبراتهـم ومواردهـم نحـو الأولويـات والمجـالات الواعـدة للنمـو، وخلـق فـرص العمـل وبالأخـص للمـرأة والشـباب، وتحقيـق التنميـة الشـاملة والمسـتدامة فـي المستقبل.

8. مراحل تنفيذ الرؤية

تـم وضـع خريطـة طريـق لتنفيـذ الرؤيـة اسـتنادًا إلى نهـج شـامل أخَـذ بعيـن الاعتبـار الإجـراءات اللازمـة عـلى كلٍّ مـن الأجـل القصيـر، والمتوسـط، والطويـل، وذلـك لضمـان الوصـول إلى النتائـج المنشـودة. بالإضافـة إلى تحديـد الروابـط بيـن القطاعـات والإجـراءات الراميـة لتحقيـق أعـلى مسـتوى مـن التكامـل وضمـان نتائـج ملموسـة عـلى أرض الواقـع.

تتكـوّن خريطـة الطريـق مـن ثمانيـة محرّكات رئيسـة للنمـو الاقتصـادي يتضمّـن كلٌّ منهـا مجموعـة مـن القطاعـات التـي تـم تحديدهـا خـلال ورشـة العمـل الاقتصاديـة، والتـي ستسـاهم فـي إطـلاق كامـل إمكانـات الأردن الاقتصاديـة لتحفيـز النمـو الاقتصـادي مـن خـلال توفيـر فرص عمـل للعقـد المقبـل، وضمان حيـاة كريمـة للمواطنيـن.

الشكل رقم (25):
محركات النمو لتنفيذ رؤية التحديث الاقتصادي

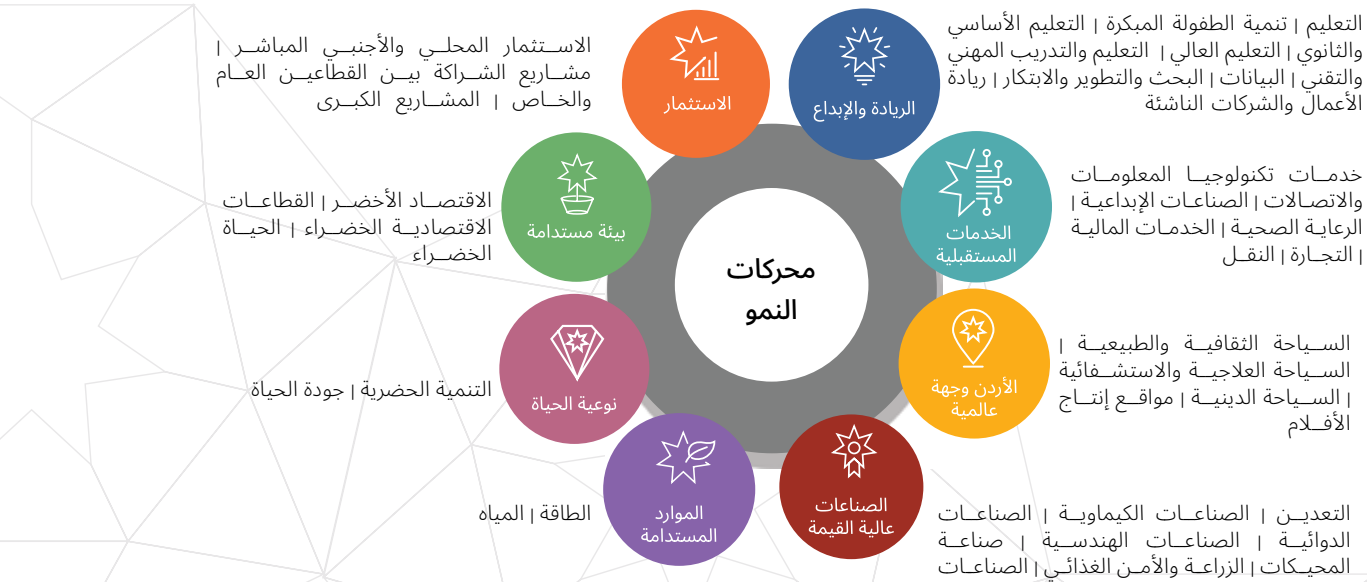

تركّـز محـرِّكات (الصناعـات عاليــة القيمــة، والخدمــات المســتقبلية، والأردن وجهـة عالميـة)، بشـكل أساسـي، عـلى تحقيـق قفـزات نوعيـة فـي النمـو الـذي تقـوده الصـادرات والخدمـات، فـي حيـن تتمحـور محـرِّكات (المـوارد المسـتدامة، والريـادة والإبـداع، والاسـتثمار، وبيئـة مسـتدامة، ونوعيـة الحيـاة) حـول تمكيـن النمـو الاقتصـادي المسـتقبلي وتسـريعه، والنهـوض بنوعيـة الحيـاة مـع خلـق فـرص عمـل جديـدة فـي القطاعـات الاقتصاديـة والاجتماعيـة والخدميـة.

وحُـدِّدت المحـرِّكات مـن خلال جمـع القطاعـات المترابطة منطقيًّا فـي مجموعات متماسـكة لأغـراض تنظيـم الإجـراءات المتضافـرة. واسـتندت المجموعـات إلى ثلاثـة عوامـل رئيسـة:

1. ترابط القطاعات: الروابط لقطاعٍ ما مع القطاعات الأخرى لتشكيل سلاسل القيمة أو مجموعات النمو (على سبيل المثال: التعدين مع الصناعات الكيماوية في مراحل الإنتاج النهائية، أو الزراعة مع الصناعات الغذائية)، الأمر الذي يعزز تحقيق أوجه التكامل عبر المحرِّكات.

2. أدوار تكاملية للقطاعات: قطاعات محركة للنمو مقابل قطاعات ممكنة للنمو.

3. الخصائص المشتركة للقطاعات: هناك سمات مشتركة بين القطاعات (على سبيل المثال: التركيز المشترك على المعرفة أو الابتكار كمصدر للميزة التنافسية)

وتـم تفصيـل كلّ محـرِّك تنفيـذ مـن خـلال دليـل مخصّـص يضـم مجموعـة مـن المبـادرات المقترَحـة للتنفيـذ بالإضافـة إلى الأهـداف ومؤشـرات قيـاس الأداء.

تغطـي مبـادرات التنفيـذ المقترحـة الفتـرةَ حتـى عـام 2025، بمـا فـي ذلـك «الإجـراءات الفوريـة» التـي نتجـت عـن الورشـة الاقتصاديـة الوطنيـة واعتُمـدت لتحقيـق نتائـج أوليـة ملموسـة خـلال الفتـرة المتبقيـة مـن عـام 2022.

ومـع أنّ خريطـة الطريـق تتضمـن مجموعـة مـن الخطـوات القابلـة للتطبيـق، إلّا أن مراجعتهـا باسـتمرار لا غنـى عنهـا لإجـراء التدخـلات والتصحيحـات المناسـبة عـلى أيّ مسـار وفقًـا للتطـورات. كمـا ينبغـي إجـراء مراجعـة شـاملة فـي عـام 2025 لتقييـم الأداء والنتائـج وتصميـم المرحلـة التاليـة.

1.8. المراحل الزمنية للتنفيذ

تمثل هذه الوثيقة رؤية وطنية طويلة الأجل، ومن المقرر أن يتم تنفيذها عبر ثلاث مراحل، وستتم مراجعتها قبل نهاية كل مرحلة لتقييم الأداء والإنجاز وإعادة ترتيب أولويات المرحلة اللاحقة وفقًا لنهج التشاركية مع القطاع الخاص بهدف تحديث خريطة الطريق وعكس أي مستجدات على برامجها.

1. المرحلة الزمنية الأولى (2022-2025):

هذه هي المرحلة الأكثر أهمية في تنفيذ خريطة الطريق وبناء أساس متين وقابل للتطوير والتوسّع، إذ ستشهد إرساء قواعد 344 مبادرة (93% من المبادرات)، بما في ذلك «الإجراءات الفورية» المتوقع إنجازها خلال عام 2022، والتي خلصت إليها ورشات العمل القطاعية. وسيتم في الربع الأخير من عام 2025 إجراء مراجعة شاملة لخريطة الطريق مع مراعاة البيئة المتغيّرة والآثار المترتبة على ذلك، لضمان تحقيق الأهداف طويلة الأجل، وإعادة ترتيب الأولويات للمرحلة اللاحقة، وتطوير مسار التنفيذ لتلبية طموحات الأردن المستقبلية على الوجه الأفضل.

2. المرحلة الزمنية الثانية (2026-2029):

لأن المرحلة الثانية ستبني على إنجاز المرحلة الأولى، ينبغي تحديث خريطة الطريق للتركيز على الاستفادة الكاملة من الإنجازات المتحققة وتوسيع نطاقها، مع الأخذ في الاعتبار التطورات التي من شأنها أن تخلق فرصًا اقتصادية للاستفادة منها، وتنشئ تحديات لا بد من إدارتها والتعامل معها.

3. المرحلة الزمنية الثالثة (2030-2033):

هذا هو الجزء الأخير من خريطة الطريق للتحديث الاقتصادي. في هذه المرحلة، سيكون التركيز على الاستعداد للعقد اللاحق من خلال تحديد اتجاهات جديدة طويلة الأجل، وإرساء أسسٍ جديدة، وتحفيز التغييرات الضرورية في وقت مبكر. وسيتم تطوير الخطة المرتبطة بهذه المرحلة في عام 2029.

الشكل رقم (26):
المراحل الزمنية لتنفيذ الرؤية

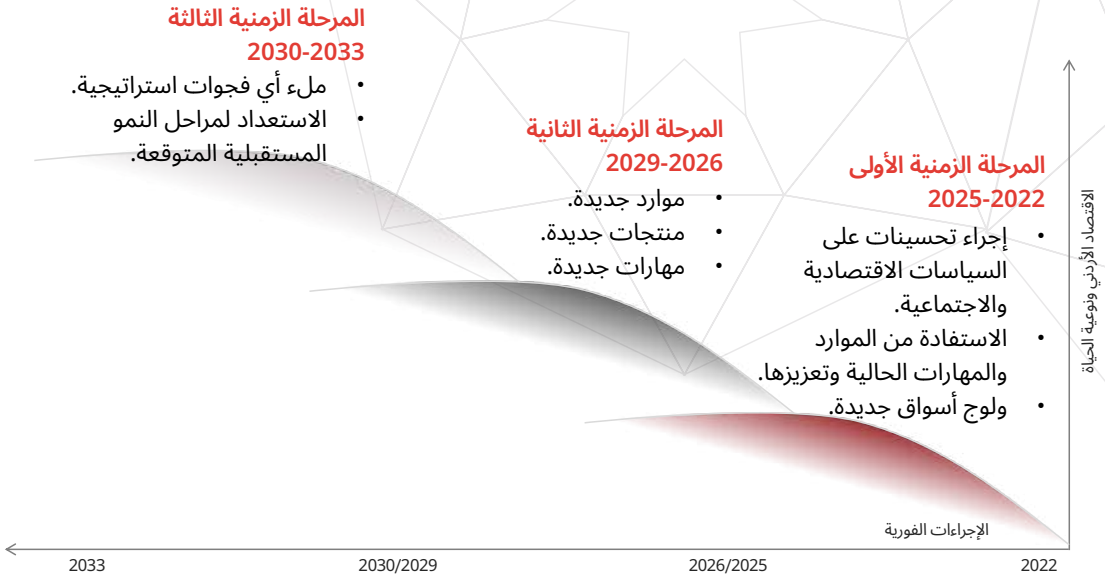

8. 2. محرِّكات التنفيذ

تتكـون خريطـة الطريـق لتنفيـذ رؤيـة التحديـث الاقتصـادي مـن مجموعـة مبـادرات قابلـة للتنفيـذ إلى حـدّ كبيـر، خلُصـت إليهـا ورشـة العمـل الاقتصاديـة الوطنيـة، مـع التركيـز عـلى الفتـرة بيـن عامَـي 2022 و2025.

وأُدرجـت ضمـن خريطـة الطريـق ثمانيـة محـرِّكات سـتدفع عجلـة التنفيـذ قُدمًـا، وقُسّـم كلّ محـرِّك إلى قطاعـات محـددة لتفعيـل التنفيـذ. فـي المجمـل، هنـاك 35 قطاعًـا رئيسًـا وفرعيًّـا تنـدرج تحتهـا 366 مبـادرة. ووُضـع تعريـف بـكلّ مبـادرة مـن خـلال بطاقـة تحتـوي عـلى أهدافهـا، والجهـات المعنيـة بتطويـر المبـادرات وتنفيذهـا، كمـا وُضـع إطـار زمنـي واضـح، ومؤشـرات قيـاس لتتبـع الإنجـاز، وقائمـة مرجعيـة للبنـود التـي ينبغـي معالجتهـا خـلال عمليـة التنفيـذ، مـع مراعـاة إطـلاق طاقـات المـرأة والشـباب فـي المجـالات كافـة.

الشكل رقم (27):
هيكل خريطة الطريق للرؤية

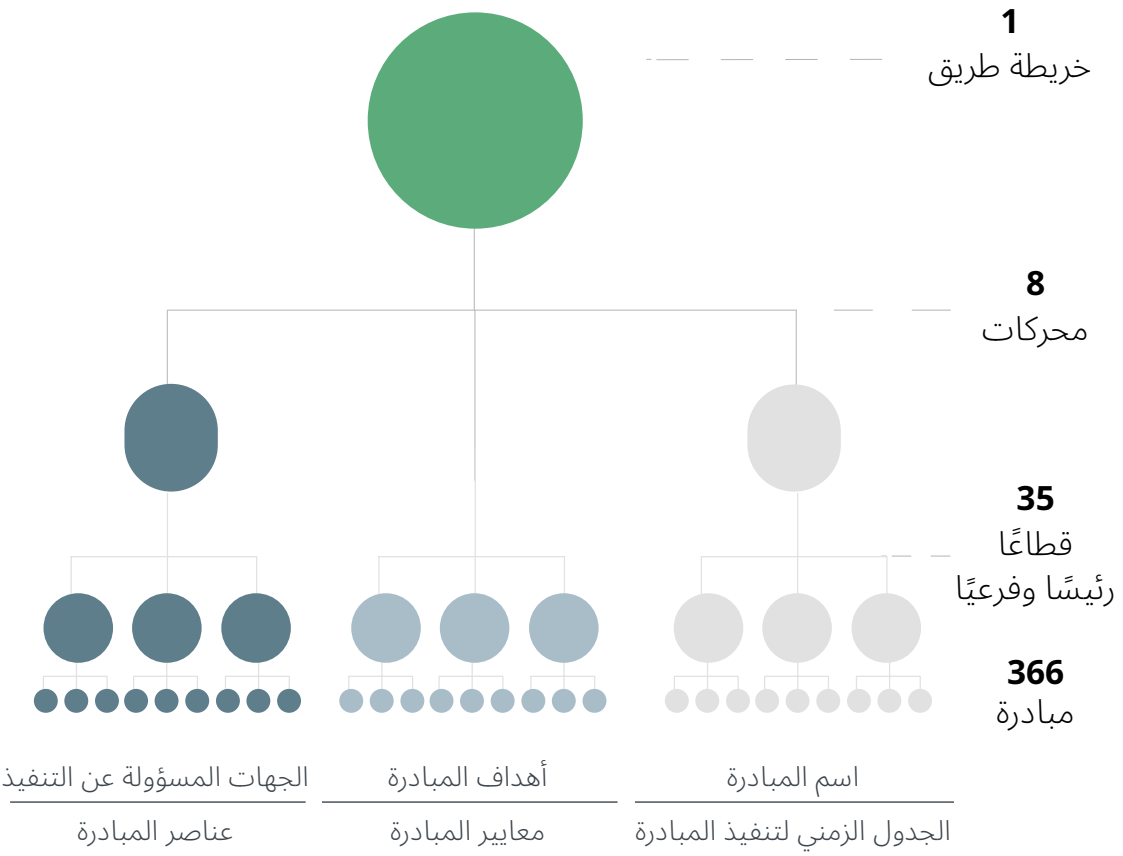

في الصفحات التالية، سيتم توزيع المبادرات وفقًا لمحركات النمو والقطاعات الاقتصادية المندرجة ضمنها.

الشكل رقم (28):
توزيع المبادرات وفقًا لمحركات النمو والقطاعات الاقتصادية المندرجة ضمنها

8 محركات للتنفيذ	35 قطاعًا	366 مبادرة	القطاعات
الصناعات عالية القيمة	9	104	التعدين	الصناعات الكيماوية	الصناعات الدوائية	الصناعات الهندسية	صناعة المحيكات	الصناعات الغذائية	الزراعة والأمن الغذائي	الخدمات اللوجستية
الخدمات المستقبلية	8	85	خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	الصناعات الإبداعية	الرعاية الصحية	الخدمات المالية	التجارة	النقل
الأردن وجهة عالمية	2	25	السياحة الثقافية والطبيعية	السياحة العلاجية والاستشفائية	السياحة الدينية	مواقع إنتاج الأفلام
الريادة والإبداع	8	85	التعليم (تنمية الطفولة المبكرة	التعليم الأساسي والثانوي	التعليم العالي	التعليم والتدريب المهني والتقني)	البيانات	البحث والتطوير والابتكار	ريادة الأعمال والشركات الناشئة
الموارد المستدامة	2	18	الطاقة	المياه
الاستثمار	1	16	الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر	مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص	المشاريع الكبرى
بيئة مستدامة	3	20	الاقتصاد الأخضر	القطاعات الاقتصادية الخضراء	الحياة الخضراء
نوعية الحياة	2	13	التنمية الحضرية	جودة الحياة

الصناعات عالية القيمة
High-Value Industries

أولًا: محرِّك الصناعات عالية القيمة

يضمّ محرِّك الصناعات عالية القيمة تسعة قطاعات تندرج تحتها 104 مبادرات. يوجّه المحرِّك عملية تنفيذ الاستراتيجيات المستقبلية للنهوض بالاقتصاد الصناعي الأردني وتحويل المملكة إلى مركز صناعي رئيس في المنطقة ومركز لتصدير المنتجات. يتم إيلاء اهتمام خاص لبناء سلاسل القيمة المتكاملة، وحفز الإنتاجية والابتكار، وتحقيق التآزر عبر المحفظة الصناعية في المملكة من خلال ربط القطاعات بسلاسة من حيث العرض والمعرفة وتدفقات السوق.

- قطاع الصناعة | بشكل عام: 15 مبادرة، تشمل وضع استراتيجية لقطاع الصناعة التحويلية لتعزيز قدرته التنافسية ورفع صادراته، وإطلاق مبادرة «المرأة في قطاع الصناعة التحويلية»، وتشجيع ريادة الأعمال في مجال التصنيع (تحفيز الشركات الصغيرة والمتوسطة/ سلاسل القيمة).
- الصناعة | الصناعات الغذائية: 15 مبادرة، تشمل تحسين مستوى الأمن الغذائي المحلي، وإطلاق حملة لتسويق الصناعات الغذائية وترويجها على المستويين المحلي والدولي، وإطلاق تخصّص المحاصيل الصناعية في قطاع الأغذية (تكامل مصادر المواد الأولية).
- الصناعة | الصناعات الدوائية: 11 مبادرة، تشمل وضع استراتيجية وخريطة طريق تفصيليتَين لصادرات القطاع، وإنتاج العقاقير البيولوجية/ عقاقير التكنولوجيا الحيوية والبدائل الحيوية، وإطلاق مبادرة لدعم وتعزيز البحث والتطوير في القطاع.

- الصناعة | صناعة المحيكات: 10 مبادرات، تشمل إطلاق مبادرة للاستثمار في القطاع، والتوسع الأفقي لرفع القيمة المضافة وزيادة المبيعات خلال الموسم الواحد، وتعزيز توظيف الأردنيين من خلال توسيع برامج التدريب على المهارات المهنية والمواءمة بين العرض والطلب.
- الصناعة | الصناعات الكيماوية: 9 مبادرات، تشمل وضع استراتيجية وطنية لنمو القطاع، وتحفيز وترويج الاستثمار فيه، ووضع استراتيجية لتصنيع منتجات جديدة من المواد الأولية للبوتاس والفوسفات ترفع القيمة المضافة وتوفر حلولاً جديدة تساهم في الأمن الغذائي (مثل الأسمدة النيتروجينية)، وإنشاء مجمّع متكامل لتصنيع المنتجات الكيماوية، ورفع كفاءة البنية التحتية.
- الصناعة | الصناعات الهندسية: 9 مبادرات، تشمل وضع جدوى اقتصادية لكيفية الدخول في فئات المنتجات المستقبلية سريعة النمو (مثل حلول الأنظمة، والأجهزة الموجهة للتنقل، والتكنولوجيا الزراعية)، وإنشاء مركز للبحث والتطوير والابتكار لحلول المنتجات المصممة هندسيًّا ذات الإمكانات العالية، وتسريع تطبيق حلول الثورة الصناعية الرابعة في أنحاء المملكة.
- التعدين: 14 مبادرة، تشمل مراجعة التشريعات الناظمة للقطاع لتتوافق مع الممارسات العالمية الفضلى، وتأسيس جهة للمسح الجيولوجي تتيح لشركات التنقيب الاطلاع على معلومات المسوحات السابقة وتعمل على مواءمتها مع المعايير الدولية وتروج للاستثمار في القطاع، وإنشاء مشاريع لمراحل الإنتاج الوسيطة والنهائية، وإطلاق مبادرة لتطوير المهارات المطلوبة في القطاع، وتطوير استراتيجية للتعدين لتحقيق الممكنات كافة.
- الزراعة والأمن الغذائي: 15 مبادرة، تشمل تأسيس جهة متخصصة بالأمن الغذائي، وإنشاء مجمع أغذية صناعي زراعي متكامل، وإطلاق صندوق لدعم الاستثمار الغذائي الأردني، وتعزيز محصول الأردن من الحبوب وبالأخص القمح والشعير، والعمل على استغلال موقع الأردن ليصبح مركزًا إقليميًّا للأمن الغذائي.
- الخدمات اللوجستية: 6 مبادرات، تشمل تعزيز روابط النقل الإقليمية، وربط شمال المملكة بجنوبها بواسطة السكك الحديدية، وتطوير الموانئ والطرق، وتحديث أسطول الشاحنات، وتجديد الإطار المؤسسي للنقل، وتطوير الكفاءات/ القدرات البشرية المتخصصة.

ثانيًا: محرِّك الخدمات المستقبلية

يضمّ محرِّك الخدمات المستقبلية ثماني قطاعات تندرج تحتها 85 مبادرة. يدعم المحرِّك تحقيق طموحات المملكة لتطوير اقتصاد خدمات ضخم وعالي القيمة وموجَّه نحو التصدير مع حضور قويّ لاقتصاد المعرفة.

- خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: 13 مبادرة، تشمل إنشاء بيئة تجريبية تنظيمية (Sandbox) للتقنيات عالية الكفاءة (Disruptive Technologies) ومنطقة حرة افتراضية للشركات الناشئة، وتطوير قوة عاملة عالية المهارات وجاهزة للمستقبل، وإنشاء وحدة للتحول الرقمي تابعة لرئاسة الوزراء لقيادة الخدمات الرقمية الشاملة للمواطنين والمستثمرين والإشراف عليها، وإطلاق تقنية الجيل الخامس.
- الصناعات الإبداعية | بشكل عام: 9 مبادرات، تشمل إنشاء مجلس تمثيلي للصناعات الإبداعية لتبسيط العمليات الحكومية ذات الصلة بالقطاع، وإنشاء خدمات البنية التحتية الأساسية والمادية المطلوبة والنظام البيئي المطلوب لتنمية القطاع.
- الصناعات الإبداعية | الألعاب الإلكترونية: 9 مبادرات، تشمل الاستثمار في موقع للألعاب مجهَّز بتقنيات قادرة على استضافة أحداث واسعة النطاق، واستضافة فعاليات محلية للرياضات الإلكترونية، وجذب فرق أجنبية واستثمارات أجنبية في الألعاب الإلكترونية للعمل في الأردن

بالاستفادة من البنية التحتية المؤهلة والقرب من خوادم الرياضات الإلكترونية.

- الصناعات الإبداعية | التصميم: 13 مبادرة، تشمل إنشاء مجلس التصميم الأردني الذي يجمع بين القطاعين العام والخاص لتقديم المشورة بشأن إدماج التصميم والابتكار في المبادرات العامة التي تمسّ حياة المواطنين والسياحة والتعليم وبناء علامة تجارية مميزة داخليًّا وخارجيًّا والترويج للأردن، وإطلاق حملة «صُمم في الأردن» للترويج المحلي والإقليمي والعالمي لنماذج أردنية حققت التميز في التصميم عبر تجارب وفعاليات الهندسة المعمارية والمنتجات والحرف والعلامات التجارية والرسومات الرقمية، ومراجعة وضع المركز الوطني للابتكار.

- الرعاية الصحية: 10 مبادرات، تشمل وضع إطار لحوكمة وتمويل القطاع الصحي، وتطبيق واعتماد مفهوم «صحة الأسرة» على مستوى الرعاية الصحية الأولية، ووضع برنامج لتحسين الإدارة والقيادة للمؤسسات الصحية (عبر الرعاية المستمرة)، وإطلاق التحول الرقمي لنظام الرعاية الصحية.

- الخدمات المالية: 13 مبادرة، تشمل مواصلة الجهود لتوسيع الشمول المالي عبر جميع القطاعات، وتنشيط سوق عمّان المالي، وإطلاق مبادرة التحول الرقمي، وإعادة هيكلة قطاع التأمين.

- التجارة: 12 مبادرة، تشمل إعادة النظر في أنظمة الجمارك والرسوم والشحن، وتعزيز البيئة التمكينية للتجارة الإلكترونية، وتطوير البنية التحتية للموانئ والمستودعات.

- النقل: 6 مبادرات، تشمل تحسين البنية التحتية للنقل وخدماته، ووضع خطة استراتيجية للنقل العام في جميع أنحاء المملكة، وإنجاز المرحلة الثانية من مشروع الباص السريع، ورفع كفاءة إدارة الطرق باستخدام التكنولوجيا، ورفع مستوى السلامة العامة على الطرق، وتعزيز السياسات والأنظمة البيئية المتصلة بتنقل الأشخاص، ورفع جودة الطرق الرئيسة وتمويل ذلك بتبني رسوم استخدام الطريق (Toll Roads).

ثالثًا: محرِّك الأردن وجهةً عالمية

يضـمّ محـرِّك الأردن وجهـةً عالميـة قطاعَيـن تنـدرج تحتهمـا 25 مبـادرة. يوجّـه المحـرِّك عمليـةَ تحويـل المملكـة إلى مقصـد رئيـس للسـياح الدولييـن المتخصصيـن، لا سـيما فـي مجـال السـياحة الثقافيـة والطبيعيـة، والسـياحة العلاجيـة والاستشـفائية، والسـياحة الدينيـة، وسـياحة المؤتمـرات، وكذلـك لمنتجـي الأفـلام مـن خـلال تطويـر نظـام متكامـل متخصـص عـلى المسـتوى العاملـي.

- السـياحة: 16 مبـادرة، تشـمل تطويـر تجـارب قابلـة للتسـويق مـع التركيـز على الباحثيـن عـن تجـارب فريـدة وعـلى مسـتوى عالمـي فـي مجـالات السـياحة التراثيـة والطبيعيـة والدينيـة والعلاجيـة والاستشـفائية وسـياحة المغامـرات.
- إنتـاج الأفـلام وتصويرهـا: 9 مبـادرات، تشـمل إنشـاء اسـتوديوهات ومواقـع خلفيـات حديثـة، وتمكيـن جامعـة أفـلام دوليـة مـن إنشـاء حـرم جامعـي فـي المملكـة، والاسـتثمار فـي إنتـاج محلـي عالـي المسـتوى والترويـج لـه عالميًّـا.

رابعًا: محرِّك الريادة والإبداع

يضمّ محرِّك الريادة والإبداع سبعة قطاعات تندرج تحتها 65 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود اللازمة لتطوير المهارات وإعداد موارد وأنظمة ومؤسسات جاهزة للمستقبل كأساس للنمو الاقتصادي المستقبلي في المملكة والنهوض بنوعية حياة المواطنين.

- التعليم | بشكل عام: 13 مبادرة، تشمل إنشاء مجلس لتنمية الموارد البشرية لقطاع التعليم، وإصلاح المناهج الدراسية وأساليب التدريس لجميع مراحل التعليم، وتطوير برامج تدريب المعلمين.
- التعليم | تنمية الطفولة المبكرة: 10 مبادرات، تشمل وضع مناهج وبرامج مناسبة للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وإنشاء مجلس موحد يكون مسؤولًا عن وضع ومتابعة تنفيذ خطة مشتركة بين الوزارات لتنمية الطفولة المبكرة، واعتماد معايير محددة وبرامج مناسبة لتنمية الطفولة المبكرة، والتوسع في إنشاء برامج تتسم بالفعالية من حيث الكلفة بما في ذلك البنية التحتية لرياض الأطفال ودُور الحضانة.
- التعليم | التعليم الأساسي والثانوي: 12 مبادرة، تشمل تطوير واعتماد أنظمة للاختيار والتوظيف والمساءلة قائمة على الكفاءة باستخدام التوظيف القائم على العقود لجميع العاملين في القطاع، وتنظيم برامج

للتدريب والاعتماد قبل الخدمة، واعتماد برامج للتطوير المهني المستمر للمعلمين والمديرين والمشرفين.

- التعليم | التعليم العالي: 9 مبادرات، تشمل إصلاح آلية تعيين أعضاء هيئة التدريس والموظفين، والمنح الدراسية، والتطوير المهني المستمر، وترقية اللوائح والأنظمة الخاصة بريادة الأعمال، ومواءمة مخرَجات التعليم العالي مع سوق العمل، وإطلاق الاعتماد المصغّر للتعليم العالي، وإدراج مسارات تعليمية متعددة.
- التعليم | التعليم والتدريب المهني والتقني: 17 مبادرة، تشمل دمج التعليم والتدريب المهني والتقني ضمن هيئة مستقلة واحدة، وطرح برامج لتدريب المعلمين في هذا القطاع وبناء قدراتهم مهنيًّا، ووضع الإطار الوطني للتعلم القائم على العمل.
- البحث والتطوير والابتكار: 9 مبادرات، تشمل توسيع غايات المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، وتطوير مراكز الابتكار لدعم القطاعين العام والخاص، وبناء مجموعة نوعية من الباحثين المتخصصين، وإطلاق حملة لبناء العلامة التجارية للأردن كمركز للبحث والتطوير والابتكار.
- الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال والشركات الناشئة: 8 مبادرات، تشمل تطوير حاضنة للمؤسسات متناهية الصغر، ودعم رواد الأعمال في جميع أنحاء المملكة، وتطوير مبادرات تساعد في الوصول إلى الأسواق، وإنشاء صناديق تمويلية.
- البيانات: 7 مبادرات، تشمل وضع استراتيجية بيانات وطنية تفصيلية مستخرَجة من استراتيجية التحول الرقمي لوزارة الاقتصاد الرقمي والريادة، وتفعيل الإطار التنظيمي لجمع البيانات وتبادلها، وإنشاء نظام معلومات وطني لتمكين المواطنين والشركات والحكومات من اتخاذ قرارات وسياسات مدعومة بالأدلّة.

خامسًا: محرِّك الموارد المستدامة

يضمّ محرِّك الموارد المستدامة قطاعَين تندرج تحتهما 18 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود اللازمة لتحسين الاستخدام وتعزيز استدامة الموارد الطبيعية في مجالات الطاقة والمياه لإفساح المجال للنمو الاقتصادي في المملكة والنهوض بنوعية حياة المواطنين.

- الطاقة: 8 مبادرات، تشمل وضع خريطة طريق قابلة للتنفيذ للتحول في مجال الطاقة (زيادة مصادر الطاقة من الطاقة المتجددة، والمواد الهيدروكربونية، وطاقة الهيدروجين.. إلخ)، وتعزيز البنية التحتية للطاقة (شبكة الطاقة الذكية، التخزين والمناولة، خطوط أنابيب النقل العابر.. إلخ)، وتعزيز آليات خفض كلفة الطاقة (إصلاح هيكل التعرفة، إعادة التفاوض بشأن اتفاقات شراء الطاقة، وقت الاستخدام الأمثل... إلخ).

- المياه: 10 مبادرات، تشمل تحسين إدارة العرض والطلب على إمدادات المياه، وتشجيع الممارسات المستدامة لاستخدام المياه والقادرة على التكيُّف مع التغير المناخي، وإطلاق مشاريع تحلية لتعزيز الأمن المائي للمواطنين، وتنفيذ استراتيجية لتقليل نسبة الفاقد من المياه.

سادسًا: محرِّك الاستثمار

إنّ توفير التمويل سيمكّن الاقتصاد من تحقيق المزيد من النمو، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 58.1 مليار دينار بحلول عام 2033، واستحداث الفرص الاقتصادية والتشغيلية لاستيعاب أكثر من مليون شاب وشابة خلال العقد المقبل.

سيتركز الجزء الأكبر من رأس المال الثابت المطلوب في خمسة قطاعات: الصناعة، والرعاية الصحية، والنقل والخدمات اللوجستية، وخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والمياه. ويبلغ إجمالي رأس المال الثابت المطلوب في هذه القطاعات خلال السنوات العشر المقبلة حوالي 20.7 مليار دينار.

الشكل رقم (29):
النمو الصافي المطلوب لرأس المال الثابت بحسب القطاعات للفترة 2022-2033

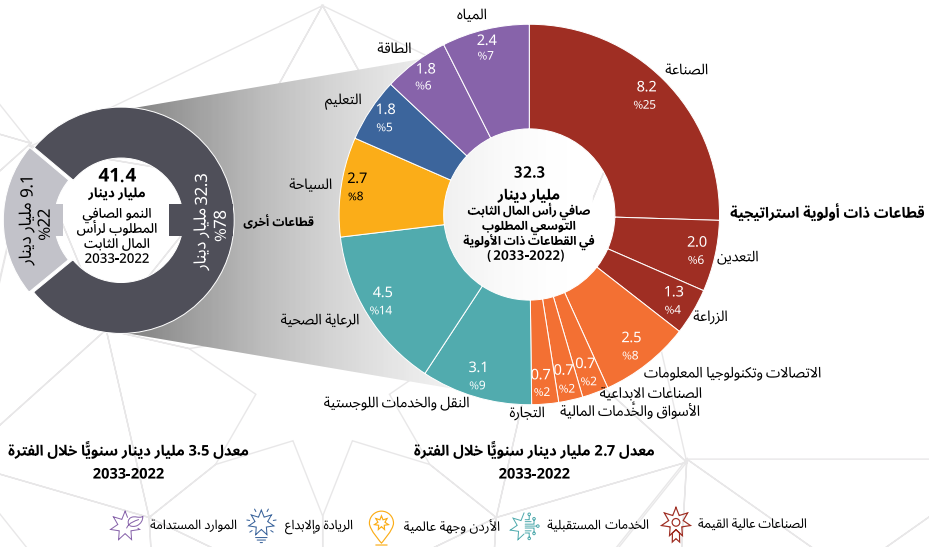

يبيـن الشـكل رقـم (27) متوسـط معـدل النمـو السـنوي لـكل قطـاع بحسـب مـا توافـق عليـه المشـاركون فـي ورشـة العمـل، وتوقّعـات خبـراء القطـاع، والممارسـات الرائـدة فـي هـذا المجـال.

الشكل رقم (30):
معدلات النمو القطاعية المستهدفة*

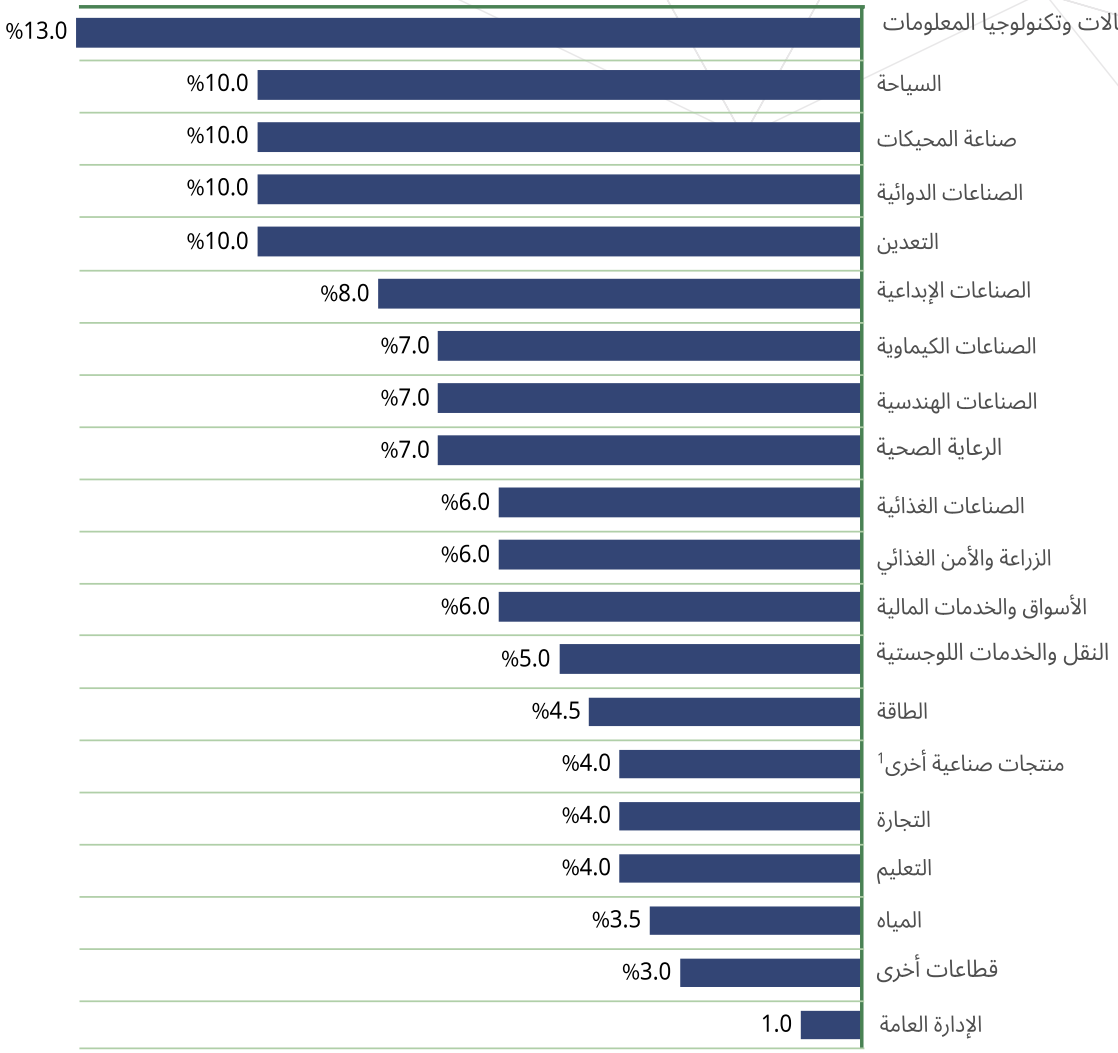

1 - تتضمن الإسمنت والمعادن الأساسية ومنتجات التكرير ومنتجات أخرى.

* معـدلات النمـو القطاعيـة المسـتهدفة تـم اعتمادهـا بعـد تخفيـض التوقعـات بمعـدل 30%، وذلـك لاسـتيعاب مليـون فرصـة عمـل خـلال العقـد القـادم.

الشكل رقم (31):
حجم الاستثمار المتوقع بالمليار دينار وفقًا للرؤية (2022-2033)

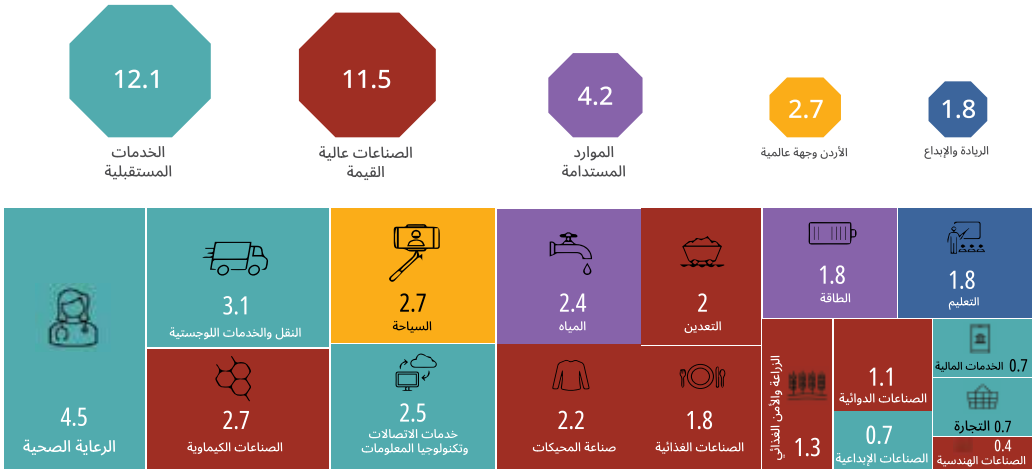

يضم محرّك الاستثمار 15 مبادرة تهدف إلى جذب الاستثمار الأجنبي والمحلي المباشر، وتحسين بيئة ممارسة الأعمال. ويوجّه هذا المحرّكُ تطويرَ السياسات لتسريع عملية الاستفادة من الاستثمارات المحلية والدولية، والسعي للوصول إلى بيئة استثمارية تضاهي أفضل الممارسات في العالم.

وسيكون للمبادرات الرئيسة التالية أثر إيجابي في جذب الاستثمارات: تطوير استراتيجية وطنية للاستثمار، ووضع خطط للترويج للاستثمار في قطاعات ومجالات محددة، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية شاملة للفرص الاستثمارية بما في ذلك المشاريع الكبرى ومشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع أنظمة متقدمة لإدارة العلاقات مع المستثمرين، وإطلاق مبادرة مستمرة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للأردن ولتصنيفه ضمن الوجهات الاستثمارية الأكثر جاذبية، وإطلاق برامج حوافز استثمارية (مالية وغير مالية) تركز على تحقيق الأثر مع إطار تقييم واضح.

لقد حدّدت رؤية التحديث الاقتصادي مجموعة كبيرة من المشاريع التي توفر فرصًا استثمارية للقطاع الخاص، والتي ستمكّن القطاعات من إطلاق كامل إمكاناتها لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل. ومن الأمثلة على هذه الفرص: شبكة السكة الحديدية الوطنية، ومشاريع استوديوهات إنتاج الأفلام، وجسر الملك حسين، والتعرفة المرورية، ومشاريع تخزين الطاقة، ومراكز التعليم الترفيهي للأطفال، ومعاهد التدريب المهني، ومحطات تحلية المياه الوطنية، ومشاريع الربط الكهربائي.

سابعًا: محرِّك بيئة مستدامة

يضمّ محرِّك «بيئة مستدامة» ثلاثة قطاعات تندرج تحتها 20 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود لتعزيز الممارسات المستدامة والإجراءات المتعلقة بتغير المناخ كجزء لا يتجزأ من تمكين نمو الأردن مع وضع الضوابط لحماية بيئة المملكة ومواردها للأجيال القادمة.

- الاقتصاد الأخضر: 7 مبادرات، تشمل مواءمة الهياكل والقدرات المؤسسية مع متطلبات الاقتصاد الأخضر المستقبلية، وربط فرص الاستثمار الأخضر بأولويات الاستثمار الوطنية، وإطلاق مبادرة «الوظائف الخضراء» في المملكة.
- نمو القطاعات الخضراء: 7 مبادرات، تشمل تحويل المملكة إلى دولة رائدة في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، وإطلاق نظام نقل وطني مستدام، وتنفيذ ممارسات الاقتصاد الدائري في الأنشطة الصناعية مع التركيز على المجمعات الصناعية البيئية.
- التنمية الحضرية الخضراء: 6 مبادرات، تشمل ترسيخ مفاهيم حضرية خضراء خاصة بالأردن، ودمج العناصر الخضراء في تخطيط استخدام الأراضي، وإطلاق مبادرة «المباني صفريّة الطاقة».

ثامنًا: محرِّك نوعيّة الحياة

يضمّ محرِّك نوعية الحياة قطاعَين تندرج تحتهما 13 مبادرة. يوجّه المحرِّك عمليةَ تنفيذ الجهود الشاملة المتمحورة حول المواطن والتي تركز على البيئة لتحسين نوعية الحياة، وضمان تلبية معايير المعيشة الأساسية بشكل جيد مع خيارات متنوعة لنمط الحياة.

1. التنمية الحضرية: 7 مبادرات، تشمل تطوير مفهوم «مدن المستقبل»، وتعزيز حوكمة التخطيط الحضري من خلال وضع أنظمة تشريعية ومواءمتها مع هذا المفهوم، وإنشاء مركز أبحاث حضري ومرصد بيانات.
2. نوعية الحياة: 6 مبادرات تشمل تطوير أنظمة التنقل الذكية، وإطلاق مبادرات المساحات المفتوحة والخضراء، والتوسع في تطبيق معايير المباني الخضراء.

ولتحقيق الفائدة المرجوّة من جميع العناصر، ستحدّد خريطة الطريق الروابطَ بين القطاعات والمبادرات بصورة مستمرة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أعلى مستوى من الترابط والاستفادة من الجهود المشتركة مع تفادي التداخلات في الوقت نفسه. وبالتالي، فإنّ التنسيق عالي المستوى الذي يشمل جميع الجهود عبر الحافظة بأكملها، سيكون حاسمًا لتحقيق هذه الإمكانات الإضافية.

8. 3. ترجمة الرؤية إلى واقع: النموذج المعتمَد

8. 3. 1. عوامل النجاح الرئيسة

من خلال دراسة نجاعة تنفيذ البرامج السابقة في الأردن، والمقارنة مع الممارسات العالمية الفضلى في مجال تنفيذ الخطط والبرامج، جرى استخلاص العِبَر التي من شأن الأخذ بها أن يضمن التنفيذ الناجح لرؤية التحديث الاقتصادي، وهي:

1.رؤية مشتركة

الرؤية التوافقية المشتركة توحّد جهود الإدارات المختلفة أو المتعاقبة، نحو أهداف مشتركة.

2.حوكمة قوية

الحوكمة القوية تعزّز روح المسؤولية والمساءلة، لذا ينبغي على الجهات المعنية بالتنفيذ أن تدرك أدوارها بوضوح تامّ لتكون مستعدّة لتحمُّل مسؤولية التطبيق، وأيضًا للمساءلَة بشأن أثر أدائها على الغايات المستهدَفة في رؤية التحديث الاقتصادي.

3.الموارد البشرية

يتطلّب التنفيذُ توفير الموارد البشرية اللازمة في رئاسة الوزراء والوزارات المعنية لمتابعة التنفيذ والإنجاز، ومن شأن ذلك الوقوف على أيّ قصور أو خلل ومعالجته بالسرعة الممكنة لتجنّب أثره على تحقيق الغايات المنشودة.

4.مأسسة العمليات

ويشمل ذلك عمليات التخطيط، والتنفيذ، وإدارة التغيير عند اللزوم، والتقييم، وإصدار التقارير، وتقييم المخاطر والأثر، وصنع القرار واتخاذه. فهذه العمليات تشكّل بمجموعها منظومة تنفيذ متكاملة.

5.مصادر البيانات

يعتمد تقييم الأداء على توحيد مصادر البيانات لإعطاء صورة واضحة ودقيقة لمستوى الإنجاز في تنفيذ المهام المطلوبة لتطبيق الخطط.

6.إدارة التغيير والتواصل

تشكّل إدارة التغيير والتواصل أداةً مهمة تسمح بتداول المعلومات والآراء لإثراء العمل وإدخال التحسينات. كما ينبغي أن يكون التداول ثنائيَّ الاتجاه ليخلق التوافق بين الأطراف المعنية.

7.تركيز الجهود على النتائج

التقييم المستمر لتتابُع العمل يضمن فعالية الجهود لتحقيق غايات رؤية التحديث الاقتصادي.

8.توفير الخبرات الفنية

الاستفادة من الخبرات والقدرات المحلية والأجنبية للمساعدة على الإنجاز.

9.توفير التمويل

توفير التمويل اللازم، بما في ذلك استقطاب استثمارات خارجية ومحلية مباشرة، لإنجاز المهام المطلوب تحقيقها وصولًا إلى أهداف رؤية التحديث الاقتصادي.

10. المرونة

السرعة في اتخاذ القرارات والتكيّف مع أيّ مستجدات.

8. 3. 2. المتابعة والتقييم

ستؤدي أربع جهات رئيسة دورًا محوريًّا في عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم لرؤية التحديث الاقتصادي. وهذه الجهات هي:

1. **وحدة متابعة الأداء الحكومي والإنجاز التابعة لرئاسة الوزراء**:
   تُعنى بمتابعة خطة العمل التنفيذية ومؤشرات قياس الأداء، وضمان التنسيق المستمر بين الوزارات والدوائر المعنية.

2. **وحدات تنفيذية في الوزارات والمؤسسات الحكومية**:
   تُعنى بتنفيذ الرؤية وضمان تحقيق التنسيق المتبادل بين الوزارات.

3. **وزارة التخطيط والتعاون الدولي**:
   تُعنى بوضع خطة العمل لتحقيق الرؤية بالتنسيق مع الوزارات والدوائر ا لمعنية .

4. **الديوان الملكي الهاشمي**:
   سيقوم بمتابعة التقدم والإنجاز لرؤية التحديث الاقتصادي.

نصبو إلى أردنّ يتسم بالتميّز والإبداع، منفتح على التغيير والتطوير، مُتقبّل للأفكار الجديدة، مُحتضِن للتنوع، ينطلق من قيمنا المشتركة لكي يظل رمزًا للتسامح والإيثار. هذه هي القيم الراسخة في الأردن، التي تجعله نموذجًا يُحتذى للتقدم، والانفتاح، والاعتدال، والأصالة.

إنّ تحويل رؤية التحديث الاقتصادي إلى حقيقة يتطلّب مضاعفة جهودنا لتعزيز نقاط قوتنا ومعالجة مواطن ضعفنا في عملية التخطيط والتنفيذ. وبناء على ذلك، يتعيّن علينا الارتقاء بالأداء في القطاعات المختلفة وتوفير الفرص والخدمات اللائقة لجميع المواطنين. ينبغي اتخاذ الخطوات الفعالة التي من شأنها مضاعفة صادراتنا، وجذب الاستثمارات الأجنبية، ودعم الاستثمارات الوطنية. كما ينبغي وضع إجراءات عملية تفصيلية مقترنة بإطارٍ زمني لتذليل العقبات التي تواجه نمو القطاع الخاص، ومعالجة المشكلات المتأصلة في العمل المؤسسي على المستوى الإداري.

إنّ الخيارات والقرارات التي نتخذها اليوم سترسم ملامح مستقبل الأجيال الصاعدة، فلنعمل معًا، بثقة وإيمان وتوافق، لتوفير حياة كريمة في وطننا، للحاضر والمستقبل.

رؤية التحديث الاقتصادي

إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل

للمزيد من التفاصيل عن رؤية التحديث الاقتصادي
يرجى زيارة الموقع الإلكتروني

www.jordanvision.jo